مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة ٤٥٣٨ الاستئناف ١

الأربعاء، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جايا كومار .... (سنغافورة)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد غرانوفسكي
أيرلندا .... السيد كور
بلغاريا .... السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية .... السيد وهبة
الصين .... السيد زانغ يشان
غينيا .... السيد فال
فرنسا .... السيد لفيت
الكاميرون .... السيد تشنغونغ أيافور
كولومبيا .... السيد بالدييبيسو
المكسيك .... السيد أغيلار سينسر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السير جيرمي غرينستوك
موريشيوس .... السيد كونجول
النرويج .... السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

02-39514 (A)
0239514

استؤنفت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني قد تلقيت رسائل من ممثلي إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والرأس الأخضر وماليزيا، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة، أعتزم توجيه الدعوة لهؤلاء الممثلين، بموافقة المجلس، للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل كل من السيد حسين (إثيوبيا)، والسيد بوكريه - كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى)، والسيد دا فونسيكا (الرأس الأخضر)، والسيد حسمي (ماليزيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل سيراليون. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كانو (سيراليون): أود أن أوجه الشكر إلى مجلس الأمن، وإليكم بصفة خاصة يا سيدي، على عقد جلسة اليوم وعلى دعوة سيراليون للمشاركة فيها، وأن أعرب عن ارتياح وفدي لرؤيتكم تترأسون هذه الجلسة الهامة.

كما نوجه تقديرنا لرئيس الفريق العامل المخصص، سفير موريشيوس، لما يتسم به من روح المبادرة.

ونظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي تعطى الكلمة فيها لوفدي منذ انتخاب أعضاء المجلس الجدد، بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك، فإننا نود أيضاً أن نعرب عن ترحيبنا بانتخابهم وأن نرجو لهم كل التوفيق في الاضطلاع بولايتهم الشاقة.

ويشهد اجتماع اليوم بالتأكيد على التزام مجلس الأمن بالتماس حلول طويلة الأجل لمشاكل أفريقيا. ويتضمن تقرير الأمين العام الذي نظرت فيه الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها مجموعة من التوصيات المحددة فضلاً عن توصيات عريضة بشأن مسائل تتراوح ما بين بناء السلام بعد انتهاء الصراع وبين حشد الموارد من أجل التنمية. ونرحب أيضاً بأعمال المتابعة الهامة التي يضطلع بها الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وتكاد أن ترتبط على الدوام أسباب وحلول الصراعات في البلدان الأفريقية بمشكلة عدم الاستقرار الإقليمية الأوسع نطاقا. ويتعين أن ينصب اهتمام المجلس مثلما فعل في الماضي على المشاكل الإقليمية الشاملة. وبصفة خاصة، غرب أفريقيا، منطقة أدت فيها شبكة معقدة من فرادى الصراعات، يُغذيها الفقر، إلى زيادة الخطر بأن تُصبح المنطقة أول منطقة فاشلة في العالم.

لقد شغلت سيراليون المجلس في السنوات القليلة الماضية، ولكني أؤكد لكم اليوم أن شعب سيراليون مُنح الأمل، ويعزى الفضل في ذلك إلى استمرار مشاركة الأمم المتحدة. والشاهد على ذلك إنشاء المحكمة الخاصة الذي أصبح وشيكا وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في سلام وهو ما يكفي ليشجع المجلس على زيادة دعمه لعملية السلام.

بيد أنه طالما استمرت الحالة في بلدان مجاورة، مثل ليبريا وغينيا - بيساو، تُنذر بوقوع كارثة، سيظل التهديد

بعودة حالة عدم الاستقرار مرة أخرى إلى سيراليون حقيقيا فعلا. وبالمثل، فإننا نشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من اللاجئين والمشردين داخليا الذين ما زالوا يتنقلون في عدد من بلدان غرب أفريقيا.

ومن هذا المنطلق، نرى على الدوام أن الجهود التي تبذلها منظمات دون إقليمية، من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في سياق الفصل الثامن من الميثاق ضرورية للغاية وينبغي أن ينصب التركيز بصورة عملية جدا على التعاون. وفي الواقع، لا بد من مواصلة تعزيز الجهود التي تبذلها المنظمات دون الإقليمية. بيد أنه ينبغي للمجلس ألا يُركز على الصراعات فحسب. بل ينبغي له أن يدمج على النحو الصحيح جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسبب الصراع والفقر.

وتود سيراليون أن تنوه بالدعم المقدم لمبادرات أفريقية معينة لحل المنازعات. وفي هذا الصدد، نود أن نُثني على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساهمته في شبكة المرأة للسلام التابعة لاتحاد نهر مانو.

وثمة مثال آخر يتمثل في عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي يستهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامجه للسلام في شرق أفريقيا، ووسط أفريقيا وفي القرن الأفريقي، وييسر مشاركة المرأة في اجتماعات ومفاوضات السلام والمصالحة، ويدعم مشاركتها في الدعوة من أجل السلام. ونشجع بقوة زيادة تطوير هذا البرنامج في بقية أنحاء المنطقة الأفريقية.

ويبرز تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها الرابطة الهامة التي تربط بين السلام والتنمية، ويقدم نهجا شاملا ومتكاملا للوقاية من الصراعات والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية. ولقد قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان الأفريقية ذاتها هذا النهج، بوصفه إطارا للعمل من أجل تقديم الدعم لأفريقيا.

وفي الواقع، تؤكد سيراليون، استنادا إلى خبرتها المؤلمة، أن السلام والديمقراطية ونظام الحكم الجيد شروط أساسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أي بلد أفريقي.

وثمة عنصر من العناصر المساهمة في الصراعات العنيفة في أفريقيا يتمثل في سرعة تكديس الأسلحة الصغيرة وبيعها بصورة غير مشروعة واستخدامها عشوائيا، مما يؤدي إلى تفاقم حالات الصراعات. وتبين بالفعل، أن التجارة غير المشروعة في الأسلحة والماس في سيراليون تُعد عنصرا رئيسيا في تغذية الصراع.

وثمة طريقة فعالة تمكن الأمم المتحدة من مساعدة البلدان الأفريقية في مجال بناء السلام تتمثل في الجمع بين التدابير التي تُدعم بناء السلام وتحقيق التنمية على الأجل الأطول لتشكل استجابة شاملة ومتسقة. وهناك عنصر هام لتحقيق المصالحة الوطنية والاتساق الاجتماعي يكمن في تعزيز ثقافة السلام، وتقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بدور قيادي في هذا الميدان. ولا يسعنا إلا أن نوافق على أهمية نشر ثقافة السلام بين البرلمانيين وأفراد القوات المسلحة وأيضا أفراد الشرطة خاصة لأن كثيرين منهم كانوا من المحاربين السابقين الذين انضموا إلى برنامج إعادة الاندماج.

والخدمات العامة ضعيفة في بلد شهد سنوات من الحرب الأهلية، ناهيك عن القول إنها غير موجودة في بعض الأحيان، وتعزيز قدرة تلك البلدان يُعد من المساهمات الهامة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة – وبخاصة هذا الفريق العامل – لمساعدة هذه البلدان في توجيه وإدارة تنميتها. ومن الجدير بالثناء العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز القدرة الإدارية للبلدان الأفريقية.

ومن الأهمية الحاسمة أيضا بناء القدرة المطلوبة من أجل توطيد الممارسات والمؤسسات الديمقراطية.

ويتعين الاهتمام على نحو مستمر بإنشاء مشاريع صغيرة ومشاريع متوسطة الحجم في أفريقيا بغية زيادة احتمالات عمالة الأشخاص الذين يعانون من بطالة جزئية والعاطلين عن العمل.

وبالرغم من أن البرامج الخاصة لتقديم الغذاء في المدارس تُعد مبادرات إيجابية للغاية تساعد الطلاب والطالبات على حد سواء، على تحصيل العلم في ظل ظروف أفضل، ما زال يتعين بذل جهود خاصة لزيادة عدد قيد الفتيات بالمدارس وتحسين نسبة حضورهن، الأمر الذي يؤدي إلى القضاء على شكل من أشكال التمييز.

وفي الختام، يود وفد سيراليون أن يؤكد مرة أخرى على اعتقاده بأن النهج الإقليمي نحو القضاء على الصراعات وحلها هو نهج فعال ويتطلب تعاوناً تاما مع المجتمع في المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل غامبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غراي - جونسون (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): أهنئكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة، التي تسمح لنا بتشاطر أفكارنا معكم بشأن ما ينبغي أن يفعله مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والفريق العامل المخصص فرادى وبصورة جماعية، بغية التصدي بقدر أكبر من الفعالية لمشاكل السلام والأمن والتنمية في أفريقيا. وهذه المشاكل تمثل تحديات حقيقية تواجه القارة، ونشعر جميعا بضرورة أن ينصب تركيز الأمم المتحدة عليها إذا أرادت أن تقدم خدمات مفيدة للبلدان الأفريقية. وعلينا أيضا أن نُسلم بأن مشاكل السلام والأمن ومشاكل التنمية هي في الحقيقة وجهان لعملة واحدة. لذلك نُعرب عن امتناننا لأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن قد قررا التعاون من أجل التصدي لتلك المشاكل بصورة مشتركة. ونعلم أيضا أنه من أجل هذا السبب ذاته تقرر إنشاء مكتب لغرب أفريقيا تابع للأمم المتحدة برئاسة ابراهيم فال، المدير الدينامي، الذي نتمنى له النجاح في الوقت الذي يباشر أعماله في داكار.

وفي هذه الفترة بالذات، هناك ابتهاج شديد في سيراليون بسبب إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بصورة سلسة، مما يؤشر بانتقال تام من الصراع إلى السلام والديمقراطية. ونعبر عن تهانينا لحكومة وشعب سيراليون. ومن الجدير أيضا الثناء على مجلس الأمن للدور الذي قام به تحقيقا لاستقرار الحالة ولإقناع الفصائل المتحاربة باختيار المسار السياسي بدلا من المسار العسكري سعيا لتحقيق أهدافها. ونهنئ أيضا إدارة عمليات حفظ السلام، فضلا عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وقيادتها الدينامية، لأنها أبقت تركيزها على أرض الواقع، بالرغم من الأحداث المناوئة والتحديات الكثيرة التي واجهتها، ولتنفيذها ولايتها بنجاح في وقت قياسي - وهذا ما لا يحدث في أغلب الأحيان في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وأود أن أسارع إلى طرح عدد من القضايا التي قد تجمع بين بعض المجالات المقترحة للنظر فيها في هذه الجلسة.

أبدأ بالحالة في اتحاد نهر مانو. ثمة حاجة إلى توسيع منظور الأمم المتحدة بشأن مسألة نهر مانو بغية معالجة المشكلة بصورة حقيقية. ووفقا لذلك، لا ينبغي فحسب ترشيد مكتبي الممثلين الخاصين للأمين العام في منروفيا وفريتاون، بل ينبغي أيضا التحرك لإدماج الأبعاد الغينية للمشكلة في البرامج الحالية. وربما يكون الوقت قد حان لإنشاء مكتب تمثيلي واحد لاتحاد نهر مانو. وتوسيع ولاية

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفقا لهذه الاقتراحات قد يُلبي هذه الحاجة على أفضل وجه.

وفيما يتعلق بمسألة أخرى ذات صلة، أود أن أتناول قضية المرتزقة في غرب أفريقيا. لقد شارك عدد كبير من المرتزقة من كل أنحاء هذه المنطقة دون الإقليمية في الصراعات في غرب أفريقيا. وشاركوا بنشاط كبير في سيراليون وغينيا وعادوا الآن مرة أخرى إلى ليبريا. وثمة حاجة إلى أن تسلم الأمم المتحدة رسميا بوجود هذه الفئة من الأطراف الفاعلة في شتى الصراعات، بهدف تصميم وتنفيذ برامج ملائمة لعلاج هذه المشكلة بوصفها عاملا هاما في سعينا لتحقيق السلام الدائم في هذه المنطقة دون الإقليمية.

وفي الوقت الحالي لا يفعل أي شيء لتسريحهم، كما كانت الحالة بالنسبة لمقاتلي سيراليون. والواقع أن لدينا دليلا يثبت أنه عندما هدأت الحالة في سيراليون انتقل العديد من المرتزقة الذين كانوا يقاتلون مع الجبهة المتحدة الثورية إلى ليبريا لينضموا إلى مختلف المليشيات في القتال الذي نشب مؤخرا في ذلك البلد. وعندما ينتهي هذا الصراع، فهل ليس من المرجح أن ينتقل هذا الجيش من المرتزقة إلى بلد آخر في المنطقة دون الإقليمية ليمارس تجارته؟ وقد ظلت حكومتي تلفت الانتباه إلى هذه المشكلة منذ فترة طويلة حتى الآن، وتتمنى بإخلاص أن يتم القيام بعمل شيء ما بدون أي تأخير لمعالجتها.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي للأمم المتحدة، ربما إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن تأخذ هذه المسألة بجدية. ويجب أولا أن تعرف من هؤلاء الناس، وكم عددهم، ومن أين أتوا، ومن جندهم ولأي غرض. ثم يتعين على الأمم المتحدة أن تشرع في إعداد وسائل التدخل الملائمة لتسريحهم بصورة فعالة وفي نهاية المطاف إدماجهم تماما في مجتمعاتهم المختلفة. ويجب أن تشمل هذه التدخلات بذل مجهود أكثر تضافرا لحرمانهم والمليشيات التي يقاتلونها من الحصول على الأسلحة التي تبقيهم في هذا العمل. وفي هذا الصدد، ينبغي لمصنعي الأسلحة ومصدريها في الغرب أن يكونوا عرضة للمساءلة على نحو أكبر وأن يُحملوا على أن يكونوا أكثر انتقائية، وأكثر قدرة على الحكم وأكثر استجابة في معاملاتهم المتعلقة بالأسلحة والذخيرة مع الشارين من أفريقيا.

وقد حان الوقت لتصبح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر استباقا إلى العمل بغية منع نشوب الصراعات قبل اندلاعها. وفي الوقت الحالي تبدو الأمم المتحدة أكثر استعدادا للاستجابة لحالات الصراع بعد نشوبه، ولكن هذا الأمر مثل إغلاق الأبواب بعد أن تخرج الخيول من الإسطبلات. وحالة غينيا التي حدثت قبل عامين تظهر بصورة كافية هذا القصور. فعلى الرغم من أن الجميع كانوا يعلمون خلال شهور عديدة قبل الأحداث أن غينيا على وشك الوقوع ضحية لهجمات المتمردين، لم تكن هناك جهود تصورية من قبل الأمم المتحدة لمنع حدوث ذلك. والحالة الراهنة في مدغشقر، ورد فعل مجلس الأمن إزاءها، مسألة أخرى تضرب مثلا جيدا. وفي الوقت الحالي هناك العديد من البلدان في جميع أرجاء القارة الأفريقية تبدو عليها كل علامات الاشتعال. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز قدرتها على المراقبة الوثيقة لهذه البلدان وعلى التدخل بغية الحد من التوترات القائمة ونزع فتيل إشعالها في نهاية المطاف.

وكجزء من أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، ينبغي لها أن تسعى إلى تشجيع ودعم مبادرات فرادى الدول الأعضاء الرامية إلى منع نشوب الصراعات وتسويتها. وصحيح أن الأمم المتحدة دعمت تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا وسيراليون. وينبغي لها أن تعزز شراكتها مع تلك المنظمة الحكومية الدولية، وكذلك مع الأخريات، مثل تجمع دول الساحل والصحراء، والهيئة

الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وما إلى ذلك. ويتعين عليها إبداء التضامن معها وزيادة ثقتها وقدرتها على التعامل مع الصراعات في مناطقها.

وبالمثل، فإن المبادرات الثنائية التي تقوم بها بعض الدول لمعالجة حالات الصراعات في منطقتها تستحق الدعم بوسائل ملموسة. على سبيل المثال، يمكن لبرامج بلدي لإحلال السلام في غينيا - بيساو ولمنطقة كاسامانس في جنوب السنغال أن تجد دعما كبيرا، نظرا للقيود العديدة التي تواجهنا فيما يتعلق بالموارد، إذا ما كان الدعم المادي والمالي المنتظم من قبل الأمم المتحدة أكثر يسرا.

وقد ظل الدعم في مرحلة ما بعد الصراع نوعا من اللغز بالنسبة للأمم المتحدة. ويبدو أننا في العديد من الحالات نهرع إلى الخروج ما إن تبدو علامات على أن الصراع قد يصل إلى نهايته. وحالة جمهورية أفريقيا الوسطى قبل عدة سنوات تقدم مثالا جيدا في هذا النحو. وإني أعلم أن هناك من سيستعجلون البدء في سحب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من البلد، بعد أن تم انتقال سلس من الصراع إلى الديمقراطية في ذلك البلد. وسيكون ذلك خطأ فادحا. ويجب مساعدة حكومات مرحلة ما بعد الصراع بتدابير بناء الثقة، وكذلك بوسائل الردع اللازمة، لضمان عدم انزلاق الحالة إلى الفوضى مرة أخرى. ولذا فإنه ينبغي لولايات حفظ السلام ألا تنتهي بانتهاء الأعمال القتالية. بل يجب استمرارها في وقت السلم وتعديلها حسب الاقتضاء لتناسب الظروف السائدة واحتياجات الاستمرار في كل بلد.

وأخيرا، يجب أن تشمل تدخلات ما بعد الصراع برامج قوية لبناء القدرات. والصورة الغالبة، أن البلدان الخارجة من الصراع تبقى بقدرات منهكة كثيرا. إذ يجرى تدمير المؤسسات وتُتلف الموارد. وربما يكون أكبر ضرر يلحق ببلد في حالة صراع هو تآكل قاعدته من المهارات من خلال استنزاف العقول - هجرة الأشخاص المهرة. وفي حين أن البنية الأساسية المادية يمكن أن يعاد بناؤها في وقت قصير نسبيا، فإن التعويض عن المهارات الضائعة يقتضي زمنا طويلا. وعدم وجود ذلك المُدخَل الحيوي كثيرا ما يعوق الإنعاش ويحبط التنمية. وربما ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يأتي بتدابير ابتكارية للاستعاضة عن المجموعة الكبيرة من قوى العمل الماهرة التي تفقدها البلدان الأفريقية نتيجة للأحوال الاقتصادية السيئة السائدة في العديد من أرجاء القارة. والتعاون التقني بين البلدان النامية قد يكون إحدى الوسائل للوفاء بالحاجة. ومن الوسائل الأخرى وجود برنامج يركز على المساعدة على العودة الطوعية للعديد من المهنيين والأشخاص ذوي المهارات العالية الذين غادروا القارة الأفريقية ويعيشون الآن في الغرب.

هذه هي النقاط القليلة التي أردت أن أسهم بها في المناقشة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مجدوب (تكلم بالفرنسية): يود الوفد التونسي أن يشكركم، سيدي، على التخطيط لهذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن المكرسة لأفريقيا وعلى ترؤسها.

وأود أن أهنئ السفير كونجول، رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا، على التزامه تجاه أفريقيا. ونحن واثقون من أنه، بفضل خصائصه المهنية والإنسانية، سيكلل عمل هذا الفريق بالنجاح.

ويدعم وفدي ولاية الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا. وبالطبع، إن بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ١٣ كانون الثاني/يناير

٢٠٠٢ يتضمن توصيات ومقترحات مثيرة جدا للاهتمام لتمهيد الطريق لعمل الفريق مستقبلا. ونعتقد أيضا أن أنشطة الفريق ينبغي أن تكون جزءا من تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراعات في أفريقيا وتوطيد السلم والتنمية المستدامة فيها. وما ورد في ذلك التقرير من تحليل وتوصيات لا يزال ذا صلة بالموضوع بعد أربع سنوات.

وفي حين نعرب عن امتناننا على الوثيقة التي أعدت بغية تيسير هذه المناقشة، اسمحوا لي أن أشدد على النقاط التالية.

إننا نولي أهمية كبيرة للتعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فمشاركتهما في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بشأن الحالة في أفريقيا تظهر مدى فائدة التفاعل بين هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة عندما نتكلم عن صون السلم والأمن الدوليين في أبعادهما السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تحدث هي ذاتها التنمية في إطار من الاستقرار. ويمكن للتعاون والتفاعل بين هذين الجهازين أن يتناسب تماما مع الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات المسلحة وبناء السلم قبل الصراعات وبعدها.

وقد اقترحت تونس خلال رئاستها لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، للمجلس إجراء مناقشة بشأن بناء السلم، اقتناعا منها بأن السلم ليس مجرد عدم وجود الصراعات المسلحة أو العداء المعلن. بل إن السلم مسألة ينبغي بناؤها، بالجهود المجتمعة من كل هيئات الأمم المتحدة، بغية إنشاء أسس السلام ببصيرة أو بناء السلام بعد الصراع.

وأود أن أعرب عن تأييدي لإنشاء فريق استشاري تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراع، وأعرب عن أملي في أن يتعاون الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن تعاونا وثيقا مع الفريق الاستشاري التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويقوم الممثلون الخاصون للأمين العام بدور مهم جداً عندما يتعلق الأمر بمنع الصراعات وبناء السلام. ونظراً لأن الممثلين الخاصين للأمين العام غالباً ما يترأسون مكاتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، فإنهم يكونون قد حققوا بالفعل عددا من الإنجازات التي تحسب لهم. وتشمل هذه الإنجازات، فيما تشمل، تقديم الدعم للحكومات في بناء السلام، ورعاية المصالحة الوطنية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتوفير الإطار اللازم لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الميدانية في مجال بناء السلام، وتيسير حشد الدعم السياسي الدولي.ومن هذه الإنجازات أيضا جمع الأسلحة والمساعدة في تدميرها، وتيسير الاتصال بين الحكومات، والدول المتجاورة، والمنظمات الإقليمية، والجهات المانحة الثنائية. وفي هذا السياق، يؤيد وفدي اعتماد ترتيبات مؤسسية جديدة بغية زيادة فعالية دور الممثلين الخاصين للأمين العام في أفريقيا.

وعلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور مهم في مجال منع الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات. ويوفر الفصل الثامن من الميثاق إطاراً مثالياً للتعاون والتنسيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن والأمين العام. ونظراً لأن المنظمات الإقليمية قريبة جغرافياً بعضها من بعض، ونظراً لأنها على معرفة أفضل من غيرها بالأوضاع الفريدة التي تعنى بها، فإنها يمكن أن تقوم بدور مركز الإنذار المبكر السريع للأمم المتحدة. وأحيانا تكون هذه المنظمات مجهزة تجهيزاً أفضل لتقرير الوقت المناسب لقيام المجلس باتخاذ ما يلزم من إجراءات. ومعظم الصراعات الحادثة في أفريقيا في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة هذه هي صراعات محلية؛ وعليه، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمة الوحدة الأفريقية، ودعم آليتها لمنع الصراعات وإدارتها وحلها،

ومساعدة منظمة الوحدة الأفريقية في مجال التدريب، وزيادة مشاركتها في أنشطة الأمم المتحدة ومبادراتها وتعزيز المبادرات المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ولا بد من تعزيز طرائق هذا التعاون من خلال تنفيذ استراتيجيات مناسبة في مجال التعاون والآليات الدائمة، بما في ذلك الإنذار المبكر، ومنع الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام. ومن المهم أيضا أن تنضم إلى هذه الأنشطة المنظمات دون الإقليمية، مثل تجمع الساحل والصحراء، والهيئة الدولية الحكومية للتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فمما لا شك فيه أن هذه المنظمات دون الإقليمية دائما ما تسهم بشكل مباشر في حل الصراعات الداخلية والصراعات بين الدول في أفريقيا؛ ولذلك فلا بد للمجلس من أن يلقي بالاً إليها عند معالجته لصراع أو توتر في المناطق التي تمثلها هذه المنظمات.

ولا أحد يجهل جهود ومبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في صراع سيراليون وفي ليبريا. كما ساهم تجمع الساحل والصحراء مساهمة كبيرة في حل الصراع بين إثيوبيا وإريتريا، والصراع الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما قامت هذه المنظمة الإقليمية بالوساطة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبين مختلف الفصائل الصومالية. ولا بد لمجلس الأمن من تقدير خبرة هذه المنظمات، إذ إنها قادرة على الإسهام في حل الصراعات.

وأخيرا، لا بد لنا في هذا السياق من الإشارة إلى موضوع نقص الموارد في منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية – لا سيما عندما يتعلق الأمر بقدرتها على القيام بدور في منع الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام. ويمكن لدور المنظمات الإقليمية أن يكون حاسماً، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتصميم استراتيجيات الانسحاب بعد انتهاء عمليات حفظ السلام ومتى تم حل الصراع، أمكن إسناد مسؤوليات الخطة الطويلة الأجل وبناء السلام في الميدان إلى الآليات دون الإقليمية التي يتعين على الأمم المتحدة مساعدتها سياسياً ومالياً.

ويعتمد السلام على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم مما شاهدناه في السنوات الأخيرة من تحقيق تقدم لا نزاع فيه، فلا يزال الوضع في كثير من المناطق في أفريقيا باعثاً على الانزعاج فلم تستطع أفريقيا القضاء بشكل جذري على البلايا التي ما زالت تعانيها. فهذه القارة تضم أكبر عدد من أقل البلدان نمواً: ٣٤ من ٤٩ بلداً. ويزيد من هذا الوضع الحرج سوءاً فداحة عبء الدين الذي تحتمله، وانخفاض مستويات الادخار والاستثمار، وخفض أسعار السلع الأولية، وتخفيض المعونة الإنمائية الرسمية، وقصور مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي.

علماً بأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تعكس رغبة الأفارقة في أن يقرروا بأنفسهم مستقبل قارتهم. وتعبر هذه الشراكة الجديدة بوضوح عن قدرة أفريقيا، بالاشتراك مع بقية العالم، على البدء أخيراً في مواجهة التحديات الضخمة التي أمامها. وتنفيذ هذه الشراكة الجديدة أمر ذو أهمية كبيرة، ونحن على اقتناع بأننا إذا أردنا إنهاء الحلقة المفرغة للصراعات والعنف وعدم الاستقرار في أفريقيا، فلا بد للفريق العامل من التعرف على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للصراع متى قام ببحث وضع معين في القارة الأفريقية.

إن هذه العلاقة بين السلم والأمن والاستقرار والتنمية هي التي ينبغي، في رأينا، أن تكون هي الأساس الذي تقوم عليه أي معالجة لأي صراع قائم في البلدان النامية، وفي أفريقيا على الأخص، حيث يتضح بجلاء أن كل صراع داخل الدول أو فيما بينها له أيضا أسباب وتداعيات اقتصادية واجتماعية. وهذه حقيقة يتعين علينا من الآن السعي إلى إيجاد حل لها.

وأود الآن أن استشهد بعبارة رائعة قالها المهاتما غاندي، إذ قال إن ''الفقر هو أسوأ أشكال العنف وعدم الأمن''. ولمجلس الأمن الحق وعليه الواجب في أن يذكر المجتمع الدولي بهذه الحقيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما قلت في هذا الصباح، فإنني أعتزم السماح لعضو في المجلس بأن يرد بعد إدلاء عدد من غير الأعضاء ببياناتهم. وعليه، أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكركم، سيدي الوزير، مثلما فعل زملاء آخرون، على رئاسة جلستنا وأن أشكر سنغافورة على عقد جلسة المجلس الهامة هذه المعنية بأفريقيا. وهذا أمر هام، لأنه في أعقاب جلستنا السابقة في كانون الثاني/يناير تأتي مناقشة مثل هذه لتتيح الفرصة لأعضاء المجلس ولكل أعضاء الأمم المتحدة، ولأسرة مؤسسات الأمم المتحدة، بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، للابتعاد قليلا عن البحث اليومي في القضايا والدخول في حوار حقيقي وتبادل وجهات النظر حول قضايا ذات نطاق أكبر وإعطاء تركيز استراتيجي لسياساتنا في المجلس وداخل الأمم المتحدة على حد سواء.

أولا، وقبل الرد على بعض النقاط التي طُرحت أثناء نقاشنا، أريد أن أوجه باسم وفدي شكرا حارا للسفير كونجول على عمله في إنشاء فريق مجلس الأمن العامل المخصص – وهو الموضوع الذي اختار أغلب المتكلمين حتى الآن التطرق إليه في كلماتهم. لقد بدأنا بداية جيدة جدا في الفريق العامل. ولدينا برنامج عمل جيد جدا. واعتقد أن بإمكان الفريق العامل خلال الفترة القادمة أن يجعل عمل المجلس أكثر تركيزا وأكثر ثراء، لا من حيث الطريقة التي نعالج بها القضايا فحسب، بل أيضا من حيث الإحساس الأوسع نطاقا بالمشاركة مع مؤسسات داخل الأمم المتحدة ومع منظمات أفريقية ومع مجموعة المنظمات غير الحكومية ومع أطراف أخرى مؤثرة مشاركة.

كما أود أن أرحب بالسفير سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن من المهم لعمل مجلس الأمن، في ضوء حيوية انخراطه في القضايا الأفريقية، أن تتاح له فرصة الشراكة والحوار مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لذلك فإن إنشاء المجلس لفريق عامل مخصص معني بمنع نشوب الصراعات وحلها والفريق الاستشاري المقترح التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع يمكن أن يؤدي دورا هاما جدا في الشراكة بينهما. وسيكون هذا مهما في جلب بُعد إضافي لعمل كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. ونأمل أن يرفع إنشاء الفريقين لا مستوى انخراط الأمم المتحدة في القضايا الأفريقية فحسب بل أيضا مستوى الانخراط الدولي فيها.

هذه الموضوعات هامة لعدد من الأسباب. أعتقد أن عددا من المتكلمين أثاروها صباح اليوم نظرا للحاجة الماسة لتركيز الأمم المتحدة والمجلس والمجتمع الدولي بصفة عامة على أفريقيا والتحديات التي تواجهها.

توجد عبارة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تتحدث عن الحاجة الى فكر جريء ومبتكر. وهذا شيء نحن بحاجة في الأمم المتحدة، بعد سنوات عديدة، إلى تعديل أسلوب تفكيرنا تجاهه عندما نعالج القضايا في أفريقيا. ففي إطار الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا والفكر الجديد في منظمة الوحدة الأفريقية وكل أرجاء أفريقيا، نحتاج إلى أن ننظر مرة أخرى في الطريقة التي نعالج بها قضايا الصراع وصنع السلام وبناء السلام حتى نرى كيف يمكننا المجيء بالقوة والتنسيق، بل حتى بأسلوب تفكير جديد.

لقد أشار متكلمون عديدون صباح اليوم وعن حق إلى أن كل حالة في أفريقيا مختلفة. حالات إثيوبيا – إريتريا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما شهدنا خلال بعثة المجلس الى منطقة البحيرات الكبرى، ومدغشقر، كلها لديها ظروف خاصة بها، ولذلك تستلزم كل حالة منها تشديدا قويا على التعاون الإقليمي، ليس في إطار منظمة الوحدة الأفريقية فحسب بل والمنظمات دون الإقليمية أيضا.

وبإمكان فريق المجلس العامل – وينطبق الشيء ذاته حسب اعتقادي على فريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي – أن يُدخل على الحالة بعداً إضافيا للتفكير التأملي عندما نعالجها، في حوار مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية في أفريقيا.

إن السفير دوث ممثل استراليا لم يوضح في وقت سابق أن السلم والتنمية وجهان لعملة واحدة فحسب بل أيضا أن هناك قدرا كبيرا من التفكير الجديد. ويتجلى هذا في منظمة الوحدة الأفريقية. كما يتجلى في اتفاق كوتونو بين الاتحاد الأوروبي وشركائنا من أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ. فلقد ساعدوا في الجمع بين القضايا الأمنية والاقتصادية والإنسانية والعسكرية. إننا نعالج المتطلبات المختلفة للصراعات الإقليمية بطريقة تجمع بين مختلف الأبعاد المطلوبة في معالجة الصراع، وكذلك أدوات التعاون الإنمائي المطلوبة لاحقا للمساعدة في حله وتخفيف حدة التوتر.

وأعتقد أن هناك ثلاثة أو أربعة موضوعات أريد أن أتناولها بإيجاز، لأنها برزت بقوة في البيانات التي استمعنا إليها صباح اليوم.

الموضوع الأول هو القضايا المؤسسية. من الواضح أن أحد مواطن الضعف في نهج الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة كان فشل الشراكة في بعض الأحيان بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية. واللوم في ذلك يقع على كل الأطراف، ولكن توجد الآن فرصة حقيقية جدا على صعيد هياكل منظمة الوحدة الأفريقية والأفكار الجديدة التي ستذهب إلى دربان والتي سمعنا عنها صباح اليوم للنظر في السبل التي يمكننا الانخراط بها جديا، بشكل جماعي، في معالجة حالات ما قبل الصراع وحالات الصراع معا. لقد طُرحت أفكار متعددة حول كيفية القيام بذلك: بعثات مشتركة بين المجلس ومنظمة الوحدة الأفريقية، وتبادل المعلومات والوثائق، والإحاطات الإعلامية الخاصة، والمبعوثون الخصوصيون المشتركون، وإشراك منظمات دون إقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

الشيء المؤكد الصحيح هو طبعا أن هناك مجالا كبيرا جدا للعمل معا، وهذا مجال سيتمكن فيه فريق مجلس الأمن العامل من أداء دور رئيسي بطريقة لم تكن ممكنة حتى الآن. ولذلك عندما ينظر المجلس في الحالات المختلفة فإنه سيفعل ذلك بمعرفة غزيرة بالمكان الذي تأتي منه البلدان الأفريقية نفسها، ولدينا، كما قال للتو السفير كانو ممثل سيراليون، معرفة جادة بالتداعيات الإقليمية وما يعنيه ذلك.

إن بلدان اتحاد نهر مانو مثال جيد جدا حيث يصعب كثيرا، كما أكد متكلمون عديدون، النظر في بلد واحد، مثل سيراليون على سبيل المثال – بمعزل عما يحدث في البلدان المجاورة له. ويصدق ذلك على بلدان عديدة في أفريقيا قد يوجد بها صراع أو احتمال نشوب صراع.

النقطة الثانية الخاصة بالمؤسسات هي النظر في سبل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الوساطة، بما في ذلك بعثات تقصي الحقائق والممثلون الخصوصيون. يمكننا أن ننظر في آليات جديدة متعددة لفعل ذلك، ولكن يوجد مطلب هام

وهو النظر في احتمالات جديدة من أجل الإضافة على مجموعة الأدوات المتاحة للمجلس والأمم المتحدة.

والنقطة الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي طرحها من قبل متكلمون عديدون بقوة، وهي نقطة صحيحة تماما. فحتى الآن، وخلال فترة الخمسة الى خمسة عشر عاما الماضية، في الوقت الذي أصبح فيه المجلس منخرطا على نحو متزايد في القضايا الأفريقية، بدا في بعض الأحيان وكأن المجلس يفتقر الى الشريك والمحاور الجاد في المجال الاقتصادي والإنمائي. وبالطبع كانت هناك دائما الأموال والبرامج والوكالات المتخصصة، ولكن أهمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ذلك هي المجيء بالبعد الإضافي للجمع بين الخيوط وتقديم مفهوم للشراكة الى كل من المجلس ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية في أفريقيا بالنسبة لما هو ممكن ونطاق الأعمال التي يمكن الشروع فيها بشكل مشترك.

والنقطة التي أثارها صباح اليوم الأمين العام المساعد فال، والتي أردت ذكرها أيضا، هي قضية الجزاءات. إنها قضية هامة للمجلس في الوقت الحالي، والسبب في ذلك هو، جزئيا، عدد البلدان في أفريقيا التي تخضع لجزاءات محددة الهدف بموجب إجراء اتخذه المجلس. والنقطة الخاصة بهذه المسألة، التي أعتقد أن متكلمين عديدين قد تناولوها صباح اليوم، هي، أولا، ضرورة أن تكون الجزاءات لا محددة الهدف فحسب بل أيضا مركزة، بحيث يكون تأثيرها الإنساني محدودا، بل وأن تكون هناك أيضا، مثلما قال مساعد الأمين العام فال، إمكانية لاستراتيجية للخروج عندما تصبح الظروف ملائمة. وهناك عبارة مفادها أنه عندما لا يكون التغيير ضروريا فليس من الضروري التغيير. ويمكن تطبيق تلك الدينامية المحافظة أحيانا على المؤسسات أيضا.

ولذلك، فالمهم أن نتذكر أنه، لأسباب سياسية – من حيث تأثير الجزاءات على الصعيد الإقليمي وعلى بلدان بعينها – ولأسباب عدلية، عندما يتعين اتخاذ قرار بشأن الجزاءات ينبغي أن نتذكر أنه حتى عندما يطبق على نحو محدود جدا يمكن للجزاءات أن تكون أداة كليلة أحيانا. وهنا أعتقد أن من شأن الشراكة والحوار اللذين يمكن أن يقيمهما الفريق العامل والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية أن يكونا من الأهمية بمكان.

وتؤكد الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا فيما يتعلق بالمسائل الإنمائية، أن التحدي الذي يواجه أفريقيا في هذا المجال هائل. وليست المسألة هنا مجرد عدم القدرة على الاستفادة من العولمة، ولا مجرد الفجوة التقنية التي تطورت. لكنها، كما ذكر عدة متكلمين في مناقشتنا، تتمثل في مجموعة مشاكل مثل الافتقار إلى الوصول التجاري، وفي مشكلة الديون، على الرغم من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهذان وجهان لعملة واحدة. ومن الصعب جدا التصدي لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع بدون إتاحة الفرصة للناس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك، فإن قضية التنمية، كما تؤكد الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وكما أكد معظم المتكلمين اليوم، رغم أنها ليست من المسؤوليات المباشرة للمجلس، فإنها تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للإجراءات التي يتخذها المجلس من حيث حالات الصراع أو ما قبل الصراع أو عمليات صنع السلام. وهنا سيكون الحوار مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الأهمية بمكان لعمل الفريق العامل لدى نظره في الآثار التي تترتب في التنمية على ما يتخذه المجلس من إجراءات والعكس بالعكس.

وأعتقد بأن القضية مهمة للغاية، لأن أحد المواضيع التي استوقفتني أثناء بعثة المجلس إلى منطقة البحيرات الكبرى كان عدم الترابط بين ما يحدث في التنمية وما يتخذه المجلس من إجراءات. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال، حيث قدمت لنا إحاطة إعلامية بشأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية، سمعنا عن نتائج النداءات الموحدة التي وجهتها وكالات الأمم المتحدة. وأعتقد بأنه تم تقديم حوالي سدس ما كان مطلوبا حتى الآن للسنة الجارية. وذلك ما يجعل الأمور تتسم بصعوبة بالغة.

ولدينا من جهة، بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واحتمالات نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، ولدينا دور المجلس في تعزيز وتشجيع السلام والحوار، بينما لدينا من جهة أخرى المشاكل الهائلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. من الناحية المنطقية، ومن حيث العمل الذي تضطلع به أسرة الأمم المتحدة، يجب أن تعتبر هذه المسائل وجهين لعملة واحدة.

وهناك نقطتان نهائيتان أريد أيضا أن أتطرق إليهما بإيجاز، وتتعلق إحداهما بالأسلحة، وهي التي أكدها العديد من المتكلمين. الواضح أن هناك في سيراليون مثالا جيدا جدا على ذلك. ولا بد أن نواصل إبراز أهمية مبادرات تحديد الأسلحة ونزع السلاح في منع الصراع. وهذا أمر يمكننا أن نتناوله في الفريق العامل بجدية في المستقبل.

أما النقطة النهائية فتتمثل في دور الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، الذي سينظر فيه بالطبع في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية وفي المنتدى الاقتصادي العالمي في دربان وما بعده. وبدون مبالغة، تتسم القضايا البارزة في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بأهمية أساسية لمستقبل أفريقيا. فهي ستؤثر في كل جانب من جوانب السياسة العامة والتنمية ومنع الصراع. وستتطلب من المجتمع الدولي أوثق ما يمكن من التعاون والتنسيق. وستتطلب اشتراك جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس من حيث دوره الخاص. كما ستتطلب توفر شعور من التركيز والوضوح حتى يتسنى للبلدان الأفريقية نفسها إنشاء هياكل التعاون التي تنهض بالحكم الرشيد، ووضع سياسات اقتصادية من حيث التجارة ومدونات عمل جديدة، وسوف يستجيب المجتمع الدولي بشكل متبادل، حتى يتصدى المجتمع الدولي على نحو كامل وكاف للتحدي الذي تواجهه البلدان الأفريقية حاليا. وتؤكد الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أنه، إذا لم يتم ذلك، فسيكون من العسير جدا على شعوب البلدان الأفريقية أن تضطلع بذلك العمل لوحدها.

وختاما، أعتقد بأن كل النقاط التي أثيرت صباح اليوم تؤكد ضرورة زيادة التركيز على الشراكة والتعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية والبلدان الأفريقية والمجتمع المدني. إلا أن من الحاسم أيضا أننا نحتاج أيضا لدى النهوض بهذا الهدف إلى أن نكفل، فيما يتعلق بعنصر التنمية، الجمع بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومجتمع المانحين الدولي، حتى نقدم لشعب أفريقيا والمنظمات الأفريقية، بينما نتصدى لمواجهة التحديات في أحد المجالات الحرجة، الموارد اللازمة للنهوض بكلا الهدفين في الوقت نفسه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أبدأ بشكركم على توليكم رئاسة هذه الجلسة اليوم. وليس من قبيل الصدفة أن تعرض عليكم هذه المسألة، لأن سفيركم كيشور محبوباني شغل منصب

نائب رئيس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وجعلنا عندئذ نشعر بالفخر كذلك.

كما أود أن أعرب عن تقدير وفدي وشكره للسفير كونجول ممثل موريشيوس ورئيس فريق مجلس الأمن العامل المخصص المعني بأفريقيا على ما قدمه لنا من اختصاصات واقتراحات أخرى معروضة علينا وعلى التزامه بقضايا السلام والتنمية في أفريقيا. ومما يبعث على الارتياح أيضا أن يدعى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية كذلك إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ومن الواقعي أن نقبل أن يواجه مجلس الأمن دائما بالقضايا التي تتجاوز ولايته. وقد سبق لوفدي في مناسبات عدة أن حث مجلس الأمن على استعراض علاقته بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويسرنا أن يستمر هذا الجهد، وما زلنا على اقتناع بأن الطريقة التي يعمل فيها هذان المجلسان الرئيسيان للأمم المتحدة معا سيكون لها شأن في التصدي لمعالجة بعض التحديات التي نواجهها في أفريقيا.

ونحن نؤيد التوصية بأن يحافظ فريق مجلس الأمن العامل المخصص المعني بأفريقيا على تفاعل فعال مع الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع الذي سينشأ أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر تموز/يوليه المقبل. وسيساعد التعاون بين هذين الفريقين العاملين على إيجاد أداة مفيدة للتصدي للصراعات في أفريقيا.

وتعهد المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إلا أن الصراعات في أفريقيا معقدة ولا يمكن أن تحل بمجرد استعمال أداة السلام والأمن. فهذه الصراعات في أفريقيا متأصلة في الفقر والتخلف وتؤدي إلى تشريد الملايين من البشر ودمار الهياكل الأساسية الاجتماعية داخل تلك البلدان. وهاتان هما مجرد قضيتين تقعان خارج نطاق ولاية مجلس الأمن. بيد أننا نعتقد بأن ولاية المجلس تستند إلى الإطار الأوسع للأمم المتحدة وليس إلى العزلة عنه. وتشمل تلك الولاية صون السلام والأمن من خلال عقد الترتيبات مع المناطق والمناطق دون الإقليمية على النحو الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ولهذا السبب يجب أن يكون الهدف الأولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كبرنامج مركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، القضاء على الفقر في أفريقيا ووضع البلدان الأفريقية، بشكل فردي أو جماعي، على طريق النمو والتنمية المستدامين، وبالتالي عكس اتجاه تهميش أفريقيا في عملية العولمة. وبعبارة أخرى، تعني هذه الشراكة حل الأفريقيين للمشاكل الأفريقية.

لقد حددت هذه الشراكة ثلاثة عناصر لتحقيق السلم والأمن الشاملين في أفريقيا هي: تعزيز الظروف الطويلة الأجل للتنمية والأمن؛ وبناء قدرة المؤسسات الأفريقية على الإنذار المبكر وتعزيز قدرة أفريقيا المؤسسية على منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على الالتزام بالقيم الجوهرية للشراكة، التي هي السلام، والأمن، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والإدارة الاقتصادية السليمة.

ووفدي يعتقد بأن الفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا، إذا أدير إدارة فعالة، ستكون له إمكانية تيسير عملية التفاعل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بل وبين منظومة الأمم المتحدة كلها في مساعدة أفريقيا على بناء قدرتها على إدارة كل جوانب الصراع. إن أفريقيا لديها

البنى القائمة فعلا لتوفير الدعم الفعّال للفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا التابع لمجلس الأمن عندما يكون مستعدا للعمل. والاقتراحات التي سبق أن طرحها السفير كونجول تعطي المجتمع الدولي أساسا جيدا للمزيد من العمل في وضع استراتيجيات كافية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها في أفريقيا.

في الختام، أذكّر بأن ممثل فرنسا أثار في الجلسة الصباحية من هذا الاجتماع المسألة الهامة المتعلقة بالشراكة بين مجلس الأمن والبلدان الأفريقية فيما يخص حل الصراعات وبناء السلام. ونحن نتفق مع ممثل فرنسا على أن مسائل بالغة الحساسية كثيرا ما تثار في هذه العلاقة. غير أننا نشجع مجلس الأمن على أن يستمر في إبداء رحابة الصدر أمام وجهات النظر ليس فقط من البلدان الأطراف في الصراع ولا حتى تلك التي انحازت إلى أطراف في الصراع: إن مجلس الأمن، في اضطلاعه بولايته من أجل السلم والأمن، يجب أن يواصل إبداء رحابة الصدر والاستماع إلى كل وجهات النظر - مهما كانت مختلفة - التي تعرب عنها البلدان التي تهتم بالصراعات أو التي تتأثر بانتشارها. في السنوات القليلة الماضية بدأ مجلس الأمن ممارسة جديرة بالثناء الكبير، هي زيارة البلدان والمناطق المنخرطة في صراع. ونحن نعتقد بأن هذه ممارسة طيبة ينبغي اتباعها حيثما يوجد صراع. ونحن نعتقد بأن تلك الزيارات تتيح لأعضاء المجلس أن يراقبوا بشكل مباشر أثر القرارات المعتمدة في نيويورك. وهذا، في الواقع، شيء جيد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم، سيدي الوزير، على عقد هذا الاجتماع العلني لمجلس الأمن بشأن عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا، وعلى رئاستكم المناقشة. إن سنغافورة تستحق تقديرنا لهذه المناقشة المحددة التي توضع فيها مشاكل السلم والأمن في أفريقيا في منظور يتكلم فيه أعضاء المجلس بين الحين والحين بينما معظم الكلام يقوم به غير الأعضاء في المجلس.

إن تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، الوارد في الوثيقة S/1998/318، يضع المسألة المطروحة علينا في سياقها. اليوم، أفريقيا في أزمة عميقة. بينما محاصيلها السخية اجتذبت من بعيد المستعمرين والمنقبين عن الثروات وجعلت بعضهم أغنياء بشكل خرافي، فإن معظم شعوبها محصورة في حلقة مفرغة من الفقر والأمية والمرض والصراع. وهذا، جنبا إلى جنب التركة الاستعمارية، والحكم السيئ، والظلم والطمع، يوفر وصفة قاتلة لزعزعة الاستقرار والتخلف الاقتصادي في أفريقيا. وهو ما لا يمكن الدفاع عنه، ويجب أن نغيره بشكل جماعي.

أولا وقبل كل شيء، زعماء أفريقيا سيكون عليهم أن يظهروا القيادة في تحويل أفريقيا من أرض صراعات إلى أرض بناء. وإنه لتطور سار أنهم اتخذوا بالفعل خطوتين حيويتين واسعتين نحو سلام وتقدم أفريقيا الدائمين: لقد تعهدوا بتعزيز السلم والديمقراطية والحرية، وطرحوا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لخفض الفقر وإحداث التجديد والنمو في أفريقيا.

لم يحدث من قبل أن توفر للدول الأفريقية هذا القدر من الإيمان بالحرية والديمقراطية، وهذا القدر من الوعي والعزم على الاستثمار في شعوبها وفي تنميتها. وبينما البلدان

الأفريقية وجه كل منها جهوده المحددة لحل الصراعات، ولتحسين الحكم، ولتعبئة الموارد، ودعم توفير الخدمات، فإنها مجتمعة شكلت أيضا آليات إقليمية ودون إقليمية لجمع مواردها من أجل السلم والتقدم الجماعيين. لكن مشاكلها بالغة التعقيد وفقرها بالغ العمق إلى حد يجعلها غير قادرة على التصدي لتلك المشاكل بشكل انفرادي أو إقليمي. ولذلك، فإن الأمم المتحدة، إلى جانب عناصر فاعلة أخرى في المجتمع الدولي، عليها أن تواصل تشجيع البلدان الأفريقية على بدء تعاون إقليمي ودون إقليمي في كل مكان لا يكون فيه موجودا، وعلى تعزيزه حيثما وجد، حتى يمكنها أن تصوغ بشكل متزايد مصيرها.

لقد انخرطت الأمم المتحدة بشكل مكثف فعلا في أفريقيا عن طريق بعثاتها لصنع السلام وحفظ السلام، ومساعدتها الإنسانية وخطتها الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات. وبعثاتها للسلام، عدا بعثات قليلة، ساعدت على إدارة الصراع وعلى إحلال السلام في مناطق عديدة، ومساعدتها الإنسانية أفادت الملايين من اللاجئين والأفريقيين المحتاجين الآخرين. وبالمثل، فإن الخطة الجديدة والمبادرة الخاصة على نطاق كامل منظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا وضعت أفريقيا بشكل حازم على قمة جدول أعمال التنمية العالمي.

غير أن أفريقيا، مثل مناطق محتاجة أخرى في أماكن أخرى، تتطلب تدخلا أكثر من الأمم المتحدة. ولذلك، فإن نيبال تحث الهيئة العالمية على تعبئة المزيد من الموارد، وعلى القيام بدور مساند أقوى لمساعدة الدول الأفريقية على تحقيق السلام الدائم، وعلى حماية شعوبها وعلى الاستثمار في التصدي للفقر والأمية والمرض، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، التي تدمر الآن القارة بأسرها. والبلدان الأفريقية - وعلى وجه الخصوص الأقل نموا بينها - تحتاج حتى تسيطر على تلك المشاكل إلى معونة أكبر، وإلى تخفيف أعمق للديون، وإلى استثمارات أكثر. كما أنها تتطلب وصولا محسنا إلى الأسواق العالمية حتى يمكنها أن تنضم إلى عملية العولمة.

إن مجلس الأمن جدير بكل التقدير لإنشائه الفريق العامل المخصص، برئاسة السيد كونجول، سفير موريشيوس، الذي يتمتع بكفاءة عالية، وذلك لمعالجة بعض المتطلبات الملحة لأفريقيا. وقد أبدى هذا الفريق التزامه وكفاءته من خلال عقد جلسة مناقشة تفصيلية ووضع الخطوط العريضة لبرنامج عمله. وهذه بداية مشجعة بالتأكيد وأهنئ السفير كونجول على ذلك.

غير أنه لا تزال هناك تحديات جسيمة تنتظر هذا الفريق العامل. والقضايا التي رصدها سفيرا سنغافورة وموريشيوس في رسالتهما المؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ مفيدة وهامة، إلا أنها تستلزم تعاونا وثيقا وشراكة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما نفتقر إليه إلى حد كبير حاليا، وكذلك بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ ومن جهة أخرى، فهي لا تشمل كل القضايا، بما في ذلك المساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة الضروريتان لكفالة منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها بشكل فعال.

وإقرار السلام والأمن في أفريقيا، وهو ما فتئنا نشدد عليه مرارا وتكرارا في قاعات الأمم المتحدة، يقتضي نهجا شاملا ينطوي على كل هذه العناصر. ولا شك من ثم، في وجوب أن تتعاون هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات ذات الصلة بشكل وثيق لبلوغ الأهداف الشاملة للأمم المتحدة.

وإذا كان للأمم المتحدة أن تتصدى لمشاكل الأمن والسلام، يتعين علينا أن ننظر إلى هذين الأمرين بطريقة

كلية. ولابد أن نتساءل عن السبيل إلى إنعاش كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة لكي تضطلع بالولاية المحددة المناطة بها بشكل أفضل، وأن تعمل في الوقت نفسه مع الهيئات الأخرى لمعالجة القضايا المتداخلة، على النحو الذي توخاه الآباء المؤسسون للأمم المتحدة. وهذا يقتضي أساسا الاتفاق، أولا، بين هيئات الأمم المتحدة بشأن طرائق التعاون والتنسيق والترابط الأمر الذي يحقق الفهم الكامل لحساسيات كل منها للأخرى واحترام كل هيئة لولاية الهيئات الأخرى في إطار جهد جماعي. ونجاح هذا الترتيب يقتضي إشراك كل الأطراف الفاعلة الرئيسية في شتى مراحل التخطيط والتنفيذ لخطة عمل شاملة سيكون حل الصراعات عنصرا واحدا من عناصرها وإن كان عنصرا بالغ الأهمية.

ونحن نشجع مجلس الأمن على إيلاء اهتمام خاص لهذه الجوانب الحساسة نوعا ما، والعمل بطريقة لا تشعر فيها الهيئات بأنها مستبعدة أو مهمشة، ولمعالجة هذا الموضوع، فإن رؤساء مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبدعم من رؤساء المجموعات الإقليمية والأمانة العامة، يمكن أن يتفقوا على أسلوب عمل، وإذا اقتضى الأمر، يمكن أن يُعزز ذلك باتخاذ تلك الهيئات قرارات متطابقة. وقد يتسنى وضع ترتيبات مماثلة لاحقا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن اختتام جلسة المناقشة التفصيلية وإنجاز برنامج العمل الذي قدمه الفريق العامل يوفران أساسا سليما لبلورة مثل هذا الإطار داخل الأمم المتحدة، وكذلك من خلال الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. وعلى حين أن التفاصيل الكثيرة قد تؤدي بنا إلى التخبط في الإجراءات، فمن الضروري أن يكون ثمة وضوح مفاهيمي وإجرائي بغية تشييد صرح مستقر من التعاون فيما بين الهيئات بشأن القضايا المعقدة ذات الطابع متعدد الاختصاصات، مثل منع الصراعات وحلها.

ونيبال عاقدة العزم على العمل من أجل تعزيز أواصر التعاون والتنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كما أننا نحبذ تحديد قواعد اللعبة بوضوح بدون الدخول في تفاصيل مفرطة لكي يكون بوسع الأطراف الفاعلة جميعا أن تنخرط في تعاون سلس لمساعدة أفريقيا وتحقيق أهداف الأمم المتحدة بدون أن يُزج بنا في أرض المعركة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أباتا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): تعرب نيجيريا عن امتنانها لكم، سيدي، على تفضلكم بترؤس مداولاتنا عصر اليوم شخصيا. ونود أن نتقدم بالشكر لوفد سنغافورة والسفير محبوباني، الذي كان اهتمامه بأفريقيا بارزا على الدوام. وحتى شهر كانون الثاني/يناير الماضي، كان رئيسا مشاركا للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأسباب الصراعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وقد أضفى ذلك الالتزام على عمل مجلس الأمن. ونحن نخصه ببالغ الشكر.

كما نتقدم بالشكر لسفير موريشيوس على العمل الرائع الذي يقوم به في المجلس منذ انتخاب بلده عضوا فيه، وبالأخص بصفته رئيسا للفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

لقد استمعنا هذا الصباح إلى السفير كيبي الذي تكلم عن دور منظمة الوحدة الأفريقية وتعاونها مع الأمم المتحدة. واستمعنا إلى الاقتراحات والإحاطة الإعلامية التي

قدمها بشأن ما تحاول منظمة الوحدة الأفريقية عمله لإقرار السلام والأمن. ونتفق معه في مضمون بيانه.

وهذه القضايا ليست جديدة بالنسبة للأمين العام المساعد ابراهيم فال. فعلى مدى أكثر من ٣٠ عاما، ظل يتابع كل هذه القضايا في قاعة أفريقيا في أديس أبابا، وفي جنيف، وهنا في نيويورك. وكان يسلط الضوء دائما وبوضوح على كل القضايا التي تناولها بالبحث، ونثق بأنه سيضفي كل ذلك على مسؤولياته الجديدة بوصفه الممثل الخاص للأمين العام في غرب أفريقيا. وليس هناك من يصلح لهذه المهمة أفضل منه، لأنه معروف في غرب أفريقيا. وسيجد الأبواب مفتوحة أمامه في كل العواصم وهو ماييسر له مهمته.

أود أن أحيد عن النص المكتوب بغية الرد على بعض التعليقات التي استمعنا إليها هذا الصباح، خاصة تلك التي أدلى بها الأمين العام المساعد ابراهيم فال، والسفير كونجول وسفير فرنسا. وأود أن أقول إن الصيغة التي اعتمدها مجلس الأمن اليوم بالغة الفائدة لمداولاتنا كيما يتسنى لنا الاستماع إلى غير الأعضاء في المجلس، وإعطاء الفرصة للأعضاء للرد، عند الاقتضاء. وبهذا، يمكننا أن نجري حوارا وأن نتبادل الآراء، الأمر الذي نأمل أن يشمل المشاورات غير الرسمية للمجلس والقرارات التي قد يعتمدها في المستقبل فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بمنع الصراعات في أفريقيا وحلها.

وعليه، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على القضايا التي طلب منا السفير كونجول في رسالته أن نركز عليها. الموضوع الأول الذي أريد أن أتناوله يتعلق بدور القادة والمنظمات على المستوى دون الإقليمي. وأنا أقسّم هؤلاء إلى فئتين– فهناك قادة إقليميون ودون إقليميين ومنظمات إقليمية – لأنهم مختلفون وليسوا سواء. وقد يكون ثمة تداخل بينهم، إلا أنهم مختلفون. وسفير فرنسا والسفير كيبي والأمين العام المساعد فال، قد أفاض كل منهم في شرح هذه المسألة من جوانبها المختلفة هذا الصباح.

دعونا نقول أولا إن غالبية الصراعات تحل بجهود القادة الأفارقة أنفسهم، بدون أن يدفعهم إلى ذلك أحد. وهذا أمر مستمر منذ سنوات؛ ويحدث الآن وسوف يستمر. وهناك عدد من القادة الإقليميين في أفريقيا – الرؤساء مبيكي، وكوناري، وبونغو، وحتى رئيسي – كانوا دائما يسعون سعيا حثيثا لحل مختلف المشاكل في أفريقيا.

ويسوى بعضها بدون أن يلاحظ أحد ذلك، بل وبدون أن يصل الأمر إلى علم الجماهير. ونظراً لطابع هذه الجلسة المفتوحة، لا يملك المرء أن يسمي البلدان المتورطة في هذه الصراعات أو الجنود المشاركين فيها أو طابعها، ولكن هؤلاء القادة قد نجحوا في إقناع غيرهم من القادة قبل الانتخابات بألا يتقدموا للترشيح بل أن يتيحوا لبلادهم عملية انتقال سهلة بدلاً من ذلك. ويمثل ذلك جزءاً من الجهود المستمرة التي يبذلونها.

وفيما يتعلق بتدخلاتهم الهادئة، فإن التحدي الذي نواجهه يتمثل في كيفية إدراج معلومات عن هذه التدخلات في أعمال المجلس. فكيف نعمل على إطلاع المجلس بصفة مستمرة على ما يفعلونه؟ وأكتفي بطرح هذه التساؤلات ليفكر فيها المجلس. إذ يتمثل أحد الأدوار التي سيتعين على الفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا أداؤها في إفادة المجلس في أعماله بالعمل الجاري القيام به في أفريقيا.

وإذا فعلنا هذا فيمكننا أن نتفادى المشاكل من النوع الذي ذكره السفير ليفيت صباح اليوم، حيث ينشط القادة الأفريقيون في التخطيط لبذل الجهود في اتجاه معين، بينما يتصرف المجلس في اتجاه غيره. ثم يتعين علينا تسوية هذا التناقض. وهكذا فإن التحدي الماثل أمام الفريق العامل المخصص يتمثل في العمل بالتضافر مع الأمين العام وتحديد

القادة المشتركين بهمة على وجه التحديد في أنحاء أفريقيا في بعض هذه المسائل وتزويد المجلس في أعماله بكل ما يفعلونه. وتعرب نيجيريا عن استعدادها لمد يد المساعدة إلى الفريق العامل المخصص في تزويد المجلس بمعلومات من هذا القبيل، على الأقل فيما يتعلق بما نفعله.

وترتبط النقطة الثانية بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية. وقد ركز السفير كيبي على منظمة الوحدة الأفريقية. ولن أركز عليها. ومن دواعي سعادتنا أن الأمم المتحدة قد تمكنت من تحديد إطار للتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهو يسير سيراً حسناً للغاية. وقد كان الأمين التنفيذي للجماعة هنا منذ أسبوعين فقط لإجراء مناقشات مع أعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة. وكنا نود أن نرى قادة هذه المنظمات يشاركون في مناقشة من نوع مناقشة اليوم لأنهم يؤدون دوراً. وإذا أمكن توجيه الدعوة في المستقبل إلى الأمناء التنفيذيين للجماعة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وغيرهم للمشاركة في مداولات من هذا النوع، فسيكون ذلك بالغ الفائدة.

ولعلنا نتعرض بالمناقشة بإيجاز لمسألة منع نشوب الصراعات في أعقاب الانتخابات. وقد أثار السفير ليفيت تلك المسألة صباح اليوم. وذكر أن إجراء الانتخابات وقبول النتائج التي تتمخض عنها هذه الانتخابات أو عدم قبولها يمكن أن يشكل السبب المباشر للصراع. وأشار إلى أنه ربما يكون من الضروري أن تنشر الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وحدات مشتركة لمراقبة الانتخابات. وأميل إلى تأييد المبادرة المذكورة. بل أقترح أن نبدأ قبل الانتخاب بستة أشهر بدلاً من ثلاثة ونزيد عدد من نوفدهم من مسؤولي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى الميدان مع اقتراب الانتخاب. ولنشرع في العمل في هذا الصدد لأن إنفاق المبالغ المالية اللازمة لمنع نشوب الصراع أقل تكلفة لنا بالتأكيد من الاضطلاع بعملية لحفظ السلام على أثر إجراء انتخاب ما. ولا نعرف ما سيحدث في مدغشقر. وبما أن عمليات حفظ السلام هي عمليات كاملة، فإننا في حال تشكيل إحدى هذه العمليات سننفق قدراً هائلاً من الموارد على تشكيلها. ومن الأهمية بمكان أن يشترك الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والفريق الاستشاري التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في التخطيط لهذا النوع من الدعم والمراقبة لرصد الانتخابات، وخاصة لأن بعض أوجهه سيكون لها تأثير على حقوق الإنسان وحرية الصحافة وما إلى ذلك.

وفيما يتعلق بتخفيض قوة عمليات حفظ السلام في الأماكن التي لنا فيها بعض هذه العمليات، يجري تخفيض قوات حفظ السلام بسرعة فور إجراء الانتخابات. ومن الضروري أن نلزم جانب الحذر وأن نتحلى بالصبر لأن إجراء الانتخابات لا يضمن السلام. فهو مجرد بداية العملية، أي عملية بناء السلام. ويجب علينا أن نحاول أن نتفادى نشوب حرب في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأقول هذا أيضاً بالإشارة إلى سيراليون، التي اختتم فيها مؤخراً إجراء انتخاب. ونحن في نيجيريا نرى ذلك بمثابة بداية لعملية. ونحث المجلس على عدم التعجل بالانسحاب أو تخفيض القوات. إذ ينبغي تخفيضها كلما طرأ تحسن على الحالة، مع القيام بذلك بالتشاور مع القادة المشتركين في عملية بناء السلام هناك على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. ونحثكم على أن تفعلوا هذا. وكما يقول المثل البريطاني السائر، ينبغي ألا نكون حريصين على القروش ومهدرين للجنيهات.

وفيما يتعلق بمسألة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، التي سبق أن أشار إليها السفير بعلي وسفير جنوب أفريقيا كومالو، لن أثير سوى جانب واحد من جوانب هذه الشراكة. فقد قطع القادة الأفريقيون على أنفسهم التزاماً بألا يقبلوا في وسطهم من يحصلون على

السلطة بوسائل غير دستورية. فهم لن يقبلوا سوى القادة الديمقراطيين. وأرسوا في هذا الصدد ما يطلقون عليه استعراض النظراء، فمن لا يسلك مسلكاً حسناً لا مكان له بينهم. وأرى أهم قد استحدثوا مفهوماً هاماً. وقالوا كذلك إهم لن يقبلوا القادة الأفريقيين إذا رئي أهم يتلاعبون بالعملية الدستورية من أجل تمديد فترة بقائهم في مناصبهم. وتلك من المشاكل المسببة للصراعات التي يهتم بها المجلس. وتلزم الإشادة بالقادة الأفريقيين لاتخاذهم تلك المبادرة.

وأخيراً، فيما يتعلق بدور الممثل الخاص للأمين العام في حل الصراعات، تجدر الإشادة باختيار الأمين العام المساعد ابراهيم فال، كما أسلفت القول، لإلمامه بطبيعة المكان. وستكون جميع الأبواب مفتوحة أمامه. وسيتمكن من التفاعل مع مختلف رؤساء الدول في منطقتنا دون الإقليمية. ولذلك فإنه سيكون قادراً على اقتراح حلول لبعض الصراعات.

وأود أن أقدم للمجلس بعض مقترحات عملية. فثمة عدد من الممثلين والممثلين الخاصين للأمين العام في غرب أفريقيا: في سيراليون، وغينيا – بيساو، وليبريا، وبطبيعة الحال المكتب الذي أنشئ مؤخراً في غرب أفريقيا. وسيكون من المفيد لهم جميعاً أن يجتمعوا بين الحين والحين للمقارنة بين ملاحظاهم على ما يحدث هناك، لأن الصراعات فيما يبدو مترابطة. فالحالة في سيراليون مرتبطة بالحالة في ليبريا. وترتبط ليبريا بسيراليون وباتحاد هر مانو. ويمكن للممثلين أن يحدثوا أثراً بنظرهم الجماعية وأن يتبادلوا المعلومات، ثم يقرروا ما يلزم عمله. وأظن أن ذلك سيكون مفيداً.

وأرى أيضاً من الضروري للممثل الخاص لغرب أفريقيا أن يتشاور بصفة منتظمة، لا مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس هيئة هذه الجماعة، وإنما مع قادة الجماعة الذين لديهم خطط للتصرف إزاء صراع معين. وأشير بذلك إلى التدخل في الوقت المناسب. وكما أسلفت القول، فإن الممثل الخاص يتمتع بكثير من الصلات التي ستساعده على إنجاز هذه المهام للمجلس.

واسمحوا لي بأن أشرح بإيجاز ما رأيت أنه يشكل جزءاً من الدور الذي يضطلع به الفريق العامل المخصص. ولا أحاول تحديد ولايته، ولكني أرى أنه ينبغي أن نستخلص درساً من لجنة مكافحة الإرهاب، التي من شأن أساليب عملها أن تكون ذات نفع للفريق العامل المخصص. ولأننا لا نستطيع أن نلتقي طول الوقت بأعضاء المجلس في منتدى من هذا النوع، سيكون من المفيد للفريق العامل المخصص أن يجتمع أحياناً خارج القاعة بأعضاء المجموعة الأفريقية وسائر أعضاء الأمم المتحدة حسبما تقتضي الحالة.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إرشادنا مرة أخرى اليوم في مناقشة أعتقد بأها ستكون هامة جدا. وأتقدم بالتهنئة أولا إلى مَن يشاركون فيها. وأعتقد أننا نمضي قدما في الموضوع بطريقة لن تكون مثمرة لو تمسكنا بنصوصنا المكتوبة. وأهنئ السفير أباتا، ممثل نيجيريا، على تخليه عن نصه المكتوب وتركه في حوزتنا لأن فيه بعض النقاط الجيدة، وعلى تقديم نقاط أفضل منها في بيانه الشفوي. لقد طُرح عدد كبير من النقاط الجيدة. وبدأنا بداية جيدة مع بيانات السفراء كونجول، وسيمونوفيتش وكيبي والأمين العام المساعد فال. وكانت بياناهم مليئة بمعلومات جيدة. وأود أن أذكر نقطة أو نقطتين، وربما أتناول، حسبما فعل السفير لفيت، مجالا حساسا أو مجالين حساسين.

أولا وقبل كل شيء فكرة إنشاء الفريق العامل المخصص فكرة جيدة، ويقود السفير كونجول الفريق العامل المخصص قدما بالطريقة الصحيحة تماما. ولكن الدليل على

ذلك يتحتم أن يتمثل في أن يحدث هذا الفريق العامل المخصص فرقا، على أرض الواقع، تماما مثل الفرق الذي ينجم عن وجود علاقات أفضل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – وهذا مجال آخر قوبل بتأييد حار من كل الذين تكلموا حتى الآن – للتنسيق في نيويورك وبالفعل في جنيف. وعملية سيراليون لحفظ السلام مثال جيد جدا على ذلك، لأنها غطت مجالات أوسع نطاقا بكثير من مجرد مجالي السلام والأمن. ولكنها احتاجت إلى مساعدات من وكالات مختلفة.

ويتعين أن تظهر الطريقة التي نعمل بها في نيويورك النتائج التي نحتاج إليها في الميدان؛ وهذا هو القصد من عملنا. وأعتقد أن المثال الجيد على ذلك هو المثال الذي وجَّه انتباهنا إليه السفير سيمونوفيتش وسفراء آخرون – وسيراليون وغامبيا تعلمان ذلك بوضوح – يتمثل في الفترة بين نهاية أزمة ما وبداية التنمية العادية. وهذا مجال بدأنا نشير إليه، ولكننا لم نحدد شخصا مسؤولا عن فترة الانتعاش إلاَّ بعد أن أنشأ الأمين العام مكتبا خاصا لأفغانستان. وهذه مسألة كانت المملكة المتحدة تنظر فيها وتكلمنا عنها بعبارات نظرية لفترة طويلة، وبدأنا بحثها فعلا. ولكن ما يدعو إلى العجب أن ذلك بدأ يحدث في أفغانستان. لماذا لم يحدث ذلك حتى الآن في أفريقيا؟

أعتقد أن علاقتنا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ظهرت بحق بوصفها موضوعا ضروريا جدا. وأنا مسرور جدا لأن الاتحاد الأفريقي سينشئ مجلسا للسلام والأمن، يعمل على إيجاد نمط الروابط التي نريد إقامتها مع الاتحاد الأفريقي – مرفق عملي جدا. ويعجبني كثيرا النهج الذي اتبعه السفير كيبي في كلمته، حيث ذكر النقاط من ألف إلى دال في الصفحة الرابعة من بيانه بشأن ما ينبغي أن تقوم به آلية التنسيق بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي أو مجلس السلام والأمن. وينبغي أن نلاحظ تركيزه، لأنه أولا وقبل كل شيء تركيز ينطبق بحق على النهج الأفريقي، ولكنه أيضا تركيز يجب أن نوليه اهتمامنا فيما يتصل بالتمويل وتقييم الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الانتعاش وإعادة التعمير – وهذه كلها مجالات لا يعد مجلس الأمن بالضرورة طرفا فاعلا رئيسيا فيها. ولهذا نحن بحاجة إلى تنسيق أفقي. ونحتاج إلى تنسيق عمودي مع هيئات أخرى شقيقة في هذا المجال ومع الأطراف الرئيسية، والأطراف الفاعلة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي. هذا هو جوهر موضوع التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويسرني جدا وجود دعم مخلص لذلك. وحسبما يعلم الجميع، ما فتئنا نعمل في المملكة المتحدة على تحقيق ذلك منذ فترة طويلة، وسوف يُسفر إنشاء الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن زيادة الطابع العملي لهذه الفكرة. ولا أجد سببا لعدم تبادل حضور – وليس لدي اعتراض على ذلك – أعضاء أو عضو واحد – أقّله بعض الاجتماعات التي يعقدها كل من الفريق العامل المخصص والفريق الاستشاري المخصص كي يتسنى تبادل الأفكار مباشرة في كلا الفريقين.

وما زلت مهتما جدا بكامل مجال الحكم، الذي تكلم عنه إبراهيم فال على نحو مطوَّل إلى حد ما، مثلما تكلم عنه آخرون. والبارز أن الأفريقيين أنفسهم يتكلمون الآن عن نظام الحكم. هذا هو العنصر الرئيسي لعصر جديد من التقدم حسب رأيي، بشأن التصدي للمشاكل الأفريقية. وأُريد أن أشير إلى شيء من التناقض لاحظت وجوده بين ما قاله السفير كومالو بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومؤداه أن الأفريقيين يقومون بحل المشاكل الأفريقية، وما قاله السفير شارما، ممثل نيبال، بوصفه مهتما بموضوع أفريقيا من خارج المنطقة ومفاده أن عبء المشاكل الأفريقية مجتمعة أكبر بكثير مما يستطيع الأفريقيون تحمله بمفردهم.

كيف يتسنى لنا أن نجمع هذين الأمرين معا؟ أعتقد بأن ثمة إجابة تتمثل في القول، حسبما نشعر في أغلب الأحيان في مجلس الأمن، إننا جميعا الآن أفارقة. ولكن ثمة إحساس سياسي مؤداه أن الأفارقة لا بد أن يقوموا بدور قيادي في حل المشاكل الأفريقية. الشيء الهام في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يتمثل ليس في أن الوثيقة تسلم للأفارقة بمجموعة كاملة من الأشياء التي يتعين عليهم القيام بها فحسب، بل في أن الأفارقة أيضا، بصفتهم قادة أفارقة، يدعون أطرافا خارجية للمشاركة في حل هذه المشاكل. وإذا اتبعنا صيغة السفير كومالو، نجد أن الدعوة قد وجّهت إلينا لنصبح أفارقة لحل مشاكل أفريقيا. وأعتقد أن هذه هي فكرة مجلس الأمن لإنشاء الفريق العامل المخصص.

ولكن هناك أيضا مقايضة، إن شئتم، أو تداخل، بين الصراع والتنمية. لقد أصبت بدهشة خاصة بسبب بيان سيراليون عن هذه النقطة، التي تم التعبير عنها بقوة استنادا إلى الخبرة التي اكتسبتها سيراليون مؤخرا. السلام والديمقراطية ونظام الحكم الجيد هي شروط أساسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وأسباب الصراع وحلولها تكاد ترتبط على الدوام تقريبا بجوانب الاستقرار الإقليمي الأوسع نطاقا.

والحقيقة هي أننا لم نبدأ في تطوير طرق عمل تتوفر لها فرصة حل مجموعة المشاكل المترابطة المتداخلة فيما بينها التي تنشأ نتيجة للصراع والتنمية، إلا بعد أن اعتبر مجلس الأمن أن حل الصراع يعد جانبا من جوانب التنمية. ولهذا السبب، ليست من الأمور الطيبة فحسب، كمسألة تنسيق، أن نعمل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة، وهذه أيضا مسألة ضرورية للغاية إذا أردنا أن نحدث فرقا على أرض الواقع فيما يتعلق بحل المشاكل التي تؤثر في حل الصراعات والتنمية. وما قاله سفير بنن للمجموعة الأفريقية بشأن هذه النقطة أمر هام. وبصراحة، ما قام به الاتحاد الأوروبي من قبيل التحليل والعمل بشأن هذه المسألة – حسبما يظهر ذلك في بياني أسبانيا وهانز دالغرن، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لدى اتحاد نهر مانو – له أهمية بالغة وهذا مجال سنواصل المضي فيه.

وتوخيا للإيجاز، فإن ما يهم المملكة المتحدة في كل هذه الأمور هو إحراز نتائج على أرض الواقع، والتنسيق على نحو أفضل بغية تحقيق هذه الغاية ومواصلة التقدم المؤسسي الذي نحرزه في مناقشات من هذا النوع والاستفادة ليس من جوانب فشلنا فحسب، بل أيضا من قصص نجاحنا. ولا بد أن نمارس ”الاستفادة من الدروس“ بشأن سيراليون، آخر قصة نجاح حتى الآن، ونطبق تلك الدروس عند الاقتضاء على منطقة البحيرات الكبرى، التي كان ينبغي لأفريقيا أن تكون قد توصلت الآن إلى حلها. أولا بجهود الأفارقة ولكن أيضا بدعمنا لهم.

وعلينا أن نناقش القضايا المشتركة. ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هو من هذه القضايا.

ولم يكن الإيدز موضوعنا ذا المقام الأول، إلا أن مجلس الأمن هو الذي أعطى زخما سياسيا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وهي أمر قد نعود إليه عندما يتناوله المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت لاحق من هذا الصيف. وأيضا، هناك مسألة تتعلق بدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي نتحدث عنها كلنا. ولكن كما قال ابراهيم فال بوضوح تام في بيانه، إن ما يهم الآن هو المتابعة.

فنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين مسألة تتعلق بالمتابعة، وهي أمر لم نقم به بعد على الوجه الصحيح في أفريقيا، لأننا لا ننظر إلى إعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين

كجوانب من عملية التسريح. وقد شدد العديد من أعضاء الوفود الأخرى على هذه المسألة، لأنهم ينظرون إلى تنفيذ التحليل الذي قمنا به جميعا. إنهم ينظرون إلى النتائج.

ولذا فإننا سنتابع هذه المناقشة. وسنخصص زمنا خلال رئاسة المملكة المتحدة في تموز/يوليه لحلقة عمل بشأن أفريقيا ستبنى على ما نتعلمه في هذه المناقشة، حتى لا تترك فقط في تقارير على رفوف أعضاء المجلس أو في عواصمهم كمسألة سريعة الزوال. ولكن بدلا من ذلك ستؤدي إلى مسألة نتناولها، وننفذ عناصرها الأساسية، ونمضي قدما في التنسيق بشأنها ونحصل على نتائج منها، ما دمنا نعمل تحت قيادة أفارقة يعرفون ما يريدون ويدعون الذين يرغبون في تقديم المساعدة إلى العمل معهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أشير إلى أنه لا يزال لدينا ١٩ عضوا من غير أعضاء المجلس مدرجة أسماؤهم للتكلم. وعلاوة على ذلك، أبدى العديد من أعضاء المجلس رغبتهم في الرد. إن هذا الموضوع الذي نناقشه موضوع هام، وإني أعتزم إعطاء الفرصة لكل متكلم ليطرح وجهة نظره. ولكن بالنظر إلى قائمة المتكلمين الطويلة، أثق بأن الجميع سيتفقون معي على أن لدينا مصلحة مشتركة في ألا ننهي مناقشتنا في وقت متأخر أكثر من اللازم. وإذا أمكن، آمل أن يحاول المتكلمون أن يوجزوا ويركزوا بقدر الإمكان، وذلك بالطبع دون أن يتركوا أي نقاط هامة قد يرغبون في طرحها.

المتكلم التالي هو ممثل السنغال، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): لقد رحبت السنغال بقرار مجلس الأمن المتخذ عقب جلسته العامة المعقودة في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير الماضي لإنشاء فريق عامل مخصص معني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وتسويتها. ومن حسن حظ الفريق أن يترأسه الممثل الدائم لموريشيوس.

أود، سيدي، أن أهنئكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة المجلس. وإننا نقدر تقديرا كبيرا التزامكم الشخصي بمواصلة عمل أسلافكم في الرئاسة. وأود أيضا أن أشكر بإخلاص جميع أعضاء المجلس الآخرين على بذل قصارى جهدهم لجعل قضايا أفريقيا مهمتهم.

ومن دواعي الأسف، أنه أصبح الآن من الطقوس الدائمة كلما ناقشنا الحالة في أفريقيا أن نسمع نفس الأوصاف المكررة: إنها منطقة فقيرة على حافة القرية الكوكبية؛ وهي نقطة صغيرة منسية في العالم، حيث تتراكم أنواع الرعب واحدا فوق الآخر - الصراعات المسلحة، وما لا يحصى من اللاجئين والمشردين والخراب الهائل الذي يحدثه الإيدز. وفي وجه هذه المآسي وعواقبها المروعة - والأفارقة أنفسهم هم المسؤولون عن ذلك في المقام الأول - يتعين على الأمم المتحدة أن تفكر مليا معنا في إيجاد ”مبادرات جديدة وابتكارية“ - إذا ما استخدمنا تعبيرا مفضلا لدى الأمين العام - لأن هذا يمكن أن يقضي على معاناة الناس في أفريقيا أو على الأقل يخففها بقدر كبير.

وإذ نتناول بشكل أكثر تحديدا مسألة الصراع في أفريقيا، فإن المؤسسات الإقليمية ملتزمة التزاما ثابتا بالسعي إلى إيجاد حلول سياسية وذلك، بالطبع، بمساعدة من الأمم المتحدة لا بديل عنها. وهكذا، في أنغولا وبوروندي ومنطقة البحيرات الكبرى، على سبيل المثال، هناك إمكانيات مشجعة، وقد تستعيد تلك البلدان قريبا بهجة الاستقرار والسلم والتنمية.

ودور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في صون السلم والاستقرار معروف تماما، بل قد تم الاعتراف به حتى هنا في مجلس الأمن. وهنا نجد أن أكثر الحالات إفصاحا

هي حالة سيراليون حيث أجريت الانتخابات للتو بدعم من المجتمع الدولي، وبما حاز على ارتياحه الكبير.

وإذ ننتقل إلى عمل الفريق العامل المخصص - ومن حسن الطالع كما قلت، أنه يترأسه الممثل الدائم لموريشيوس - فإننا نهنئ أعضاءه على النشاط والجدية اللذين بدأوا بهما عملهم، فاتحين بذلك إمكانيات جديدة لمجلس الأمن لتخفيف التوترات وكفالة الإدارة الذكية للصراعات. وبذلك الروح، فإن السنغال تؤيد تماما النهج الذي اتبعه الفريق: وهو أنه ينبغي أن ينظر بتعمق في كيفية إحداث التكامل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكتب الأمم المتحدة الجديد في غرب أفريقيا، بداكار، ومنظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع المدني في العمل بشأن وضع استراتيجيات لنوع جديد من الشراكة المثمرة.

والتعاون والتنسيق الحيوي بين الفريق العامل والفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع سيكون بالغ الأهمية في تحقيق تحسن في أساليب عمل مختلف هياكل الأمم المتحدة وفي زيادة تنسيق أنشطتها. ويولي بلدي أكبر أهمية للنظر باجتهاد في توصيات الأمين العام الواردة في التقارير ذات الصلة، وخاصة فيما يتعلق بغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وفيما يتعلق بموضوع منع نشوب الصراعات، أود، كما فعل بالضبط وزير خارجية السنغال، أن أسلط الضوء على مثال غينيا - بيساو المنير للأذهان. فهذه حالة نموذجية حيث توجد كل دلائل الفوضى الاجتماعية. بيد أن المجتمع الدولي، وهو يجلس جانبا كالمتفرج، ينتظر الوفاء بمعايير الحكم الصالح والشفافية قبل اتخاذ أي إجراء. وتبذل حكومة وشعب غينيا - بيساو جهودا هائلة لإخراج بلدهما من الأزمة. وإننا نكرر نداءنا العاجل إلى المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، كي يقدم بسرعة المساعدة اللازمة لغينيا - بيساو، وكذلك إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وإلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وعما قريب إلى مدغشقر، لمساعدة تلك البلدان على حل المشاكل المتصلة بتشغيل مؤسساتها وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأيضا تعتقد السنغال حقا أن غينيا - بيساو، بالإسهام القيم من الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، السيد ابراهيم فال، يمكن أن تجد طريقها سريعا مرة أخرى إلى طريق النمو والتنمية.

وتود السنغال أن تسترعي انتباه الفريق العامل والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا إلى بلاء أصبح وباء في العديد من البلدان الأفريقية، وخاصة في غرب أفريقيا. وأشير إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بها على نحو غير مشروع. وهذا أمر واسع الانتشار وله أثر على استقرار وأمن وتنمية بلدان المنطقة. يمكن للفريق العامل المخصص، بالتعاون مع مكتب الممثل الخاص لغرب أفريقيا، أن يساعد بحق البلدان على نحو أكثر فعالية لتنفيذ مختلف المبادرات على المستويين الوطني ودون الإقليمي، إن لم يكن على كامل مستوى القارة.

وتدعم السنغال إقامة شراكة عملية مع أهم الأطراف الفاعلة دون الإقليمية في المجالات ذات الأولوية، مثل الإنذار المبكر، وتعزيز الموارد البشرية، وبناء القدرات، والتنمية، وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي نفس الوقت الذي يعمل فيه الفريق العامل على تنفيذ برنامج عمله، فلا بد أيضا من توفير الدعم الفني والمشاركة من جانب جميع الشركاء في المجتمع المدني. ويعتقد المجتمع الدولي أن المجتمع المدني مهم للغاية في هذا الصدد باعتباره شريكا كامل الأهلية. فهذا يضمن اتساع نطاق التمثيل، وهو أمر يجب تشجيعه.

وتعتقد السنغال أن تسوية الصراعات والقضاء على الفقر في أفريقيا لا تعد شيئا يمكن للحكومات أو المؤسسات العامة القيام به وحدها. فلا بد للمجتمع الدولي من أن يأخذ في حسبانه سائر المجموعات والقطاعات، مثل النساء، والشباب، والمسنين، والمنظمات غير الحكومية، ونقابات العمل، والمشاريع الخاصة، والمؤسسات عبر الوطنية، وغيرها، وأن يشركها على نحو أبعد مدى في هذا الأمر.

ويتضح من الخبرة أن الطريق الوحيد للابتعاد عن الصراع يتمثل في تمكين الناس من التمتع بالسلام، والأمن الاجتماعي - الاقتصادي وحقوق الإنسان تمتعا كاملا وحرا. ويعني هذا أن على الزعماء السياسيين وغيرهم في مستويات صنع القرار أن يحترموا مبادئ دولة القانون القائمة على الديمقراطية والحكم الرشيد.

ومنظمة الوحدة الأفريقية بسبيلها الآن لأن تصبح الاتحاد الأفريقي، ومع اعتماد الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، تنتعش الآمال في مستقبل مشرق. وتقوم هذه الآمال على ثلاث ركائز هي: الإيمان بالمسؤولية الحاسمة التي على الأفارقة أنفسهم، وجوهر الشراكة، والإيمان بالاحترام المتبادل. وهذه الشراكة الجديدة، جنبا إلى جنب مع الفرص الاقتصادية والمالية والتجارية السانحة، تمثل أيضا إطارا استراتيجيا متكاملا عالميا لتحرير أفريقيا من الكوارث التي تعانيها: الفقر المتوطن، وسوء الحكم، والصراع بين الأشقاء، وما إلى ذلك.

ولذلك فإن السنغال تؤيد تأييدا تاما مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في مجال منع الصراعات وإدارتها وتسويتها. ومتى بدأ تشغيل مكتب دكار، فإننا نأمل أن يقوم الفريق العامل المخصص بزيارة غرب أفريقيا للتعرف بشكل مباشر على الوضع هنالك.

وأختتم بياني بتكرار ما قاله الأمين العام: ''الصراع المسلح هو أسوأ أعداء التنمية''. كما أن قداسة البابا يوحنا بولس الثاني قد ذكّرنا بأن ''التنمية'' هي الاسم الآخر ''للسلام''.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه على قائمتي هو ممثل أوكرانيا. وإني أدعوه إلى الجلوس لدى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي ترحيبا حارا، سيدي الرئيس، برئاستكم لمجلس الأمن. ونود أن نشكر وفد سنغافورة على تنظيم هذه المناقشة المهمة. ونثني على جهوده المتواصلة لإدخال نهج امتدادي في عمل مجلس الأمن من أجل زيادة شفافيته ومصداقيته وذلك بطلب مدخلات من جميع أعضاء الأمم المتحدة. علما بأن وثائق المعلومات الأساسية التي تفضلت الرئاسة بإعدادها لتيسير مناقشتنا البناءة اليوم، تستحق عظيم تقديرنا.

كما أود أن أشكر السفير كوبجول، سفير موريشيوس، المنشئ المتفاني للفريق العامل ورئيسه، لبيانه المفيد جدا حول أنشطة الفريق. كما نشكر الأمين العام المساعد ابراهيم فال لبيانه المهم جدا والصريح الذي ألقاه اليوم.

وأود على الأخص أن أرحب بوجود رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير إيفان سيمونوفيتش، والمراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية، السفير أمادو كيبي، معنا في هذه الجلسة، إذ إنهم يمثلون الشركاء الرئيسيين لمجلس الأمن في مجالات منع الصراعات، وحلها وبناء السلام في أفريقيا.

ونؤيد الأفكار التي عُرضت علينا بشأن طرق تعزيز التعاون مع الفريق العامل في تحقيق الأهداف المشتركة في إطار ولاية كل هيئة.

وأتشرف اليوم بالتكلم باسم بلد دأب على الالتزام بتعزيز علاقات المشاركة الحقة مع أفريقيا. وقد أكد التزامنا هذا مشاركة أوكرانيا مشاركة كبيرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، وموقفنا الثابت في مجلس الأمن، وجهودنا المستمرة لتوسيع ورعاية العلاقات الثنائية مع البلدان الأفريقية وتعزيز علاقات التعاون مع المنظمات الإقليمية.

واليوم نتوجه باهتمامنا إلى أنشطة الفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا، الذي نعتبره آلية فاعلة ومفيدة من آليات مجلس الأمن. ويؤيد وفدي المفهوم القائل بأن الفريق العامل المعني بأفريقيا ينبغي أن يساعد مجلس الأمن في التصدي لحالات الصراع في تلك القارة. وفيما يتعلق بعناصر معينة في اختصاصات الفريق وبرنامج عمله، أود إبداء بعض الملاحظات الوجيزة.

فيما يتعلق بالمشاركة في اجتماعات الفريق، نؤيد أهمية طلب الحصول على وجهات النظر المؤسسية والمالية والأكاديمية الرئيسية لمواجهة حالات معينة من حالات الصراع. ونعتقد في الوقت نفسه أن من المفيد توسيع هذه المشاركة، حسب الاقتضاء، بما يشمل على وجه التحديد أطراف الصراع والبلدان المساهمة بقوات.

ونحن إذ نرحب بإنشاء أفرقة الأصدقاء لحالات معينة من حالات الصراع، نرى أن تكون هذه الأفرقة مفتوحة لأي أحد يقدم أو يمكنه أن يقدم مساهمة بناءة في حل الصراع. وفيما يتعلق بإنشاء أفرقة الأصدقاء لحالات الصراع الأفريقية، فإننا نؤيد المزيد من مشاركة الأطراف الفاعلة الأفريقية في أمثال تلك المساعي.

كما نقر بأهمية التعاون والتنسيق الفعال بين الفريق العامل وسائر الأفرقة القائمة، والآليات ذات العلاقة داخل نطاق الأمم المتحدة، ولا سيما في الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونظرا إلى أن الفريق يركز حاليا على بناء الثقة في اتحاد نهر مانو، فمن الأهمية بمكان إقامة علاقات أوثق بين مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل البحث في طرق تعزيز التعاون بين بلدان اتحاد نهر مانو، ودعم مبادرات السلام دون الإقليمية القائمة. ونتمنى كل النجاح للأمين العام المساعد ابراهيم فال في تعزيز هذه الأهداف، وهو سوف يتولى قريبا مسؤولياته كرئيس لمكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا.

ختاما، آمل أن تضيف جلسة قدح زناد الفكر هذه مزيدا من الزخم لأنشطة الفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا، وأن تفَّعل دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لولشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أستهل كلمتي بشكركم، سيدي، على المبادرة بتنظيم هذا النقاش تحت رئاستكم المقتدرة، وهو نقاش تشغل فيه أفريقيا مرة أخرى بؤرة اهتمام مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أرحب بوجود السفير جغديش كونجول، رئيس الفريق العامل المخصص؛ والسيد إبراهيم فال، الأمين العام المساعد المسؤول عن مكتب الأمم المتحدة في داكار؛ والسفير إيفان سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذين ستثري إسهاماتهم مناقشاتنا الحالية والقادمة وتنورها.

إن الاهتمام المتواصل الذي تحظى به أفريقيا الآن من مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة عموما لهو أمر مطمئن

جدا لأن مجلس الأمن بأسره يتشاطره الآن. وهذا ناتج أيضا عن العمل اليومي والمستمر للأمين العام، الذي شجّع على الوعي الدولي بأفريقيا ولا يدخر وسعا في إعطاء القارة الأمل في مستقبل أفضل.

ويسعدنا أن يجرى هذا النقاش في مرحلة تتسم باحتمالات مشجعة لتسوية الصراع، خاصة في أنغولا وسيراليون وبين إريتريا وإثيوبيا. وبوصف وفدي عضوا في الأسرة الأفريقية فإنه سعيد بالمشاركة في هذا النقاش، الذي ينصب على دور ومهام وبرنامج عمل الفريق العامل المعني بمنع نشوب الصراع وحله في أفريقيا. لقد أنيطت بهذا الفريق، الذي أنشئ قبل ثلاثة أشهر، ولاية رصد تنفيذ التوصيات المتعاقبة لرئيس المجلس فيما يتعلق بمنع نشوب الصراع وحله في أفريقيا. وتثير طبيعة ونطاق هذه الولاية، منذ اللحظة الأولى، مشكلة التداخل المحتمل بين أنشطة هذا الفريق وأنشطة الفريق العامل التابع للجمعية العامة المناط به تطبيق التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراعات (S/1998/318).

وبالرغم من طبيعة الفريق العامل المخصص يبدو أن وضع حدود فاصلة بين مجالي عمل كلا الهيئتين هو أمر مرغوب فيه بغية ضمان عقلانية وفعالية عمل الأمم المتحدة في هذا المجال. ونحن نرى أنه لا غنى عن وجود علاقة تكاملية بين مهام هذا الفريق العامل المخصص وفريق الجمعية العامة وفريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويظل تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ المرجع الذي لا يقبل الجدل لأي عمل يضطلع به مجلس الأمن في مجال منع نشوب الصراعات وإدارتها في أفريقيا، حيث أنه يشمل تحليلا مفصّلا للصراعات وأسبابها عميقة الجذور، ويقترح توصيات واقعية وقابلة للتحقيق بغية وضع حد لها. لذلك تبقى هذه الوثيقة الأساسية المنطلق لأية مناقشة أو عمل يهدف إخماد الصراعات أو منع نشوبها. ولذلك من اللائق أن يستمد البرنامج الذي اقترحه سفير موريشيوس مراجعه من نفس هذا التقرير.

وكما طلبتم، سيدي الرئيس، سيركّز وفدي ملاحظاته وتعقيباته على أربعة بنود. سوف أبدأ بالعلاقات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

نظرا للتفاعل الراسخ إلى حد كبير بين بناء السلم والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع فما من شك في أهمية التنسيق بين أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأنشطة مجلس الأمن. ونفس المنطق يستلزم إقامة روابط بين الفريق الاستشاري التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن، مما يعطي شكلا ملموسا للنهج التكاملي الذي يصفه تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع. وهذا التنسيق في الحقيقة ليس غاية في حد ذاته؛ ولن يكون ذا قيمة إلا إذا كان عمليا وموجها نحو تحقيق النتائج. وسوف يفيد هذا التنسيق في تقديم رؤية أوضح لحكومة البلد المعنية بالصراع، وكذلك لشركائها، سواء كانوا بلدانا مانحة أو مؤسسات مالية دولية أو مستثمرين في القطاع الخاص.

وضمن إطار التنسيق الذي يسعى إليه المجلس من أجل منع تفاقم الصراع أو منع نشوب صراع جديد، نشعر بأنه تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى التعاون والتنسيق مع المفوض السامي لشؤون اللاجئين ومع لجنة الصليب الأحمر الدولية.

إن الصراعات في أفريقيا مصدر دائم لمعاناة إنسانية غير محدودة. لقد تم تشريد ملايين الأشخاص من ديارهم وفصلوا عن أسرهم وأجبروا على العيش في أحوال بائسة. وفي هذا الصدد، يقوم المفوض السامي للاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية بدور ثمين لا غنى عنه في معالجة

الجوانب الإنسانية للصراعات الأفريقية، ولذلك ينبغي تمكينهما من تنفيذ ولايتهما فيما يتعلق باللاجئين والأشخاص المحتجزين، بغض النظر عن التسوية السياسية النهائية. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تعتمد الأمم المتحدة تدابير ملموسة بهدف ضمان احترام جميع أطراف الصراع لقواعد القانون الإنساني الدولي احتراما تاما. وهذه، كما نعلم قواعد إلزامية يجب أن يحترمها الجميع.

وأود الآن أن أناقش البند الثاني، المتعلق بتدابير بناء الثقة في منطقة نهر مانو. إن منطقة نهر مانو تستحق كل الاهتمام الذي يمكن لمجلس الأمن أن يوليه لها في هذا النقاش. إن بلدي الذي استضاف في ٢٧ شباط/فبراير، بدعوة من جلالة الملك، مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات سيراليون وغينيا وليبريا يمكنه أن يشهد على التزام زعماء هذه البلدان بإعادة إحلال السلام في منطقة نهر مانو. وقد استهل مؤتمر القمة المعقود في الرباط السعي لتحقيق السلام باتخاذ مجموعة من التدابير لجعل الحدود المشتركة أكثر أمنا، ولإعادة اللاجئين إلى الوطن، ولتقديم المساعدة إلى المشردين.

وفي إطار متابعة مؤتمر القمة، عقد في المغرب بتاريخ ٧ و ٨ نيسان/أبريل اجتماع لوزراء الخارجية. وفي ذلك الاجتماع، قام المشاركون بوضع تدابير لبناء الثقة وباعتمادها. وشملت هذه التدابير الانتشار السريع للوحدات المشتركة لأمن الحدود؛ وكبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وتهيئة بيئة تفضي إلى عودة اللاجئين إلى الوطن؛ وتنظيم قافلة لاستعادة الثقة على طول الحدود المشتركة، تشمل وجهاء من البلدان الثلاثة؛ والافتتاح الرسمي للحدود للسماح بحرية تنقل الناس والسلع. ويتطلب تنفيذ تلك التدابير كل ما يمكن أن يسخره المجتمع الدولي من الدعم بغية إعادة السلام إلى المنطقة.

وفيما يتعلق بدور الممثلين الخاصين للأمين العام، يود وفدي أن يؤكد على العناصر التالية.

أولا، يعتبر الدور الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، الذي يعهد إليه بالمسؤولية الأساسية عن أي عملية لحفظ السلام، حاسما لإنجاز ولاية المنظمة فيما يتعلق بأي نزاع أو صراع ما. وتبدأ تلك الولاية منطقيا بضمان التقيد الصارم بوقف إطلاق النار من جميع الأطراف. ويعتبر ذلك التقيد نقطة البداية والقاعدة الأساسية لأي عملية تفضي إلى حل سياسي نهائي للصراع.

وثانيا، يتسم التنسيق المستمر بين مختلف وكالات الأمم المتحدة التي تشترك في عملية حفظ السلام بقيمة مضافة هامة، ويعتبر مصدر قوة رئيسيا لنجاح أي بعثة من البعثات.

وأخيرا، نعرف أن الأمين العام يعقد من حين إلى آخر وبشكل دوري اجتماعات تنسيقية مع مختلف الممثلين الخاصين، إما في نيويورك أو في جنيف. وقد يكون من المستصوب أن تعقد اجتماعات منتظمة مماثلة ضمن أي منطقة أو منطقة دون إقليمية أفريقية أو حتى على صعيد القارة الأفريقية. ويمكن أن تشجع مثل هذه الاجتماعات المنتظمة على تبادل الخبرات والمعلومات التي تثبت فائدتها في تحسين أداء البعثة.

وأود الآن أن أناقش التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع الدول. وينبغي توسيع نطاق هذا التعاون المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والذي أضفيت عليه الصبغة المؤسسية بقرارات الجمعية العامة، بحيث يشمل منظمات دون إقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتجمع دول الساحل والصحراء، التي يجب أن يذكر أنها تضطلع بدور نشيط في

تخفيف حدة التوترات في مختلف المناطق الأفريقية. ويمكن أن يكون التفاعل بين فريق مجلس الأمن العامل المخصص وتجمعات الدول هذه مفيدا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحل الصراعات. وبالمثل، فمن شأن الدول التي يحدو بها قربها من أطراف نزاع ما أو علاقاتها معها إلى الاضطلاع بدور في تشجيع التقارب والمصالحة أن تستفيد من إشراكها بانتظام في عمل الفريق العامل المخصص وكلما كان ذلك ضروريا أو مفيدا.

وأخيرا، أود أن أقول إن وفدي سعيد لملاحظة أن بناء السلام وتنفيذ الدبلوماسية الوقائية، وخاصة في أفريقيا، لا يزالان يشغلان جوهر اهتمام مجلس الأمن. بيد أن هذه المناقشة ينبغي ألا تقودنا إلى نسيان أن السلام في أفريقيا ما زال مرتبطا بالتنمية وأنه يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي متابعة كل من هذين الهدفين في الوقت نفسه، وبنفس التصميم والطاقة، ومساعدة أفريقيا في جهودها الرامية إلى الانتعاش الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي ولا سيما استئصال الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

السيد بالديبيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): مرة أخرى، يسرني أن أراكم، سيدي، تتولون رئاسة هذه الجلسة الهامة، كما فعلتم قبل أيام بشأن بند آخر يتسم بأهمية كبرى بالنسبة لكم ولنا جميعا.

ومن المؤكد أن برنامج عمل المجلس سيزيد ثراء إلى حد كبير بهذه المناقشة وبمساهمات جميع وفود أعضاء المجلس؛ وبالبيانات المهمة جدا التي أدلى بها السفير سيمونوفتش باسم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسفير كيبي، الذي تكلم باسم منظمة الوحدة الأفريقية، وعلى الأخص بكل ما بذله الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، بقيادة السفير كونجول.

ووفقا للإجراء المتفق عليه لهذه الجلسة، أود أن أشير إلى بعض النقاط التي أثيرت اليوم. أولا، أوضحت الأغلبية الواسعة للمتكلمين أن المجلس يكرس نصيبا هاما جدا من وقته لمعالجة مشاكل السلام والأمن في أفريقيا. وأود أن ألاحظ التوكيد الذي يولى لكمية عملنا بشأن القضايا الأفريقية، بينما يبدو لي أنه لا يزال يتعين تحديد البعد النوعي لعملنا والاتفاق عليه. وهذا يقودني إلى الاستنتاج أن المناقشة اليوم والأنشطة التي يضطلع بها الفريق العامل قد تعوضان العجز في نوعية الاهتمام الذي يوليه المجلس لجدول الأعمال الأفريقي، الذي لا يزال يحتاج إلى تحسين.

وثانيا، لاحظنا وسمعنا عددا من الإشارات إلى أن الأجهزة الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، كل منها في ميدانه الخاص، تتولى وضع المبادرات التي تربط السلام والأمن بمشاكل التنمية في أفريقيا. وستجري الجمعية العامة قريبا مراجعة وتقييما نهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات. والفريق العامل التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي واصل العمل أيضا. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كرس قطاعا من دورته السنوية للتنسيق لمسألة أفريقيا في ١٩٩٩. وكرس بعد ذلك قطاعا وزاريا رفيع المستوى لأفريقيا. وإنشاء هذه الهيئة الاستشارية الجديدة بشأن البلدان الخارجة من صراعات، كل هذا إسهام جديد. وأخيرا، ركزت الأمانة العامة على إعطاء حيوية وفعالية للتركيز الإقليمي في حل الصراعات، بدءا بتطبيق هذا المفهوم - الذي يعود الفضل فيه إلى السفير فال - على غرب أفريقيا، حيث سيعمل.

مع ذلك - وهذا يجب أن يكرر كثيرا - نرى أن هذا الجهد الواسع النطاق لن يؤدي إلى نتائج أو توصيات يمكن تنسيقها بسهولة في عمل المجلس للسعي إلى صون السلم والأمن الدوليين. فالانطباع لدى الفرد كان في كثير من الأحيان أن الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي

والاجتماعي أو حتى الأمانة العامة كانت تنتمي إلى منظمة منفصلة عن الأمم المتحدة استنادا إلى إسهامها في عمل مجلس الأمن. بعبارة أخرى، هذا النقص في التماسك المفهومي والتشغيلي في تناول المسائل الأفريقية بين مختلف الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ينبغي أن يحل. ولذلك، من المهم، كما ذكرت وفود عديدة، أن تتم مختلف الاتصالات والاجتماعات بشأن أفريقيا التي تجريها الأجهزة الرئيسية، بل حتى الأجهزة الفرعية، سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة بطريقة تكفل أن يعزز بعضها بعضا. والفريق العامل بالغ الأهمية في هذا الخصوص.

أردت أن أشير إلى إحدى نقاط برنامج العمل، كما وصفها السفير كونجول عند بداية الاجتماع وفي وثيقة الدعم. يوجد اتفاق عام بشأن أهمية تلك النقاط، ويوجد اتفاق إجماعي، على وجه الخصوص، بشأن مسألة تعاون مجلس الأمن مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع المنظمات دون الإقليمية. وفيما يتعلق بأداء أفرقة الأصدقاء لحالات صراع بعينها، ينبغي لتلك الأفرقة أن تضم بلدانا أفريقية وبلدانا غير أفريقية. لقد أنصتُّ باهتمام إلى الملاحظات المتعلقة بالتدبر الذي ينبغي للفريق العامل أن يعمل به في دراسة العملية الانتخابية، وذلك بالتحديد بسبب المخاطرة باحتمال إضعاف صلاحيات الجمعية العامة أو الأمانة العامة في ذلك المجال. وبشكل عام، نحن نعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤيد تكوين قدرة إقليمية أكبر لمراقبة الانتخابات، حتى يمكن أن تكون موجودة في القارة الأفريقية، بحيث تدار العملية الانتخابية في نهاية الأمر على أفضل وجه، وبالتالي تتعزز الديمقراطية في القارة الأفريقية.

أخيرا، يود وفدي أن يؤيد التوصية التي أعرب عنها الأمين العام المساعد فال، والتي أيدها متكلمون عديدون، بإدراج مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بها في جدول أعمال الفريق العامل المخصص. وقد ذكر أن من الضروري الإنفاذ الأكثر حزما للوقف الاختياري والإجراءات الإقليمية لمنع انتشار الأسلحة. وينبغي القول أيضا، فيما يتعلق بمسألة الاتجار في الأسلحة الصغيرة، إنه مما لا يمكن الاستغناء عنه أن نبذل جهودا أكبر. من المعروف تماما أن هناك منظمات معروفة جيدا بل ومنظمات إجرامية تواصل العمل ولم يتخذ المجلس قرارا بمواجهتها بأسلوب مباشر. والسيد فال ذكر أهمية التوجه إلى مصدر الأسلحة. وفي هذا السياق، ذكر أن رئيس الفريق العامل يمكن أن يلتقي بالبلدان المصنعة للأسلحة ليطلب مساهمتها الأكبر في حل هذه المشكلة التي تطغى على بلدان عديدة وتقضي على آلاف الأرواح في أفريقيا وفي أجزاء أخرى عديدة من العالم. ومن ثم فهي مسألة هامة. ونحن سندرس هذه النقطة جيدا لنتناول بالتفصيل اقتراح السيد فال في برنامج العمل.

مؤخرا، تكلمنا عن أهمية بناء مجلس الأمن مواقف جماعية بشأن مسألة أفريقيا. وأنا أود أن أقول إن الحاجة إلى بناء مواقف جماعية موجودة على مستوى منظومة الأمم المتحدة في مجموعها. ولهذا أعتقد أن فريق العمل هذا يمكن أن يسهم في خلق تلك المواقف الجماعية في منظومة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف لنا أن نراكم، سيدي الرئيس، تترأسون اجتماع المجلس. وأود أن أبدأ بالثناء على السفير كيشوري محبوباني، ممثل سنغافورة، الرئيس الحالي للمجلس، والسفير جغديش كونجول ممثل موريشيوس، رئيس الفريق العامل، لتنظيم هذا الاجتماع الخاص المكرس، مرة أخرى، للحالة في أفريقيا. ونحن ننوي أن نقدم مساهمة

متواضعة في أعمال الفريق العامل. لكن قبل أن أفعل هذا، أود أن أهنئ شعب تيمور الشرقية بمولد دولته. وإن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص، جديران بثنائنا.

وبينما نجتمع الآن، يود وفدي أن يسجل تقديره وسروره إزاء الأنباء الطيبة من لاهاي فيما يخص صراع الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، ومن لواندا، عاصمة أنغولا، ومن فريتاون في سيراليون. إن صراع الحدود بين إثيوبيا وإريتريا جرت تسويته، وقبل البلدان بتحكيم لجنة الحدود. وفي أنغولا، صدر عفو شامل لمقاتلي يونيتا، ووقعت مذكرة تفاهم بين الحكومة ويونيتا. ومنذ عدة أيام، رفع المجلس الجزاءات عن يونيتا لمدة ٩٠ يوما. وآخر الأنباء الطيبة هي النتيجة السلمية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في سيراليون. وفي كل هذه الحالات، تستحق شعوب تلك البلدان تهانئنا القلبية الخالصة، وأكون مقصرا إن لم أعترف بالمشاركة الإيجابية النشطة من الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشكل خاص.

هذه هي الخلفية التي تجري في ظلها مداولات اليوم.

وفي جميع الحالات الثلاث، تم حل أوضاع الحرب عن طريق استخدام آليات مختلفة. ولكن الأمر المؤكد والجلي هو أن مجلس الأمن قد عمل بتعاون وثيق مع الكيانات الإقليمية والمحلية. وربما يكون بوسع الفريق العامل أن يستفيد من العناصر الإيجابية وأن يعزل العناصر السلبية بغية التعجيل بحل الصراعات.

وعلى ضوء التطورات الإيجابية المشار إليها، يمكننا أن نتساءل إن كانت هناك حاجة للعودة إلى كل القرارات المتعلقة بالصراعات الثلاثة التي تم حلها وتحديد العناصر التي لا تزال معلّقة كيما يمكن برمجتها توطئة لحلها.

وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي عادت بعثة مجلس الأمن منها للتو، يثلج صدرنا أن نلاحظ أن الحوار بين أبناء الكونغو جرى في صن سيتي، بجنوب أفريقيا. ويتبين من التقارير التي أطلعنا عليها أن تقدما كبيرا قد تحقق. ونتوقع من المجلس أن يظل مشاركا في هذه العملية ريثما يتم تسوية كل المسائل المعلّقة وتعود ملكية العملية إلى أيدي الكونغوليين تماما. ومع ذلك، من المهم في هذه المرحلة أن نثني على الشعب الكونغولي للإنجازات التي سجّلها. وإلى جانب ذلك، نحيط علما مع الارتياح بتدمير ١٠٠٠ قطعة من الأسلحة النارية أثناء زيارة بعثة مجلس الأمن إلى كيسانغاني.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو أسوأ آفة في الصراعات الأفريقية. ولعلكم تذكرون أن المجلس قد سنحت له الفرصة لمناقشة هذه المسألة. ولا أغالي إذا قلت إن الصراعات الأفريقية لا يمكن حسمها بدون معالجة المشكلة المزمنة المتمثلة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وإقرار السلام يكتسي أهمية أساسية للتصدي للمعادلة الإنمائية في أفريقيا. وقد عقد القادة الأفارقة العزم على إحداث تغيير إيجابي في هذه القارة. والشعوب تتوق إلى السلام، حتى يتسنى التصدي للفقر والجهل والمرض. لذا، كان من الأهمية بمكان أن يصبح المجلس شريكا نشطا من أجل التغيير. وفي هذه المرحلة، أود أن أؤكد على المبادئ التي أقرها مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بمحنة أفريقيا. ونأمل ألاّ يحاول الفريق العامل العودة إلى نقطة البداية، بل أن يقوم بتحليل الاقتراحات المختلفة والتوصل إلى حلول عملية.

وأود أن أشير في هذا الصدد أيضا إلى أنه قد تحقق بعض التقدم في بوروندي في نهاية العام الماضي. وبعد أربعة أعوام من المفاوضات التي طال أمدها، تم التوصل إلى اتفاق وكان من بين التوصيات ترتيبات مؤقتة للمشاركة في السلطة. وقد نُصِّبت الحكومة الانتقالية في ١ تشرين الثاني/

نوفمبر من العام الماضي. وبعد ١٢ شهرا من الآن، سيكون هناك تغيير. ولسوء الطالع، لا يزال القتال مستمرا، ولكن القادة الإقليميين يسعون جاهدين إلى ترتيب وقف لإطلاق النار. وعلى الصعيد الدولي، يبدو أن ثمة اتجاها إلى التريث والانتظار. وهذا لا يفيد.

إن تعهدات باريس لم يتم الوفاء بها. والحكومة الانتقالية في حاجة إلى المساعدة التي وُعِدَت بها. ونحن على اقتناع بأنه إذا حصلت الحكومة الانتقالية على المساعدة، سيساعد ذلك كثيرا في دعم السلام من خلال عزل المتمردين وشأنهم. ولا يسعني إلاّ أن أُؤكد على أن حسم الصراعات ينطوي على عنصري الترغيب والترهيب. ومن الأهمية بمكان أن يكون ثمة توازن دقيق بين العنصرين، وإلاّ، ستذهب كافة الجهود سُدَى.

وأود أن أختتم بياني ببعض الملاحظات العامة، التي أتمنى أن يعالجها الفريق العامل أيضا.

من بين الآثار العفوية المترتبة على الصراع انتقال الناس، إما بوصفهم لاجئين أو نازحين داخليا. وتستضيف تنزانيا اللاجئين منذ عهد بعيد حتى قبل استقلالها. ونستضيف في الوقت الحاضر أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ من بوروندي وأكثر من ١٧٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه مسؤولية جسيمة. وعليه، فإننا نسلِّم بأن آليات حل الصراعات ينبغي في كل الأوقات أن ترتبط بأزمة اللاجئين. وأنا أعرف أن نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم أو إعادهم إلى الأوطان جزء لا يتجزأ من آلية حل الصراعات. لذلك، فإنني أُثير مسألة اللاجئين لكي لا تبقى من قبيل المسائل التي يتم تداركها بعد حين.

والمسألة الثانية تتصل بالعلاقة بين المجلس والأطراف الفاعلة المحلية. وإنني أُثير هذه المسألة لاعتبارات ثلاثة. فالمجلس قد خوِّل السلطة الشاملة لكفالة السلم والأمن الدوليين. وإلى جانب هذه الولاية توجد سلطة فرض الجزاءات. ولأن الجيران في منطقة الصراع هم الذين يتحملون تبعات ذلك الصراع، فإننا نعتبر التنسيق السليم أمرا أساسيا. فالمنطقة أقرب إلى الساحة على أساس يومي، واتخاذ الجيران لإجراءات عقابية قد يساعد على حمل حكومة عنيدة على التفاوض. لكن، على ضوء تجربتنا السابقة، يمكن للفريق العامل أن يناقش المسألة وأن يتخذ التوصيات بشأن الاستخدام الأمثل للآليات الإقليمية لإنفاذ ولايات المجلس.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أتطرق إلى مسألة عمليات حفظ السلام في أفريقيا. كانت هناك شكاوى فيما يتعلق بتناول مجلس الأمن لعمليات حفظ السلام في أفريقيا. وثمة تصور بأنه كان هناك قدر كبير من التردد والميل إلى عدم المشاركة. وتجربة سيراليون قد علمتنا دروسا كثيرة. إذ كانت هناك في الواقع عمليتان لحفظ السلام: عملية تابعة للأمم المتحدة تحت إشراف مجلس الأمن، والثانية لأحد الأعضاء الرئيسيين في المجلس. ومن الواضح تماما أن هذا النموذج لا يمكن تكراره في أي مكان آخر في القارة. إلاّ أنه يمكن للفريق العامل أن يدرس مدلولات مثل هذه التجربة وتداعياها. ولقد أشرت فحسب إلى وجود عمليتين في نفس المنطقة بهيكلين قياديين مختلفين. ولم أتطرق إلى القوة العسكرية المتاحة لكل من العمليتين. وهذا أمر يمكن أن يحلله الفريق العامل.

وختاما، أود أن أشير بإيجاز إلى أهمية عائدات السلام التي ينطوي عليها حل أي صراع. فالمأساة الأفريقية قد تم توثيقها بشكل مكثف. والواقع أن كل التحليلات ستؤكد على ترجيح الفقر سببا لها. ونأمل عند إعداد مشاريع النصوص لحل الصراعات أن يُراعَى إيلاء الاهتمام الواجب لمسألة المساعدة الإنسانية والتنمية الشاملة.

إننا نرحب بهذه المبادرة. ولكنني أود أن أختتم بالإعراب عن أملنا ألاّ تكون الدورات الاستثنائية بديلا عن المبادرات الأفريقية؛ ففي نهاية اليوم، لن يتحقق الكثير على أرض الواقع. وفي إطار من حسن نوايا الجميع، أثق بأن السلام يمكن أن يسود في القارة وأن التنمية الأفريقية يمكن أن تصبح حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل البحرين. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد صالح (البحرين) (تكلم بالعربية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم لكم بالشكر والتقدير لتنظيمكم هذه الجلسة العامة حول هذا الموضوع الهام، مقدرين كثيرا نهجكم الشفاف المتمثل في إشراك غير الأعضاء في المجلس في مداولاته والفريق العامل الفرعي التابع له. ونأمل أن تكلل هذه المداولات بالنجاح وتسهم في طرح أفكار بناءة تساهم في تسوية أو منع نشوب النزاعات في القارة الأفريقية. كما أتوجه بالشكر والتقدير لرئيس الفريق العامل المندوب الدائم لموريشيوس على تقريره الشامل للمجلس اليوم وبرنامجه الطموح، متمنين له التوفيق.

اسمحوا لي أن أتحدث حول نقاط ثلاث أرى أنها تستحق منا المزيد من النقاش وهي: أولا، تعزيز التنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. تتحدث المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الأول المعنون ”في مقاصد الهيئة ومبادئها“، في الفقرة الأولى على حفظ السلام والأمن الدولي، باعتبار هذا الهدف أحد أهم مقاصد الأمم المتحدة. كما تشير هذه الفقرة إلى أنه ”وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها...“ إن اتخاذ التدابير المشتركة كما نفهمه يتطلب تضافر الجهود بين أطراف المجتمع الدولي وبين أجهزة الأمم المتحدة مع بعضها البعض.

كما تنص المادة الخامسة والستون من الفصل العاشر من الميثاق على أنه

> ”للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك“.

وهكذا نرى أن هناك أساسا قانونيا واضحا لا لبس فيه حول أهمية التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أكد الأمين العام على هذا الموضوع في مستهل تقريره المعنون ”منع نشوب الصراعات المسلحة“ حيث جاء فيه:

> ”وتعتمد الاستراتيجية الناجحة لمنع نشوب الصراعات على التعاون بين كثير من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة، ويشمل ذلك محكمة العدل الدولية والأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات ومكاتب الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن مؤسسات بريتون وودز“ (A/55/985، موجز تنفيذي).

ويشير الأمين العام في هذا التقرير أيضا إلى أهمية دور المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في هذا الخصوص. وبما أن ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشمل فيما تشمل المسائل الإنسانية فإننا نرى أن هناك مجالا كبيرا للتعاون والتنسيق تحقيقا للأهداف والمقاصد المشتركة لميثاق الأمم المتحدة. ومنذ بداية عقد التسعينات أخذنا نشهد اهتماما مطردا من قبل مجلس الأمن بالأوضاع الإنسانية وأثرها على السلم والأمن الدوليين. وانعكس ذلك في عدة قرارات اتخذها المجلس في

ذلك العقد، كان من بينها قرارات اتخذت تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

يمكننا أن نشبه علاقة مجلس الأمن بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالعلاقة بين التنمية والسلام، فالعلاقة بين هذين المصطلحين وثيقة للغاية، ويمكن أن يقال الكثير في هذا الخصوص. ونعتقد أن الاستثمار في العنصر البشري قد يساهم مساهمة فعالة في تجنب نشوب التراعات المسلحة. فالتنمية لا يمكن أن تتوفر إلا في ظل السلام، والسلام يكون في خطر إذا ما كان هناك خلل في التنمية. ومن هذا المنطلق فإننا نرى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودور مجلس الأمن هو مكمل للآخر. وفي هذا الخصوص أود أن أشير إلى أن موضوع الجزء رفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا العام يصب في هذه السياق، حيث سيناقش المجلس في دورته الموضوعية في تموز/يوليه القادم موضوع مساهمة تنمية الموارد البشرية في عملية التنمية، بما في ذلك مساهمتها في مجالي الصحة والتعليم. كما أن اقتراح إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لفريق استشاري مخصص معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع سيكون في حال اعتماده مساهمة فعالة من المجلس في منع نشوب النـزاعات في القارة الأفريقية عن طريق برامج تنمية طويلة الأمد، أو ما يمكن أن نطلق عليه بناء السلام فيما بعد النـزاعات المسلحة. ونأمل في هذا الخصوص أن يتم وضع آلية محددة للتنسيق والتعاون بين هذا الفريق الاستشاري وبين الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بتسوية التراعات ومنعها في أفريقيا.

إننا نؤمن بأهمية التنسيق الفعال بين المجلسين لتحقيق الأهداف السامية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن أن يأخذ هذا التعاون والتنسيق أشكالا متعددة. ويمكن أن يعزز ذلك اجتماعات دورية مثلا بين رئيسي المجلسين وعن طريق دعوة رئيس كل مجلس للمشاركة في اجتماعات المجلس الآخر ذات الاهتمام المشترك، كما يمكن تعزيز التنسيق عبر اجتماع مشترك بين المجلسين طالما تُقنا لتحقيقه ونأمل أن يتحقق قريبا. وفي هذا الصدد ترحب بلادي بالخطوة الرائدة التي قام بها مجلس الأمن برئاسة المندوب الدائم لموريشيوس بتوجيه دعوة لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمشاركة ولأول مرة في اجتماع مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بشأن الوضع في أفريقيا وبدعوته لهذا الاجتماع أيضا فهذا نهج بناء نقدره للمجلس كثيرا. فالمجلسان بإمكانهما عمل الكثير والتنسيق بينهما ولا سيما في فترة بناء السلام فيما بين التراعات المسلحة. ونظرا للمعاناة الكبيرة التي مرت بها القارة الأفريقية طيلة العقود الماضية، والانعكاسات الخطيرة للحروب الأهلية التي عصفت بها، فإننا نعتقد أن مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي معا بإمكانهما عمل المزيد لهذه القارة إذا ما زادت وتيرة التنسيق والتعاون بينهما.

النقطة الثانية التي أود أن أتحدث عنها هي دور ممثلي الأمين العام الخاصين. فقد أثبتت تجربة السنين الماضية أهمية الدور الذي يضطلع به الممثلون الخاصون للأمين العام لا سيما في النقاط الساخنة من مناطق التراع. فهم يلعبون دور الوسيط بين أطراف التراع ويلعبون دورا هاما في تزويد الأمين العام ومجلس الأمن على حد سواء بأدق المعلومات حول الأوضاع في الميدان، وهذه عملية في غاية الأهمية لأصحاب القرار. وقد يكون من المناسب دعوة بعض ممثلي الأمين العام المختصين بقضايا القارة الأفريقية لحضور مثل هذه الاجتماعات التي يعقدها المجلس تحت هذا البند، لتبادل وجهات النظر معهم ولمعرفة الصعوبات والعقبات التي يواجهونها أو التي واجهوها في الماضي والنظر في إمكانية التعاطي مع تلك المشاكل والصعوبات.

النقطة الثالثة التي أود أن أشير إليها هي التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الفرعية الأخرى. فمن

الأهمية بمكان للفريق العام التعاون والتنسيق دائما مع منظمة الوحدة الأفريقية، التي في نظرنا تمتلك رؤى وأفكارا هامة لصلتها وقربها من الأطراف في التراعات المسلحة في أفريقيا. والأمر ينطبق على المنظمات الفرعية الأخرى، فعلى سبيل المثال، تلعب منظمة إيغاد دورا فاعلا فيما يتعلق بمسألة الصومال. ويمكن للمجلس والفريق العامل بالذات تعزيز هذا الدور بالتنسيق والتعاون مع هذه المنظمة وتبادل وجهات النظر حول هذه المسألة، على سبيل المثال، كما تلعب جماعة دول الصحراء والساحل دورا مهما أيضا، كما أوضح ذلك المندوب الدائم لليبيا خلال كلمته صباح اليوم. وقد تكون هناك حاجة وضرورة لإيجاد مزيد من التنسيق بين جهود هذه المنظمات مع بعضها البعض ومع جهود الأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أعبر عن تأييدي لما جاء في بيان رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير سيمونوفيش، بشأن أهمية دراسة أسباب وجذور النزاعات المسلحة، الآن معرفة هذه الأسباب ستجعل مهمة إيجاد الحلول المناسبة أكثر سهولة.

نأمل أن يخرج هذا الاجتماع ببعض الأفكار التي يمكن أن تساعد الفريق العامل في تنفيذ برنامجه الطموح الذي نتمنى له النجاح.

السيد أغيلار سينسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفدي بترؤسكم يا سيدي لهذه الجلسة لمجلس الأمن بصفتكم وزير خارجية بلدكم. فهذا يدلل بوضوح على الأهمية التي توليها سنغافورة لأعمال مجلس الأمن بشأن القضايا الأفريقية، ولأنشطة حفظ السلام التي تقوم بها منظمتنا.

إن مجلس الأمن مسؤول عن حل الصراعات وصون السلم والأمن. وعلى الصعيد الدولي يصبح لهذه المهمة معنى خاصا بالنسبة لأفريقيا. وبالترابط مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة وبدعم مشترك من المجتمع الدولي، ينطوي ذلك على وجود القدرة، حينما تلوح الصراعات على المشاركة في حلها، وحسمها، وقبل كل شيء، وضع هيكل للسلام يكون من شأنه أن يعزز التنمية لشعوب أفريقيا بالرغم من الصراعات التي قد تكون موجودة في المنطقة.

ويتسم إنشاء الفريق العامل المخصص بأهمية خاصة لعمل المجلس، لأنه يدل على التزام المجلس بإيلاء الاهتمام والأولوية والاستمرارية للشؤون الأفريقية التي يجدر بالمجلس وبالأمم المتحدة معالجتها. والفريق العامل المعني بأفريقيا مكَّن المجلس من تركيز كامل جهوده على أفريقيا. وفي المستقبل الوشيك، لا بد أن يواصل الفريق العامل المعني بأفريقيا العمل بوصفه مركز تنسيق الاجتماعات التي تُعقد بين مجلس الأمن والبلدان الأفريقية، والمنظمات الإقليمية ومجموعات أخرى في تلك المنطقة.

ومسؤولية مجلس الأمن تجاه أفريقيا تشكل أحد أكبر تحدياته وتجهد المجلس في تنفيذ ولايته بموجب الميثاق. والمنظور الذي ينبغي أن يعمل المجلس من خلاله بالاشتراك مع الأفارقة للمحافظة على السلام والأمن في المنطقة يتمثل في البحث عن الطريقة المتكاملة التي يتعين السعي فيها من أجل تحقيق السلام في جهد متواصل بطريقة محددة جيدا وبترابط استراتيجي مع المجتمع الدولي ككل وبالتنسيق الوثيق مع أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة.

ولا بد أن يستهل هذا النشاط في إجراء مشاورات مع البلدان الأفريقية ومع منظماتها الإقليمية. ولا بد أن يقدم الأفارقة أنفسهم المبادئ التوجيهية لعمل مجلس الأمن في أفريقيا. ويجب أن يكون مجلس الأمن منفتحا ولا بد أن يطبق معايير تستند إلى إدراك الأفارقة أنفسهم لحالتهم ولمسؤولياتهم. ولهذا تعتمد فعالية مجلس الأمن على قدرته على الاضطلاع بمهامه وتنشيط أنشطته إزاء الآراء التي يعبر

عنها الأفارقة أنفسهم، وأيضا بوجود مؤسسات إقليمية قوية راسخة.

ولهذا من الأهمية القصوى بمكان أن يؤكد بلدي على ضرورة أن يواصل مجلس الأمن تعزيز الشراكة مع المنظمات الأفريقية التي تقع عليها المسؤولية المباشرة والرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين في المنطقة. ولا بد أن يؤيد مجلس الأمن هذه المنظمات ويساعدها في تنفيذ مهامها.

وليس بمستطاع مجلس الأمن، نظرا لسلطاته المقيدة وطريقة وصفها في الميثاق، أن يتجاهل الصلة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين السلام والأمن في أفريقيا. ولهذا يتعين على مجلس الأمن أن يقيم صلات وثيقة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي كي يتسنى إنشاء رابطة استراتيجية حقيقية تمكّن الجهازين من العمل معا، كل في نطاق مسؤولياته، لبناء سلام دائم في هذه المنطقة.

ومن هذا المنظور، ومع اعتبار الفريق العامل المعني بأفريقيا برئاسة السفير كونجول، ممثل موريشيوس، محور عمل المجلس، يرى بلدي أنه يتعين على مجلس الأمن أن يركز فورا أنشطته المتعلقة بالمبادرات التي يستطيع الفريق العامل أن ينظر فيها على الأولويات المباشرة الإقليمية ودون الإقليمية.

وتتمثل الأولوية الأولى في تمكين السلام من خلال الترتيبات السياسية التي تكفل السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها واستقلالها. ولا بد أن يؤدي أي تحول ديمقراطي، قد ينتج عن الاتفاقات السياسية التي تم التوصل إليها من خلال الحوار فيما بين الكونغوليين، على الفور إلى انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشكل نجاح الأمم المتحدة والمجتمع الأفريقي في الوفاء بالوعود والالتزامات التي نص عليها اتفاق لوساكا، أساسا لتحقيق السلام والتقدم والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وتستطيع جمهورية الكونغو الديمقراطية، بفضل مساحتها وثروة مواردها أن تصبح أداة كبيرة لتحقيق التنمية في منطقة البحيرات الكبرى كلها، وعاملا له قيمته من عوامل تحقيق الاستقرار. ولكنها يمكن أن تبقى بسهولة تامة عاملا من عوامل عدم الاستقرار والصراع. ولذا فإن على مجلس الأمن أن يولي أهمية رفيعة المستوى، كما فعل بالنسبة للسعي إلى إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا ما دفع إلى الزيارة الأخيرة التي قام بها أعضاء مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى.

ويجب أن نعمل مع الأفارقة في إطار الاتفاقات القائمة. وينبغي أن نسهم في إنجاح الحوار فيما بين الكونغوليين بواسطة الوسائل التي صممت لذلك الغرض.

وتثق المكسيك ثقة تامة بقدرات الموقعين على الاتفاقات التي يقوم على أساسها الحوار فيما بين الكونغوليين. ونحن واثقون تماما بقدرة الكونغوليين على التوصل سريعا إلى ترتيب شامل بشأن حل سياسي يضمن سلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونثق أيضا بأنه سيتحقق بالمشاركة الفعالة من منظمة الوحدة الأفريقية والبلدان المهتمة، وخاصة جنوب أفريقيا. ويعرب بلدي عن تقديره الكبير لجهود جنوب أفريقيا المبذولة في السعي إلى إحلال السلم في منطقة البحيرات الكبرى.

وأي نجاح نحققه في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيكون نقطة انطلاق للعمل على استقرار المنطقة بأسرها وإيجاد سبيل للخروج من الصراع الداخلي في بوروندي واستعادة السلم والأمن تماما في رواندا. ومن هذا المنظور نعتقد أن الفريق العامل المعني بأفريقيا مسؤول عن مواصلة تركيز اهتمام أعضاء المجلس وإرادتهم السياسية على إيجاد حل سريع، بالتعاون مع البلدان والمنظمات الأفريقية، للحالة

البالغة الخطورة والقابلة للتفجر في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والموضوع الثاني الذي نرى أنه ينبغي أن تكون له أولوية في أعمال مجلس الأمن هو ترسيخ الإنجازات التي تحققت في منطقة اتحاد نهر مانو، وخاصة في سيراليون. وينبغي أن يكون هناك جهد للاستيثاق من أن تصبح الالتزامات التي تعهدت بها بلدان منطقة اتحاد نهر مانو حقيقة وأن تعيش تلك الدول في داخل حدود آمنة، في مناخ يسوده الاحترام المتبادل. وينبغي أيضا لفريق المجلس المخصص المعني بأفريقيا أن يحلل بعناية تامة وبصورة شاملة هذه الأهداف.

والموضوع الثالث الذي يوليه بلدي أهمية عالية في الأجل القصير هو الحالة في الصحراء الغربية. إذ يجب ضمان حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، سواء كان ذلك عن طريق المفاوضات السياسية أو عن طريق المشاركة الفعالة من قبل مجلس الأمن في البحث عن حل نهائي لهذا الصراع، الذي يمثل واحدا من أقدم المواضيع التي يعالجها المجلس. وإن لدينا مواعيد نهائية ملزمة، ولدينا حالة لا يمكن أن يتحقق فيها أي تقدم. والفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا هو المحفل المناسب الذي تعقد فيه المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان الأفريقية المهتمة بغية التوصل إلى اتفاق. ومن الواضح أنه لا يمكن لمجلس الأمن أن يفرض على نحو انفرادي حلا للصراع، ولكنه يستطيع قطعا أن يعزز إمكانية إيجاد الأطراف المعنية طريقا للخروج.

والأولوية الرابعة التي يعتبرها وفدي مهمة أساسية للمجلس في جدول أعماله الحالي هي مواصلة العمل على ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا بصورة مرضية ونهائية بغية إنهاء الصراع بينهما.

وينبغي للفريق العامل أن يكون محفلا يجري فيه تحليل فعالية بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا وقدرتها على الاضطلاع بالمهام المكلفة بها. ويجب أن ننظر إلى مواردها والالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي. والتفكير الجماعي للفريق العامل بشأن الدروس المستفادة في التجارب المختلفة لبعثات السلام القائمة في أفريقيا يمكن أن يساعد على زيادة فعاليتها وأن يسهم فيها. وينبغي للفريق العامل أيضا أن يدرس فعالية الجزاءات القائمة وحسن توقيتها، وينبغي أن يدرس مستقبل أنظمة الجزاءات كأداة يمكن أن تسهم في تهيئة ظروف السلم والأمن في المناطق.

وللفريق العامل ولاية عاجلة تتمثل في تيسير وتعزيز التفاعل الاستراتيجي بين الأجهزة والهيئات القائمة في الأمم المتحدة وفي بلدان الإقليم على السواء لبلوغ أهداف المجلس في مجال السلم والأمن.

وأود أن أختتم بقولي إن من بين المهام التي نعتبرها أساسية للمجلس، هي أنه لا يمكننا تجاهل أهمية العمل الإنساني الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في أفريقيا. وثمة عنصر أساسي للصراعات التي أيضا تهدد السلم في المنطقة يتعلق باللاجئين، وانتهاكات حقوق الإنسان، ومشاكل التعصب – سواء كان عنصريا أم إثنيا – وبناء آليات للثقة المتبادلة.

ولدى مجلس الأمن أيضا تحت تصرفه خبرة المنظمات الدولية غير الحكومية في أفريقيا نفسها وخارج أفريقيا، وينبغي أن يحقق الاستفادة القصوى منها. ويجب أن يعتمد عليها للحصول على المعلومات القيمة بغية جعل صنع قراره أكثر حصافة.

وجلسة العمل هذه تدل على اهتمام مجلس الأمن بتعميق وجوده في أفريقيا بمزيد من الشعور بالمسؤولية

والقصد، الأمر الذي ينبغي فعله دائما وقبل كل شيء بإدراج رأي البلدان الأفريقية ومتابعة مبادراتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو مثل زامبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موسامباتشيمي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بداية، باسم الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، الرئيس مواناواسا، رئيس زامبيا، أن أهنئ وفد سنغافورة على توليه رئاسة مجلس الأمن عن شهر أيار/مايو، ويود وفدي أن يشكركم أيضا، سيدي الرئيس، على دعوتكم لهذه الجلسة، التي لا شك أنها ستساعد إلى مدى بعيد على حل المنازعات في أفريقيا. وعلى هذا الغرار، اسمحوا لي بأن أثني على سلفكم السفير لافروف، سفير الاتحاد الروسي، لإدارته شؤون المجلس باقتدار خلال شهر نيسان/أبريل.

كما نود أن نشيد إشادة خاصة بالسفير كونجول، سفير موريشيوس على عمله الدؤوب. ونحن على ثقة من أن الفريق العامل المخصص سيعزز ويكمل، تحت رئاسته، الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في القارة الأفريقية. كما نشكره على بيانه الذي ألقاه صباح اليوم حول ولاية الفريق العامل المخصص.

كما يرغب وفدي في توجيه الشكر إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية على البيانين المهمين اللذين أدليا بهما صباح اليوم. ونتوجه بشكر خاص للأمين العام المساعد ابراهيم فال لإسهامه في إنشاء الفريق العامل المخصص ولدعمه له. كما نشكره على بيانه المثير للفكر الذي ألقاه صباح اليوم. وأود أن أذكر في هذا الصدد أننا نرحب بتعيينه ممثلا خاصا للأمين العام لغرب أفريقيا. ونتمنى له وهو بسبيله إلى الارتحال لتولي منصبه الجديد في دكار، كل التوفيق.

ويجدر بنا أن نشيد إشادة بالغة بقرار عقد هذه الجلسة لمناقشة موضوع الفريق العامل المخصص المعني بمنع الصراعات وحلها في أفريقيا. وتعد هذه الجلسة تطوراً جاء في حينه وجديراً بالترحيب إذ أنها تسمح لأعضاء المجلس ولغير أعضائه باستعراض الوضع في أفريقيا واقتراح مسار جديد للعمل. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره لمجلس الأمن لتكريس الكثير من الوقت للقضايا التي تخص أفريقيا. علماً بأن هذه المناقشة، والزيارات التي قام بها أعضاء المجلس إلى قارتنا للاطلاع مباشرة على الوضع هناك واغتنام الفرصة لمناقشة القضايا مع قادتنا ومع سائر أطراف الصراعات، قد أبرزت مدى اهتمام المجلس بحل القضايا وإيجاد حلول للصراعات في أفريقيا.

ونظراً للطبيعة المعقدة للصراعات في أفريقيا، فإن الفريق العامل المخصص يضطلع بمهمة ضخمة تتمثل في إيجاد طرق مبتكرة للتصدي للأسباب الدفينة للصراعات من أجل تعزيز السلم والأمن المستدامين في قارتنا. ويعد عقد هذه الجلسة خطوة نحو تحقيق أهداف الفريق العامل المخصص.

وقد نُشر في عام ١٩٩٨ تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع، وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (S/1998/318)، ورأى كل من الجمعية العامة، ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أنه يبرز أسباب الصراع، التي تشمل، فيما تشمل، الفقر؛ وعدم الاستقرار على الصعيد المحلي، والوطني، والإقليمي؛ وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتيسُّر الحصول عليها. كما تضمن التقرير مجموعة من التوصيات المحددة والعامة بشأن قضايا حل الصراعات، وبناء السلام بعد انتهاء حالات

الصراع، وحشد الموارد من أجل التنمية. ويثق وفدي ثقة كاملة في جدوى توصيات التقرير.

ويأتي عقد هذه الجلسة في وقت يحدث فيه عدد من التطورات الإيجابية في أفريقيا. ونود أن نهنئ شعب سيراليون على الخطوات التي اتخذها نحو تحقيق السلام في بلده. ولا يخفي أن عقد الانتخابات بنجاح هناك، في جو من السلام والهدوء خلال العملية الانتخابية برمتها، قد أوضح أن شعب سيراليون قد ملّ الحرب ويرغب في السلام.

ونحيي شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية لما حققه من تقدم كبير في الحوار بين أبناء الكونغو في مدينة صَنْ، بجنوب أفريقيا، بمشورة حكيمة من الميسِّر السير كيتوميل ماسير، رئيس بوتسوانا السابق، والرئيس مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا. ويستحق الشعب الكونغولي المديح على النهج الجاد الذي يتبعه فيما يتعلق بمسؤولياته، وعلى اتفاقه على ٨٧ نقطة تمثل ما يقرب من ٨٥ في المائة مما كان مقرراً مناقشته. ونأمل ألا تشكل النقاط المتبقية عقبات أمام دفع العملية السلمية قُدماً. كما نأمل أن يتسنى، برعاية اتفاق لوساكا، الذي تقبل به جميع أطراف الصراع، استخدام الاتفاق بين الحكومة وحركة تحرير الكونغو كإطار لتوسيع وضم كل الجماعات الأخرى التي تعمل على التوصل إلى اتفاق نهائي. ومن المهم أن تشعر كل الجماعات في الكونغو أن الاتفاق النهائي مِلْك لها.

كما نهنئ شعب أنغولا على الخطوات العملاقة التي اتخذها منذ شباط/فبراير من هذا العام باتجاه وقف الصراع. ونلاحظ مع الارتياح التقدم السريع الذي تحقق في العملية السلمية، وتسريح الجنود المتمردين السابقين، والإعادة التدريجية لتوطين المشردين. ونأمل أن تكون تلك التطورات دائمة وألا يعود شعب أنغولا للحرب. فالشعب الأنغولي بحاجة إلى السلام؛ ونأمل أن يكون السلام الآن في متناوله.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذا الشعب وهو يسعى إلى تحقيق السلام في بلده.

كما يود وفدي أن يهنئ إثيوبيا وإريتريا على قبولهما لتقرير لجنة الحدود الإثيوبية الإريترية من دون تحفظ. ويدل هذا التطور على تصميم هذين البلدين الجارين على حل الصراع الذي بينهما بطريقة سلمية ووديّة.

كما نلاحظ أنه قد تحقق بعض التقدم في بوروندي. فقد قامت هناك حكومة انتقالية، ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للعملية السلمية في ذلك البلد.

وفي ظل هذه الظروف، نود أن نثني على قادة أفريقيا لاتخاذهم مبادرة اقتصادية، تتمثل في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وتعد هذه الشراكة خطة أساسية لتنمية أفريقيا، وهي تؤكد على جوانب من قبيل أهمية منع الصراعات وإدارتها وحلها؛ وإنفاذ السلام، وحفظ السلام وصنع السلام؛ والمصالحة بعد انتهاء حالات الصراع، والإصلاح والتعمير. والأهم من ذلك أنها تركز على استخدام موارد أفريقيا الذاتية من أجل التنمية بدعم من الشركاء.

غير أن التطورات الحاصلة في مدغشقر، وجمهورية الكونغو، والصومال، وليبريا لا تبعث على مثل هذا الارتياح. فالأوضاع في تلك البلدان تتطلب من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع الدولي، تنسيق العمل لاستعادة السلام وتفادي المزيد من الخسائر في الأرواح والمزيد من المعاناة للشعوب. وإننا نثني على جهود مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعات الإقليمية وشتى الزعماء الأفارقة لإحلال السلام في هذه البلدان الشقيقة. وندعو ونأمل أن تثمر هذه الجهود قريبا.

ختاما لكلمتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتعهد بدعم وفدي الكامل لأنشطة الفريق العامل المخصص. إن أهداف الفريق الرامية إلى إيجاد حلول لمشاكل أفريقيا تحظى

بدعمنا. وآمل أن نتمكن معاً من أن نكون مؤثرين وأن نجد حلولا قابلة للتنفيذ في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل كوت ديفوار. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دجانغون – بي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي بكم، سيدي، ويسعده أن يراكم تترأسون جلسة الحوار التفاعلي الهامة هذه، التي يعقدها مجلس الأمن في هذا الوقت المناسب جدا، بشأن مشكلة منع وحل الصراعات التي تقوض القارة الأفريقية وتعرض مستقبل رفاه شعوبها للخطر.

إننا بالفعل في غاية السعادة والارتياح لأسلوب العمل الجديد هذا لمجلس الأمن، الذي لم يعط أفريقيا مكانة مميزة على جدول أعماله فحسب، بل قرر أيضا أن يصغي إلى الأفارقة بوتيرة منتظمة. وصحيح تماما أنه لا يمكن إسعاد المرء بدون إرادته.

ونود أيضا أن نشكر السفير كونجول، ممثل موريشيوس الدائم ورئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، على العمل العظيم الذي قام به حتى الآن. ويحثه وفدي على مواصلة مسيرته بالشجاعة والإصرار والكفاءة التي نعرفها جميعا عنه جيدا.

واسمحوا لي أن أوضح نقاطي من خلال استخدام عبارات طبية تتناسب، في رأيي، تماما مع الظروف. فالمسألة التي نبحثها هي في الحقيقة مسألة مرض وعلاج.

أثناء تبادل وجهات النظر الذي تم في ٢٩ كانون الثاني/يناير بين مجلس الأمن والممثلين الأفارقة أكد الممثلون على الحاجة إلى الوقاية بدلا من العلاج، لأنه ما أن يحل المرض قد يكون العلاج صعبا وطويلا وأحيانا غير مضمون، فيخلف وراءه الموت والمعاناة. ولذلك يقر الأفارقة بأهمية الدبلوماسية الوقائية، بالرغم من أن الحاجة إلى حل القضايا الملحة تتطلب القيام بالدبلوماسية العلاجية أيضا.

ولقد تم خلال نقاش ٢٩ كانون الثاني/يناير، ضمن أمور أخرى، تحديد الأسباب الرئيسية للصراع في أفريقيا على النحو التالي: غياب الديمقراطية، والحكم السليم وسيادة القانون لا غنى عنهما للديمقراطية؛ والفقر والأمية والمرض، خاصة وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز؛ وانتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ولكي نعالج مرضا لا بد أولا وقبل كل شيء أن يبدأ المرء بتشخيصه.

قبل فترة من الزمن قال الأمين العام ما مفاده إنه إذا كان يمكن لقرارات وتوصيات ومقررات الأمم المتحدة أن تحل المشاكل، منفصلة وفي سياق ترابطها، لتجاوزت أفريقيا مصاعبها منذ فترة طويلة. وإيجازا، قال اللاتينيون: ”الأفعال وليست الأقوال“. وعلى أساس بيان الأمين العام، تكلم الأفارقة في ٢٩ كانون الثاني/يناير بصوت واحد ليقولوا إنه، فيما يتعلق بتنمية أفريقيا، بما في ذلك منع نشوب الصراعات وحلها، حان تماما وقت الأعمال الملموسة القائمة على ضرورة تحقيق النتائج.

ولدعم الأقوال بالأفعال، فتح الأمين العام مؤخرا مكتبا إقليميا للأمم المتحدة في غرب أفريقيا وعيّن السيد إبراهيم فال ممثله الخاص. ووفدي ممتن له على ذلك ويغتنم هذه الفرصة ليوجه تهنئة حارة إلى السيد فال، الذي يجب أن نقول إن أصعب عمل سيضطلع به قد بدأ للتو. وعلى أية حال، بإمكانه الاطمئنان إلى التعاون التام من كوت ديفوار.

وبالنسبة لمسألة أخرى، يرحب وفدي ببدء نفاذ المحكمة الجنائية الدولية مؤخراً، وهي المحكمة التي ننظر إليها بوصفها الأداة الرئيسية ليس لمنع الصراعات فحسب، بل أيضا لحلها في كل أنحاء العالم، وبالأخص في أفريقيا. وتأتي

المحكمة الجنائية الدولية لتستكمل نطاق الأدوات القانونية التي تستهدف إرساء سيادة القانون في كل أنحاء العالم.

وفي ذلك السياق، يرى وفدي أن الاستنتاجات التي اقترحها السفير كونجول في الاجتماع الأول للفريق العامل مع السيد فال في ٢٢ آذار/مارس تعكس بشكل فعال نص وروح الاجتماع الذي عُقد بين المجموعة الأفريقية ومجلس الأمن في ٢٩ كانون الثاني/يناير. ويرحب وفدي على وجه الخصوص بالنقاط الثالثة والسادسة والسابعة والعاشرة من التقرير غير الرسمي، التي يؤكد فيها الفريق العامل على الحاجة إلى نهج عملي لتوجيه أعماله ويتصور إمكانية إشراك مؤسسات بريتون وودز في أنشطته.

وفي هذا الصدد، يرى وفدي أنه إن لم نتوخ الحرص، فبدلا من أن نسهم في كفاح فعال ضد الفقر من الممكن أن تزيد أنشطة المانحين ـ بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية – من حدة الفقر فعلا. وفي الحقيقة، لن يستخدم المال المُقرض سوى فئة صغيرة من الصفوة، بينما يتحمل عبء المديونية دافعو الضرائب. لذلك فمن المرغوب فيه لأي نهج جديد أن يُشرك المانحين في مجمل عملية التنمية الاقتصادية، بما في ذلك تهيئة البيئة الاجتماعية – الاقتصادية المؤاتية للتسديد المتناسب للقروض ومتابعة استخدام الأموال، وتسديد الدَين في نهاية المطاف.

وبالنسبة لنا، وبعيدا عن أي نوع من التدخل في شؤون الدول الداخلية، من الممكن أن يكون نهج ما يشمل مشاركة المانحين، حتى في العمليات الانتخابية، قوة دافعة نحو الحكم السليم. وعلى أية حال، يتضمن مثل هذا النهج دعم اختيارات الشعوب وليس فرض أشياء عليها. علاوة على ذلك، يتصور الفريق العامل أن يقوم بعمله في تعاون مع المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية وأن يشارك في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وليس لدى وفدي ملاحظات هامة يبديها على أساس تحليله لبرنامج عمل الفريق العامل. والصراعات، كما قلنا، تستمد جذورها في حقيقة الأمر من الفقر والأمية والتعصب والخوف من الآخرين. علاوة على ذلك، أحد المصادر الرئيسية لسوء الفهم في أفريقيا يكمن في أغلب الأحيان في الطعن الذي لا نهاية له من خصوم مشككين في نتائج الانتخابات، بحق أو بدون حق. وفي ظل مثل هذه الظروف، يود وفدي أن يرى إعطاء اهتمام خاص للعمليات الانتخابية في أفريقيا. ولكي نضمن استقرار القارة ينبغي أن يساعد مجلس الأمن في التنظيم المنهجي للجان انتخابية مستقلة حقاً في أفريقيا وتعميمها وتعزيزها.

ومن المعروف تماما أن تكديس الأسلحة الصغيرة وانتشارها والاتجار غير المشروع بها عوامل رئيسية لزعزعة الاستقرار تفاقم الصراعات، ضمن أمور أخرى، وتضفي الشرعية على سيادة الأقوى والأفضل تسليحا. ويرى وفدي أنه، إلى جانب اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة وإدارة عمليات حفظ السلام، ينبغي أن يولي الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها اهتماما خاصا لمشكلة انتشار الأسلحة في أفريقيا والاتجار غير المشروع بها.

إن أي وقف اختياري للسلاح ينبغي أن يحترم ليس فقط ميدانيا على أرض الواقع ، ولكن أيضا عند المصدر.

أخيرا، قيل بشكل عام أن الصراعات الأفريقية هي، إلى حد كبير، نتيجة لطبيعة العلاقات بين دول العالم الكبرى. وبالتالي، بعد أن شهدنا مع القلق إبطال معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢، ترحب كوت ديفوار بالاتفاق الذي أبرم مؤخرا بشأن الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية

والاتحاد الروسي. ونحن نشجع الطرفين على الدخول في حوار من أجل عالم خال من خطر الأسلحة النووية.

هذه، بكلمات قليلة، هي الأفكار التي أراد وفد كوت ديفوار أن يشاطركم إياها بشأن موضوع منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

السيد زانغ ييشان (الصين) (تكلم بالصينية): بالنظر إلى تأخر الساعة، سأتوخى الاختصار في بياني. إننا نرحب بحضوركم، سيدي، وبرئاستكم اجتماعنا اليوم. إن وجودكم يشهد تماما بأنكم، بلدكم، وأعضاء المجلس الآخرين، بما فيهم الصين، يعلقون أهمية كبرى على مسألة أفريقيا. وأود أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد فال، والسفير كونجول، والسفير كولبي، والسفير سيمونوفيتش وكل المتكلمين السابقين على بياناتهم.

أولا، أود أن أهنئ السفير كونجول. فبفضل قيادته البارزة، ما فتئ عمل الفريق العامل المخصص يتطور تدريجيا. لقد وضع برنامج العمل للمستقبل. واجتماعنا اليوم اجتماع هام. والاستماع إلى وجهات نظر أعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، وبخاصة البلدان الأفريقية، سيساعد، إلى حد كبير، الفريق العامل في اضطلاعه بمهمته. ونحن نأمل ونطلب أن ينظر الفريق العامل بجدية، في أعقاب هذا الاجتماع، في مختلف التوصيات ويدمجها في عمله مستقبلا.

إن تحدي حل الصراعات الأفريقية، وهذا غني عن البيان، صعب ومعقد. وهو يتطلب الجهود المشتركة للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. ومن الحالات التي يتضح فيها هذا سيراليون، التي حققت تقدما ملحوظا في عملية السلام. وينبغي أن نستخلص الدروس من الخبرات المستخلصة من ذلك البلد. ونعتقد أيضا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل مساعدة سيراليون والبلدان الأخرى في إعادة بنائها الاقتصادي بعد انتهاء الصراع، وفي إعادة اندماج المقاتلين السابقين في المجتمع لتوطيد أركان السلام الذي تحقق.

إن حل الصراعات الأفريقية يظل مهمة شاقة. ونحن نعتقد أن مفتاح الحل الأفضل لهذه المسألة هو في التناول المناسب للجوانب التالية. أولا، ينبغي أن نعيد تأكيد أن المجتمع الدولي يولي أولويةكبرى لمسألة أفريقيا. وينبغي له أن يكفل أن أفريقيا، فيما يتعلق بالإرادة السياسية والموارد، ينبغي أن تحظى في جدول أعمالنا بأولية عليا.

ثانيا، أية محاولات لإنهاء الصراعات في أفريقيا ينبغي أن تتناول، على حد سواء، الأعراض والأسباب الجذرية. وبينما نحاول حل الصراعات في أفريقيا، ينبغي أن نولي اهتماما أكبر للتصدي للأسباب الجذرية باتخاذ تدابير فعالة لمساعدة البلدان الأفريقية على القضاء على الفقر وتنمية اقتصاداتها.

ثالثا، الجهود المختلفة التي يبذلها المجتمع الدولي ينبغي أن تتضافر لتصبح قوة دافعة. وفي هذا الخصوص ينبغي أن نراعي تماما آراء أطراف الصراع، وأيضا آراء الدول المجاورة.

رابعا، ينبغي لأطراف الصراع أن تظهر أيضا إرادتها السياسية بالاستجابة للجهود الدولية مع المجتمع الدولي والتعاون معها. وبهذه الطريقة فقط، يمكن للمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، أن تقوم بدور أفضل.

في القرن الماضي، شهدنا القارة الأفريقية محاصرة بالاضطرابات والصراعات والفقر والمجاعة. وهي أيضا القارة التي فيها أكبر عدد من البلدان الأقل نموا. وهذا الوضع لا يمكن أن يستمر في القرن الجديد. وبناء أفريقيا سلمية مستقرة مزدهرة مهمة لا تتحملها أفريقيا وحدها. إنها مهمة مشتركة للمجتمع الدولي . والصين مستعدة لمواصلة تقديم تأييدها للفريق العامل، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي

والاجتماعي، ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في عملها. ونحن في الوقت نفسه، راغبون أيضا في تقديم إسهامنا لتحقيق السلم والأمن في القارة الأفريقية بأسرع وقت ممكن.

قبل أن أختتم بياني أود أن أنوه بالأمين العام المساعد، السيد فال. لقد تشرفت بالعمل معه فترة طويلة عندما كنت في جنيف. وأنا أعرف تماما مهاراته وتفانيه. وقبل توليه منصبه الجديد رئيسا لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، أود أن أتمنى له أفضل وأعظم نجاح في مساعيه المقبلة. وآمل أن يتمكن من تقديم إسهام عظيم للبلدان الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل ملاوي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لامبا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية) : يود وفدي أن يثني على وفد سنغافورة لالتزامه المستدام بالمسائل التي تواجه أفريقيا، الذي يدل عليه عقد هذا الاجتماع البالغ الأهمية خلال رئاسته للمجلس. وأود أيضا أن أثني على مجلس الأمن لتوفيره لنا فرصة أخرى لمناقشة تفاعلية بشأن أفريقيا، تتصل هذه المرة بالتحديد بفريق مجلس الأمن العامل المخصص لأفريقيا. إن إنشاء الفريق مسعى هام آخر للمجلس في تقدمه نحو انفتاح متزايد على أفريقيا وانشغال متواصل بها. ومع أن إنشاء الفريق العامل يمثل جهدا جماعيا، اسمحوا لي، بأن أعرب عن تحية خاصة للسفير كونجول ممثل موريشيوس لإسهامه الفردي بالفكرة التي أدت إلى إنشائه. ووفدي يهنئه على هذا العرض الشامل البليغ لبرنامج عمل الفريق العامل المخصص وأهدافه.

منذ إنشاء الفريق العامل يوم ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، ما فتئ وفدي يعتبره وسيلة هامة إلى حد كبير للتفاعل وتبادل الآراء بين مجلس الأمن والوفود بشأن مسألة منع نشوب الصراعات المسلحة في أفريقيا. والفريق العامل جاء في وقت مناسب، لأنه، بالرغم من أن الاضطرابات في أفريقيا قد تبدي علامات هدوء، كما هو الحال الآن في أنغولا، وسيراليون، وإثيوبيا وإريتريا، وإلى حد ما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن أي إغراء بالاعتقاد بأن نهاية الطريق السياسي الشاق لأفريقيا على مرمى البصر الآن قد يكون سابقا لأوانه وخطيرا، لأن بؤرا ساخنة محتملة ما زالت منتشرة في مناطق عديدة من القارة.

إن أي وقف اختياري للسلاح ينبغي أن يحترم ليس فقط ميدانيا على أرض الواقع ، ولكن أيضا عند المصدر.

أخيرا، قيل بشكل عام أن الصراعات الأفريقية هي، إلى حد كبير، نتيجة لطبيعة العلاقات بين دول العالم الكبرى. وبالتالي، بعد أن شهدنا مع القلق إبطال معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢، ترحب كوت ديفوار بالاتفاق الذي أبرم مؤخرا بشأن الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. ونحن نشجع الطرفين على الدخول في حوار من أجل عالم خال من خطر الأسلحة النووية.

هذه، بكلمات قليلة، هي الأفكار التي أراد وفد كوت ديفوار أن يشاطركم إياها بشأن موضوع منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

السيد زانغ ييشان (الصين) (تكلم بالصينية): بالنظر إلى تأخر الساعة، سأتوخى الاختصار في بياني. إننا نرحب بحضوركم، سيدي، وبرئاستكم اجتماعنا اليوم. إن وجودكم يشهد تماما بأنكم، بلدكم، وأعضاء المجلس الآخرين، بما فيهم الصين، يعلقون أهمية كبرى على مسألة أفريقيا. وأود أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد فال،

والسفير كونجول، والسفير كولبي، والسفير سيمونوفيتش وكل المتكلمين السابقين على بياناتهم.

أولا، أود أن أهنئ السفير كونجول. فبفضل قيادته البارزة، ما فتئ عمل الفريق العامل المخصص يتطور تدريجيا. لقد وضع برنامج العمل للمستقبل. واجتماعنا اليوم اجتماع هام. والاستماع إلى وجهات نظر أعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، وبخاصة البلدان الأفريقية، سيساعد، إلى حد كبير، الفريق العامل في اضطلاعه بمهمته. ونحن نأمل ونطلب أن ينظر الفريق العامل بجدية، في أعقاب هذا الاجتماع، في مختلف التوصيات ويدمجها في عمله مستقبلا.

إن تحدي حل الصراعات الأفريقية، وهذا غني عن البيان، صعب ومعقد. وهو يتطلب الجهود المشتركة للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. ومن الحالات التي يتضح فيها هذا سيراليون، التي حققت تقدما ملحوظا في عملية السلام. وينبغي أن نستخلص الدروس من الخبرات المستخلصة من ذلك البلد. ونعتقد أيضا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل مساعدة سيراليون والبلدان الأخرى في إعادة بنائها الاقتصادي بعد انتهاء الصراع، وفي إعادة اندماج المقاتلين السابقين في المجتمع لتوطيد أركان السلام الذي تحقق.

إن حل الصراعات الأفريقية يظل مهمة شاقة. ونحن نعتقد أن مفتاح الحل الأفضل لهذه المسألة هو في التناول المناسب للجوانب التالية. أولا، ينبغي أن نعيد تأكيد أن المجتمع الدولي يولي أولويةكبرى لمسألة أفريقيا. وينبغي له أن يكفل أن أفريقيا، فيما يتعلق بالإرادة السياسية والموارد، ينبغي أن تحظى في جدول أعمالنا بأولية عليا.

ثانيا، أية محاولات لإنهاء الصراعات في أفريقيا ينبغي أن تتناول، على حد سواء، الأعراض والأسباب الجذرية. وبينما نحاول حل الصراعات في أفريقيا، ينبغي أن نولي اهتماما أكبر للتصدي للأسباب الجذرية باتخاذ تدابير فعالة لمساعدة البلدان الأفريقية على القضاء على الفقر وتنمية اقتصاداتها.

ثالثا، الجهود المختلفة التي يبذلها المجتمع الدولي ينبغي أن تتضافر لتصبح قوة دافعة. وفي هذا الخصوص ينبغي أن نراعي تماما آراء أطراف الصراع، وأيضا آراء الدول المجاورة.

رابعا، ينبغي لأطراف الصراع أن تظهر أيضا إرادتها السياسية بالاستجابة للجهود الدولية مع المجتمع الدولي والتعاون معها. وبهذه الطريقة فقط، يمكن للمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، أن تقوم بدور أفضل.

في القرن الماضي، شهدنا القارة الأفريقية محاصرة بالاضطرابات والصراعات والفقر والمجاعة. وهي أيضا القارة التي فيها أكبر عدد من البلدان الأقل نموا. وهذا الوضع لا يمكن أن يستمر في القرن الجديد. وبناء أفريقيا سلمية مستقرة مزدهرة مهمة لا تتحملها أفريقيا وحدها. إنها مهمة مشتركة للمجتمع الدولي . والصين مستعدة لمواصلة تقديم تأييدها للفريق العامل، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في عملها. ونحن في الوقت نفسه، راغبون أيضا في تقديم إسهامنا لتحقيق السلم والأمن في القارة الأفريقية بأسرع وقت ممكن.

قبل أن أختتم بياني أود أن أنوه بالأمين العام المساعد، السيد فال. لقد تشرفت بالعمل معه فترة طويلة عندما كنت في جنيف. وأنا أعرف تماما مهاراته وتفانيه. وقبل توليه منصبه الجديد رئيسا لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، أود أن أتمنى له أفضل وأعظم نجاح في مساعيه المقبلة. وآمل أن يتمكن من تقديم إسهام عظيم للبلدان الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل ملاوي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لامبا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية) : يود وفدي أن يثني على وفد سنغافورة لالتزامه المستدام بالمسائل التي تواجه أفريقيا، الذي يدل عليه عقد هذا الاجتماع البالغ الأهمية خلال رئاسته للمجلس. وأود أيضا أن أثني على مجلس الأمن لتوفيره لنا فرصة أخرى لمناقشة تفاعلية بشأن أفريقيا، تتصل هذه المرة بالتحديد بفريق مجلس الأمن العامل المخصص لأفريقيا. إن إنشاء الفريق مسعى هام آخر للمجلس في تقدمه نحو انفتاح متزايد على أفريقيا وانشغال متواصل بها. ومع أن إنشاء الفريق العامل يمثل جهدا جماعيا، اسمحوا لي، بأن أعرب عن تحية خاصة للسفير كونجول ممثل موريشيوس لإسهامه الفردي بالفكرة التي أدت إلى إنشائه. ووفدي يهنئه على هذا العرض الشامل البليغ لبرنامج عمل الفريق العامل المخصص وأهدافه.

منذ إنشاء الفريق العامل يوم ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، ما فتئ وفدي يعتبره وسيلة هامة إلى حد كبير للتفاعل وتبادل الآراء بين مجلس الأمن والوفود بشأن مسألة منع نشوب الصراعات المسلحة في أفريقيا. والفريق العامل جاء في وقت مناسب، لأنه، بالرغم من أن الاضطرابات في أفريقيا قد تبدي علامات هدوء، كما هو الحال الآن في أنغولا، وسيراليون، وإثيوبيا وإريتريا، وإلى حد ما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن أي إغراء بالاعتقاد بأن نهاية الطريق السياسي الشاق لأفريقيا على مرمى البصر الآن قد يكون سابقا لأوانه وخطيرا، لأن بؤرا ساخنة محتملة ما زالت منتشرة في مناطق عديدة من القارة. لذلك، ستكون أمام الفريق العامل المخصص مهمة جسيمة تتمثل في تقييم الأزمات السياسية في أفريقيا لتحديد مدى التدخل المحتمل من جانب مجلس الأمن قبل اندلاع صراع مسلح.

وهناك عدد من المجالات التي يفيد فيها اتصال الفريق العامل بالهيئات الأخرى للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي النُهُج المحددة لعمل الفريق، لا سيما علاقته التشغيلية وتعاونه المزمع مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع منظمة الوحدة الإفريقية بهدف تحقيق التكامل بين أعمالها. ومن شأن اشتراك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إعادة تأهيل المجتمعات الخارجة من الحرب أن يزيد بالتأكيد من الاهتمام بعمل مجلس الأمن من خلال الفريق العامل المخصص.

ولكي يظل الفريق العامل على صلة بأفريقيا، فإن تفاعله مع منظمة الوحدة الإفريقية والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها ضروري جدا. إذ يمكن لهذه المنظمات أن تفيد الفريق العامل بخبراتها المكتسبة على الطبيعة ومعرفتها بالصراعات القائمة في أفريقيا.

وقد عملت منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة طويلا بالتعاون في الإطار القانوني لميثاق الأمم المتحدة، وقد عززت قرارات الجمعية العامة ذلك التعاون. ولا يزال التداخل الوظيفي بين المنظمتين يشكل تلاقيا مستصوبا للأفكار المتعلقة بمنع الصراعات وحلها في أفريقيا. والحقبة الجديدة من البعثات الميدانية لمجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية يمكن أن تشكل نهجا ساراً وعملياً إزاء المشاكل الأفريقية.

وعلاوة على دعم التعاون الوثيق المقترح بين الفريق والمراقب الدائم عن منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية، يؤيد وفدي تماما فكرة توجيه الدعوة من حين إلى آخر إلى ممثلين عن الجهات الأكاديمية ومجتمع المنظمات غير الحكومية لتبادل

الأفكار مع الفريق العامل. ولا يمكن للأفكار التي تتمخض عن ذلك إلاّ أن تحقق الإثراء والإنعاش، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة تعريف بعض استراتيجيات مجلس الأمن.

أما الاقتراح الذي يقضي بأن يضطلع الفريق العامل بدور في تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، فهو ليس بعيد الاحتمال بالتأكيد. إذ أن طبيعة اتساع هيكل الشراكة الجديدة وأهدافها المتوخاة تكفل للفريق دورا مفيدا في تنفيذ هذه المبادرة الأفريقية الكبيرة للتنمية الاقتصادية. لقد تبلورت فكرة الشراكة الجديدة وأُطلقت بوصفها فكرة أصيلة لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. ومن الجلي، أن الكثير من عناصر هذه المبادرة يتسق مع تطلعات ومبادئ الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لاسيما في الجوانب السياسية المتعلقة بالديمقراطية والحكم السديد. وستكون هذه العناصر التي تشكل لب المبادرة ذات أهمية بالنسبة لمجلس الأمن بلا شك. ولهذا فإن الشراكة الجديدة لا توفر أداة فحسب، بل إنها توفر مؤشرا لقياس نهضة أفريقيا أيضا.

وفيما يتعلق بالتعاون، لابد من تجنب الازدواجية بين عمل الفريق بموجب الولاية المنوطة به، وعمل الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والتداخل المرسوم بدقة بين جهود الفريقين سيحقق تعاونا مفيدا في معالجة حالات الصراع، من المنع إلى أنشطة ما بعد الصراع وبناء الثقة.

إن برنامج العمل المقترح للفريق العامل المخصص يمثل تحديا شاملا وسيحتاج إلى دعم مختلف أجهزة الأمم المتحدة لتنفيذه، خاصة عندما يكون التمويل حاسما لتنفيذ المهام المقترحة. ويعتقد وفدي اعتقادا قويا بأن تقييم حالات الصراع في أفريقيا بدون زيارات ميدانية للتقييم على الطبيعة لا يمكن أن يؤدي إلى صورة واقعية تيسر صياغة استراتيجيات واقعية. إن تعزيز بناء الثقة بين بلدان اتحاد نهر مانو وتعزيز دور الممثل الخاص للأمين العام سيتطلبان دعما ماليا على الدوام.

عند هذه النقطة، اسمحوا لي أن أهنئ مجلس الأمن على بعثته الميدانية الأخيرة إلى منطقة البحيرات الكبرى، التي زارت البعثة خلالها عددا من مناطق الصراع في المنطقة لإجراء تقييم واقعي للحالة. ويرى وفدي أن النفقات التي تكبدتها البعثة كانت في محلها تماما لأنها أنفقت في سبيل قضية نبيلة.

وهذا النوع من النفقات سينسحب أيضا على اشتراك الأمم المتحدة في مراقبة الانتخابات من المراحل التمهيدية إلى نهاية العملية. وستتطلب اختصاصات هذا الاشتراك، بالطبع، صياغة دقيقة لتجنب احتمالات ردود الفعل السلبية في البلد المضيف. ومن شأن هذا الجانب المهم سعيا إلى تحقيق الشفافية والخضوع للمساءلة في الانتخابات أن يعزز قدرة الأمم المتحدة ذاتها على إجراء تقييم سليم للانتخابات في البلد. وقد ثبتت جدوى اشتراك الكمنولث أو الاتحاد الأوروبي في مثل هذه الحالات في تقييم أداء عملية التحول الديمقراطي في البلدان التي اضطلعت فيها هاتان المنظمتان بدور المراقب.

في الختام، يود وفدي أن يكرر التهنئة لمجلس الأمن على الإبداع في شكل الفريق العامل المخصص بوصفه دليلا عمليا على التزامه بالانفتاح التدريجي والشفافية الهادفة في عمل هذه الهيئة الأساسية للأمم المتحدة. وهذه المبادرات تستحق التشجيع منا جميعا لأنها تمثل سمات حقبة جديدة. وتأمل ملاوي أن يصبح هذا الفريق سمة دائمة من سمات المجلس. ولكن، لكي يصبح الفريق العامل منتجا ومفيدا بشكل واف، ينبغي للوفود أن تضطلع بدور هام عن طريق

الدخول في حوار متواصل بشأن الصراعات في أفريقيا. ويتعهد وفدي بأن يبقى مشاركا كاملا فيما يتعلق بالفريق العامل المخصص كيما يكون تشكيله جديرا بالاهتمام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل مالي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): سيدي الوزير، يسعد وفد مالي أن يراكم، ترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن للنظر في الحالة في أفريقيا. ويقدر وفدي عاليا المبادرات العديدة لوفد سنغافورة تحت قيادة السفير محبوباني من أجل ترشيد عمل مجلس الأمن وتحقيق مزيد من الاتساق فيما يتعلق بالمسؤولية الأساسية للمجلس، ألا وهي حفظ السلم والأمن الدوليين.

إن مداولاتنا اليوم جزء من هذه الدينامية. ويسرني أن أتوجه بالشكر إلى السفير جغديش كونجول، رئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، على التقرير الذي قدمه لنا عن عمل الفريق، بدقته المعهودة.

في هذه المرحلة من النقاش، أود أن أركز على نقطتين، يرى وفدي أنهما جديرتان باهتمام خاص.

أولا، أود التشديد على أن وفد مالي يرى أن منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحسمها يتطلبان اتباع نهج شامل ومتكامل يأخذ بعين الاعتبار تعقد الأسباب الكامنة للصراعات في أفريقيا وآثارها المدمرة. وفي هذا الصدد، يثني وفدي على تحليل الأمين العام الوارد في تقريره المؤرخ ٧حزيران/يونيه ٢٠٠١ عن منع نشوب الصراعات المسلحة (S/2001/574)، إلى جانب اعتماد القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، والبيان الرئاسي المؤرخ ٣١كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/2).

ونرى في هذا الصدد أن الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات وحلها يمكن أن يفيد بقدرات منظومة الأمم المتحدة برمتها في إعداد دراسات عن علاج الأسباب الكامنة وراء الصراعات وفي إجراء هذه الدراسات. ولهذا السبب يدعو وفدي إلى تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونقول هذا لأن هاتين الهيئتين، بالرغم من تمايز دوريهما، تكمل كل منهما الأخرى حين يتعلق الأمر باتخاذ إجراءات في مجالات السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على ذلك، من المهم وضع صيغة عملية لاعتزام الأمين العام تقديم تقارير مرحلية للمجلس عن المخاطر التي تتهدد السلام والأمن الدوليين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ولا سيما المشاكل الحدودية، والاتجار بالأسلحة الصغيرة، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والمسائل المتعلقة باللاجئين، والمرتزقة، والجنود الأطفال، والقوات شبه العسكرية، والعواقب المترتبة على التفاعل بين هذه العوامل وبين الأمن.

النقطة الثانية التي أود التركيز عليها تتعلق بضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، ودوائر الأعمال التجارية. وينبغي أن نشير في هذا الصدد إلى أن منظمة الوحدة الأفريقية، فضلاً عن المنظمات دون الإقليمية من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، قد زودت مؤخراً بالقدرة المؤسسية اللازمة لأنشطة الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات، وخاصة من خلال آلياتها لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. ومما لا غنى عنه أن نقدم الدعم لتلك الآليات، ويمكن للفريق المخصص القيام بعمل مفيد في هذا الميدان.

وقد عرض السفير كيبي والسيد فال صباح اليوم بعض أفكار في هذا الشأن تلقى من وفدي تأييداً كاملاً.

وأود الإشارة إلى أن مالي قد اشتركت في هذه العملية بشيء من النجاح إبان عضويتنا بمجلس الأمن. وتطورت العلاقات بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجلس تطوراً مطرداً منذ ذلك الحين بروح من الشراكة الصادقة التي ينبغي المضي في تعزيزها وتوسيع نطاقها. ويشكل افتتاح مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا قريباً جزءاً من هذه الحركة أيضاً، وسوف تقدم مالي له كل الدعم المطلوب.

وختاماً، أود أن أعرب عن تأييد الوفد المالي لعبارات التقدير التي وجهت عن جدارة طيلة الاجتماع لمعلمي وصديقي السيد ابراهيم فال، الذي يوشك أن يتولى مهام منصبه كأمين عام مساعد، وممثل خاص للأمين العام ورئيس لمكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. ونحن نهديه أفضل تمنياتنا له بالتوفيق، ونرجو أن يحيل مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا إلى قصة نجاح حقيقية. فهو مدين لمنطقتنا دون الإقليمية وللأمم المتحدة ولنفسه بما لا يقل عن ذلك.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أثني على وفدكم وعليكم يا سيدي الرئيس لأخذكم بزمام المبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن الفريق العامل المعني بأفريقيا. ويشهد حضوركم هنا طوال اليوم بالتأكيد على التزامكم. وأود أن أثني أيضاً على صديقي السفير كونجول لمبادرته المتمثلة في إنشاء هذا الفريق العامل وتوليه رئاسته. وقد عقد الفريق عدداً من الاجتماعات. وأرى أن فكرة الإصغاء لغير أعضاء المجلس في هذا الاجتماع، ولا سيما لأصدقائنا الأفريقيين، فكرة ملائمة للغاية. وأرى أننا قد أجرينا مناقشة بالغة الثراء.

لقد تأخرت الساعة، ولن أتناول نقاطاً شديدة التحديد. فقد طُرح عدد من المقترحات الشيقة للغاية، ويقع على عاتق الفريق العامل الآن أمر اتخاذ إجراء بشأنها. وأود فقط أن أسلط الضوء على نُهُج قليلة ترى النرويج أنها هامة.

ونتفق بقوة مع العديد من المتكلمين الذين حثوا على توثيق التشاور والتفاعل والتعاون سواء ضمن نطاق مجلس الأمن أو مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية. فما الشكل العملي الذي ينبغي أن يتخذه هذا الأمر؟ تلك مسألة أرى من اللازم أن نفكر فيها. ولكني أظن من الواضح لنا جميعاً أن علينا أن نسلك هذا الطريق.

النهج الثاني الذي أود أن أسلط عليه الضوء هو ضرورة توثيق التفاعل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأرى أنه يلزمنا الأخذ بنهج عريض للغاية إزاء الصراعات في أفريقيا. فكما ذكر السفير كومالو صباح اليوم، لا يمكن تسوية هذه الصراعات بالاستعانة بأداة السلام والأمن وحدها. بل يلزم إضافة عناصر أخرى. ويلزم أن نعالج الأسباب الجذرية إن شئنا التوصل إلى سلام دائم.

ويتمثل النهج الثالث الذي أود الإشارة إليه في أن من الضروري أن نعمل على التوصل إلى حلول إقليمية. وقد أبرز هذا الأمر عدة متكلمين من بلدان غرب أفريقيا، وأراه ملائماً للمناطق الأخرى من أفريقيا أيضاً.

لديّ في الختام نقطة واحدة على وجه التحديد. لقد أشار ممثل مالي وكثير من المتكلمين الآخرين بشكل محدد إلى الدور الذي تؤديه الأسلحة الصغيرة. ولا شك في أن الأسلحة الصغيرة تؤجج هذه الصراعات، ومن ثم فإننا نحتاج حقاً إلى أن نجد طريقة للتصدي لتلك المشكلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل موزامبيق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): نهنئكم يا سيدي ونهنئ بلدكم سنغافورة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو على هذا النحو من الالتزام. فوجودكم والتفاني في العمل من جانب ممثلكم

الدائم السفير كيشور محبوباني وفريقه القدير أمر جدير باعترافنا وتقديرنا. واسمحوا لي أن أعرب باسم حكومة جمهورية موزامبيق عن الترحيب الحار بمبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة العلنية والتفاعلية عن منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

وأود أن أبدي بضع ملاحظات عامة حول المسألة المعروضة على المجلس اليوم، ثم أتناول بعض المسائل التي طلبتم إلينا يا سيدي الرئيس مناقشتها على وجه التحديد. فقد أجرى مجلس الأمن حين اجتمع يومي ٢٩ و٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ مناقشة واسعة النطاق ومثمرة بشأن الحالة في أفريقيا، زادها فضلاً حضور عدد من الوزراء والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. ونتيجة لذلك الاجتماع، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان (S/PRST/2002/2) نيابة عن المجلس، لخص فيه المناقشة وأعلن مجموعة من التوصيات فيما يتعلق بالأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة في المستقبل لتناول الحالة في أفريقيا. واقتُرح إنشاء فريق عامل مخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها من أجل القيام برصد تنفيذ هذه التوصيات. ولذلك يتسم اجتماع اليوم بالتوقيت المناسب والأهمية من حيث تقييم العمل الذي اضطلع به الفريق العامل حتى الآن.

واسمحوا لي في هذا الظرف أن أوجه صادق الشكر للسفير جاغديش كونجول، رئيس الفريق العامل المخصص، على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها اليوم عما تم إنجازه إلى الآن من أعمال. ونثني ثناء كاملاً على قيادته الرائعة للفريق ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل له في مسعاه.

وكما أشرنا في بيانات سابقة في مجلس الأمن وغيره من الأماكن، لا بد من أن يتسم التحليل الذي نجريه للصراعات في أفريقيا بصبغة شاملة وعملية تركّز على النتائج، وينبغي أن يتضمن فهماً واضحاً لأسبابها الجذرية، والجهات الفاعلة المتورطة فيها، والمسائل المعرضة للخطر من جرائها.

ولا يمكن إحراز النجاح في منع الصراعات وحلها في أفريقيا إلا من خلال اتباع نهج استباقي يستند في المقام الأول إلى الوقاية من الصراعات - استراتيجية فعالة وتطلعية النظرة وأقل تكلفة.

وتتطلب الوقاية من الصراع التصدي للأسباب الجوهرية له، وهي الأسباب التي تتلازم في أفريقيا مع احتياجات واهتمامات الشعب الملحة، بما في ذلك الفقر والتخلف الإنمائي وسوء نظام الحكم والأمراض الوبائية، والاستبعاد، ومشروعية الدولة، والانقسامات العرقية وانتشار الأسلحة. وفيما يتعلق بالأسلحة، أود أن أعرب هنا عن التأييد للبيان الذي أدلى به إبراهيم فال، الأمين العام المساعد، واقتراحاته. وأود أن أضيف أننا بحاجة إلى تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، الذي اعتمدناه جميعا في تموز/يوليه من العام الماضي، والذي رحب المجلس به.

وتنطوي الوقاية من الصراعات على وجود صلة قوية بين السلام والتنمية. ولقد أكد بحق تقرير الأمين العام عن أسباب التراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318) على هذه الصلة وقدم نهجا شاملا ومتكاملا للوقاية من الصراعات، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية. ويحدونا الأمل في أن يساعد هذا النهج على تلبية الاحتياجات الخاصة لكثير من البلدان الأفريقية، وفي هذا السياق نطالب بمزيد من التنسيق الأكثر وثاقة والمعزز فيما بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

ولا بد أن تزيد الأمم المتحدة دعمها لمبادرات السلام والتنمية التي تتخذها أفريقيا. ولقد واصلت البلدان الأفريقية بذل جهودها لبناء قدرة أفريقية على الوقاية من الصراعات وإدارتها وحلها وتحقيق التنمية.

وأصبحت بلدان أفريقية، فرادى أو من خلال منظماتها الإقليمية ودون الإقليمية من قبيل منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أطرافا فاعلة نشطة وهامة بقدر أكبر في تلك المساعي، حسبما اقترح بالفعل هذا الصباح وبعد ظهر اليوم. ويعد إنشاء آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية شاهدا على عزم القارة على تسوية الصراعات في أفريقيا.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، وقّع رؤساء دول أو حكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مؤتمر قمتهم العادي المعقود في آب/أغسطس ٢٠٠١، في بلانتاير، ملاوي، على بروتوكول لتشغيل جهاز الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بالسياسات العامة والدفاع والتعاون الأمني، وأنشأوا، مؤخرا جداً، لجنة مشتركة بين الدول للسياسات العامة والدبلوماسية لتعزيز فعالية الجهاز.

وجميع هذه المبادرات شاهد على التزام الأفارقة القوي بحل مشاكلهم والتخلص من حالة الصراعات المروعة في أفريقيا. وينبغي العناية بتدابير بناء الثقة هذه وذلك بدعم من المجتمع الدولي لضمان نجاحها.

وفشل تدابير الوقاية يوصلنا إلى حل الصراعات وإدارتها. ولكي نحرز النجاح في حل الصراعات وإدارتها، نحتاج إلى استعراض ولايات عمليات حفظ السلام والنهج التقليدي المتبع فيها. وتتطلب الصراعات الراهنة، بسبب طابعها المتعدد الأبعاد، اتباع نهج شامل ومشاركة جميع أصحاب المصالح على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق بإيجاز إلى بعض القضايا المحددة التي تثير القلق لدى وفدي. أولا، نعرب عن سعادتنا لأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخذ أيضا قرارا هاما يعرب فيه عن التزامه بدعم أفريقيا وذلك بإنشاء الفريق العامل المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات. ونتمنى أن نرى المزيد من التعاون والتنسيق بين الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في أعمالها بشأن أفريقيا ونرحب بوجود رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه الجلسة.

وثانيا، نعتقد بأن إحراز النجاح في حل الصراعات يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى فهم الصراع ذاته. وينبغي أن تتوفر لدى المشتركين في الوساطة لحل الصراع المعرفة بطبيعته وديناميته، الأمر الذي يمكنهم من إصدار أفضل الأحكام واتخاذ إجراءات فعالة وتقديم تأكيدات حاسمة لجميع الأطراف في الصراع مؤداها أنها أيضا أطراف في الحل. ولهذا نعتقد بأنه ينبغي أن يتوفر لمن يخولون بمهمة الوساطة، بمن فيهم الممثلون الخاصون للأمين العام، كافة الصفات تلك إذا أرادوا أن يتمتعوا بالثقة من جميع الأطراف وأن يعملوا بأعلى مستوى في عدم التحيز والالتزام. وفي ذلك الصدد، نهنئ سعادة السيد إبراهيم فال على تعيينه رئيسا لمكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. فهو ينتمي إلى نوع الممثلين الذين نتكلم عنهم.

وثالثا، نرى جميعا أن إنشاء مجموعات أصدقاء من أجل حالات صراع محددة مسألة مفيدة للغاية. ونعتبر أن هذه المجموعات تقوم بدور جوهري في حل الصراعات وذلك بتوفير محفل ممتاز لمناقشة ديناميات الصراع ذاته فضلا عن طرح مبادرات للسلام. وينبغي أن تكون تلك المجموعات أكثر شمولا وتمثيلا.

ورابعا، نعتقد كذلك بأن كل مبادرة للوقاية من الصراعات وحلها لا تستفيد سوى من مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والجامعات والأوساط الأكاديمية، والأطراف الفاعلة التي يمكنها أن تقدم قيمة مضافة إلى العملية، من خلال معرفتها العميقة بالصراعات ذات الصلة، فضلا عن إمكانية وصولها بسهولة في أغلب الأحيان إلى الأطراف المشتركة في الصراع.

وخامسا، نعرب عن قلقنا إزاء استمرار وجود صراعات في القارة ذات صلة بممارسة الديمقراطية حيث يشكِّل المرشحون ومؤيدوهم أغلب الأحيان في نتائج الانتخابات التي يعتقدون بأنها غير عادلة وغير نزيهة، حسبما أشير إليه في وقت مبكر من هذه الجلسة. وهذه الحالة دليل واضح على الحاجة إلى دعم نظم الحكم الجيد والمؤسسات الديمقراطية في البلدان الأفريقية. ولهذا نجد أن من الأمور الحاسمة زيادة المساعدات الدولية في ميادين نظم الحكم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك المؤسسات ذات الصلة بالعمليات الانتخابية. ومن الواضح أن الانتخابات بحد ذاتها، مهما كانت ناجحة، غير كافية لضمان الاستقرار والتقدم.

وأخيرا، لا يمكن أن يتوج منع الصراعات وحلها والتحرك نحو السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا إلا بمشاركة نشطة من الأفارقة أنفسهم. ويوجد بالفعل في أفريقيا قدرة مؤسسية، على الصعيدين القاري والإقليمي على حد سواء، على منع الصراعات وحلها.

فإذا ناقش الفريق العامل المخصص والمجلس هذه القضايا بصورة جادة، وإذا تمت متابعة النتائج، نعتقد عندئذ أنه قد تهيأت لنا فرصة أكبر للنجاح.

ولقد قيل الكثير عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. لن أستحدث أفكارا إضافية بشأن هذا الموضوع، ولكني سأذكر أهميتها بالنسبة لأفريقيا والمجتمع الدولي.

إننا نشجع الأمم المتحدة على إقامة التعاون بجميع أشكاله مع المؤسسات القارية ودون الإقليمية بحثا عن حلول دائمة للمشاكل التي تؤثر على قارتنا. وسيظل مستوى الموارد البشرية والمادية والمالية المخصصة لمساعدة أفريقيا مقياساً ضروريا لقياس مستوى الإرادة السياسية والالتزام تجاه القارة.

ونحن ندرك تمام الإدراك جهود الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والتنمية في قارتنا. وإننا نشيد بهذه الجهود، ونود أن نعرب عن امتناننا وأن نؤكد مرة أخرى تصميمنا القوي على العمل معا من أجل القضية النبيلة المتمثلة في تحقيق السلم والتنمية في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل الصومال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاشي (الصومال) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أنضم إلى زملائي في الإعراب عن عميق شكرنا لكم على ترؤس هذه الجلسة لمجلس الأمن. وهذا يدل على التزامكم الشخصي والتزام حكومتكم بالقضايا الأفريقية. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسفير محبوباني على قيادته هذا المجلس خلال هذا الشهر. وأعرب أيضا عن أسمى آيات تقديري للسفير كونجول على بذره لفكرة إنشاء فريق عامل مخصص تابع لمجلس الأمن معني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وتسويتها. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر إبراهيم فال والسفيرين كيبي وسيمونوفيتش على إسهاماتهم النيرة للغاية.

إن جلسة اليوم جاءت في وقتها لأنها تحدث في عشية ذكرى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية وعشية تحولها المقبل إلى الاتحاد الأفريقي. وبصفة أكثر خصوصية، وفي ضوء حقيقة أن الصراعات ما زالت تشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، تكتسب هذه الجلسة، بالنسبة لنا، نحن الذين نأتي من بلدان ما زالت الصراعات مستمرة فيها، بأهمية فريدة.

ونأمل أن يكون الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها أداة هامة للسعي إلى تحقيق السلم والاستقرار في مناطق الصراع في أفريقيا. وفي هذا الصدد، سنرحب بإنشاء الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع. وما من شك في أن تلك الأداة الجديدة ستمكن البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع من الانطلاق على الطريق اللازم للإنعاش والتعمير.

وإننا نعتقد أنه على الرغم من أن ولاية الفريق العامل المخصص شاملة بما يكفي لتغطية العديد من المجالات، فإنه ينبغي لها أيضا أن تشمل النطاق الأوسع لإدارة الصراعات، بما في ذلك تعزيز أنظمة الإنذار المبكر، والتبادل في الوقت المناسب للمعلومات المجمعة في مراحل الإنذار المبكر، وصنع السلم، وبناء السلم، وبناء السلم في مرحلة ما بعد الصراع ومنع تكرار حدوث الصراعات والارتداد إليها. وذلك النهج التاريخي من شأنه أن يمكن الفريق العامل المخصص من المشاركة على نحو أكثر استباقا إلى العمل في السعي إلى إدارة الصراعات في أفريقيا.

واسمحوا لي أن أقول في هذه المرحلة إن المنظمات دون الإقليمية قد نجحت في تسوية الصراعات وإدارتها. وفي ذهني عدد منها. وعلى سبيل المثال، قد اتخذ تجمع دول الساحل والصحراء تدابير لحل الصراعات والأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي تشاد ولا يزال يبحث عن حل للصراعات في السودان والصومال.

وبالمثل، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد كانت ناجحة في هذا الصدد. وينبغي الإشادة بالنجاح الذي تحقق في إنهاء الصراع في سيراليون. والتجربة المكتسبة ستكون قيمة للفريق العامل المخصص؛ ومن الأساسي الاستفادة من هذه التجارب الإيجابية بغية استكشاف ما إذا كانت تشكل نماذج مفيدة تقلد في الصراعات الأخرى. ولذلك ، فإننا نقترح أن يقوم الفريق العامل المخصص من وقت إلى آخر بدعوة قادة هذه المنظمات دون الإقليمية والشخصيات البارزة الأخرى لتتشاطر تجاربها مع الفريق العامل المخصص.

ونرى أن مما له أهمية مماثلة أن يقوم الفريق العامل المخصص على الدوام برصد المبادرات الأخرى الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية التي قد تكون متوقفة أو متعثرة؛ وهذا من أجل دراسة أسباب عدم النجاح هذا بغية منع تكرار المحاولات المتوقفة أو المتعثرة في مستقبل إدارة الصراعات في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، تحضرني عملية السلام في الصومال التي تتكفل بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والتي تؤيدها حكومتي تماما. وهناك حاجة إلى إزالة العقبات التي تعوق تلك العملية، ويمكن للفريق العامل المخصص أن يستخدم مساعيه الحميدة لإعطاء دفعة تحتاجها العملية بصورة عاجلة.

وكما يعلم الأعضاء، ينتج عن الصراعات دمار هائل للأرواح والممتلكات. وتترح جماعات كبيرة من الناس عن مواطن إقامتها. ويصبح البعض مشردين، بينما يبحث آخرون عن ملجأ في ملاذات أكثر أمنا. وينبغي للفريق العامل المخصص أن يرى على الطبيعة محنة الأشخاص الموجودين في مناطق الصراعات، وخاصة أضعف الفئات في

المجتمع: كبار السن، والنساء والأطفال. ولذلك قد يكون من المفيد للفريق العامل المخصص أن يقوم بزيارات ميدانية إلى مناطق الصراعات حيثما تسمح الظروف.

وفي برنامج عمل الفريق العامل المخصص، لم تذكر سوى بعض مناطق الصراعات. ونفهم أن هذا لا يعني استبعاد مناطق الصراع الأخرى. وفي حين أن كل الصراعات تتطلب الاهتمام الواجب، يتعين على الفريق العامل المخصص أن يحدد أولويات من بين الأولويات. والصراع في الصومال مثال حي على ذلك. وينبغي للفريق العامل المخصص أن يولي اهتماما خاصا للصراعات المنسية في أفريقيا.

ومن أجل المضي بعملية المصالحة الوطنية قدما، يحتاج الصومال إلى اهتمام غير مشروط من الفريق العامل المخصص ومن المجتمع الدولي عموما. وعلى الرغم من أننا نقدر كل الجهود التي تم الاضطلاع بها، فإن الصومال يمد يده إلى المجتمع الدولي ليطلب منه الانشغال به مرة أخرى بصوت أعلى وبشكل أنشط. ونحن من جانبنا مستعدون للتعاون مع الفريق العامل المخصص بأي طريقة يمكن أن تسارع بتحقيق السلام في كل أرجاء أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): بمناسبة هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن، أود، بالنيابة عن حكومتي، أن أشكر وزير خارجية سنغافورة وممثله الدائم لدى الأمم المتحدة على اتخاذ هذه المبادرة الميمونة المتمثلة في تنظيم مناقشة لمجلس الأمن بشأن أفريقيا. وإننا نهنئ جميع المتكلمين على بياناتهم ذات الصلة بالموضوع، والتي أسهمت بقدر كبير في فهمنا له.

لقد احتفلت رواندا من فورها بالذكرى السنوية الثامنة لحملة الإبادة الجماعية التي تعرضت لها في عام ١٩٩٤، والتي تسببت في خسائر بشرية ومادية لا حصر لها. ويود بلدي أن يقدم خبرته إلى المجتمع الدولي لتعريف العالم بالخطر الكامن في جميع فلسفات الكراهية والاستبعاد وضمان تحقيق مبدأ ”عدم التكرار“ الذي أُعلن بعد الحرب العالمية الثانية باعتباره مبدأ عالميا لجميع شعوب العالم، وذلك من خلال فلسفة الأمن الجماعي.

وحيث أننا نناقش اليوم أفريقيا، فإنني أود أن أشيد بجميع المناضلين في سبيل الحرية، وبجميع أولئك الأبطال الذين ماتوا روّادا في مجال النضال من أجل حرية وكرامة شعوبهم. إن أفريقيا لم تفقد أبناءها وبناتها فحسب، بل عانت أيضا من الإذلال البشع والخسائر المادية الضخمة نتيجة النهب المنظم لمواردها الطبيعية من دون تعويضها عن ذلك. لذلك، فلا ينبغي لأفريقيا أن تتحمل وتعاني وحدها عواقب التاريخ واجتياز العهد الاستعماري.

وحيث أننا نعقد مناقشة موضوعية عن أفريقيا. فلعلّنا نتساءل: أي أفريقيا تلك التي نناقشها؟ فهناك أكثر من أفريقيا واحدة تشكل مختلف جوانب أفريقيا الطبيعية التي ترسمها الخرائط أو أفريقيا الطبيعية التي نُحلّق فوقها بالطائرات. ونحن إذ نذكّر بالطريقة التي تم بها تقطيع أفريقيا إلى شرائح، يمكننا من ثم أن نناقش مسألة تعدد أفريقيا: فهناك أفريقيا الاسترقاق، وأفريقيا الاستعمار القديم، وأفريقيا الاستعمار الجديد، وأفريقيا السوداء، وأفريقيا البيضاء، وأفريقيا الفصل العنصري، وأفريقيا القبائل والأعراق المختلفة، وأفريقيا الكراهية والاستبعاد، وأفريقيا ”البانتو“، وأفريقيا الأسطورة، وأفريقيا العسكر والانقلابات، وأفريقيا الميليشيات والتمرد، وأفريقيا القوميات والوطنية الجامحة، وأفريقيا الشياطين والأرواح الشريرة، وأفريقيا الأميَّة والأميَّة الوظيفية، وأفريقيا الفقر والفقراء والبؤس والبؤساء، وأفريقيا

الماس والذهب الأسود والأصفر، فكل هذه الأفريقيات قائمة. ولكن هناك أيضا أفريقيا نكروما، وأفريقيا لومومبا، وأفريقيا بن بلا، وأفريقيا عبد الناصر، وأفريقيا أم نيوبي الكاميروني، وأفريقيا سيكوتوري، وأفريقيا مانديلا. ولُحسن الحظ أن أفريقيا هذه موجودة أيضا وقائمة في وعينا.

إن أفريقيا التي نناقشها اليوم هي أفريقيا المبتلاة بالجهل، والفقر المدقع، وسوء الحكم، والانقلابات العسكرية، والمناورات، والصراعات، والنفوذ الغربي وغيره. ماذا يمكننا أن نفعله كي ننتشلها من هاوية الاسترقاق والاستعمار المظلمة التي وقعت فيها؟ وكيف يمكننا اليوم أن نقول إن مناقشة الرق والاستعمار في أفريقيا هو أمر لم يعد له علاقة بالواقع على حين أن عواقبها المفجعة لا تزال قائمة في أفريقيا، وعلى حين أن أضرارهما لا تزال تعيث فسادا إلى اليوم؟ ولا بد من الإفصاح عن كل الأضرار التي سبَّبها الرق والاستعمار للقارة الأفريقية.

إن الصراعات التي تخرِّب أفريقيا لها أسباب عميقة معظمها متصل بالاستعمار القديم وآثاره المدمِّرة، وكذلك الاستعمار الجديد الذي أعقب الفترة المسماة فترة الاستقلال السياسي للبلدان الأفريقية في ستينيات القرن العشرين. فمنذ ذلك الحين، فإن كل بلد أفريقي حاول تنظيم استقلاله السياسي والتمتع به بحق، وجد أمامه عوائق مباشرة أو غير مباشرة وضعها الاستعماريون الجُدد وحلفاؤهم بوساطة بعض الهيئات الدولية. ماذا يمكن فعله والاستعمار الجديد لا يزال خفيّا ويرتدي ثياب الحملان، وعندما يتمثل هذا الثوب أحيانا في الأمم المتحدة، مما يعوق أفريقيا ويمنعها من أن تُولد من جديد، بعيدا عن كل الشعارات؟

فلأول مرة في تاريخ قارتنا وقعت فيها إبادة جماعية، وقد وقعت هذه الإبادة للأسف في رواندا. وقد فرَّ مدبّرو هذه الإبادة ومنفذوها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليه ١٩٩٤ تحت غطاء العملية التي شملت ما يسمى بمنطقة الفيروز. ومن هنالك واصلوا هجماتهم على رواندا وتذبيح الأبرياء. وقد اضطلعت حكومة رواندا بمسؤوليتها وحاربتهم في عقر ملاذاتهم الكونغولية. ولولا الدعم العسكري، والسياسي، والمادي والمالي الذي تلقته قُوى الإبادة هذه من جمهورية الكونغو الديمقراطية وحلفائها، لأمكن للجيش الرواندي منذ مدة طويلة أن يجد حلا للمشكلة.

ما هي الأسباب الكامنة وراء صراع البحيرات الكبرى؟ ومَن الذي يحرك خيوط هذا الصراع؟ ولماذا يستمر هذا الصراع؟ ومَن يكمن خلف الستار؟ ولماذا انتشرت روح الإبادة الجماعية من خلال منطقة البحيرات الكبرى بأسرها، أمام أعيننا ونحن نقف جميعا موقف العاجز الذي لا حول له ولا قوة؟

وفيما يتعلق بالإبادة الجماعية في رواندا، فإنه بناء على طلب مجلس الأمن، قامت لجنة التحقيق المستقلة التي ترأَّسها رئيس وزراء السويد السابق كارلسون، بتقديم تقرير إلى المجلس، وقد حدد ذلك التقرير المسؤوليات عن المأساة الأفريقية – الرواندية، وأوصى بإنشاء برنامج خاص لمساعدة رواندا مساعدة اقتصادية واجتماعية في فترة ما بعد انتهاء حملة الإبادة الجماعية. لماذا لم يتم تنفيذ هذه التوصية التي تقف بجانب عضو محتاج من أعضاء الأمم المتحدة؟

وأود أن أغتنم هذه المناسبة للترحيب بالتقرير الذي قدمته مؤخرا بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى منطقة البحيرات الكبرى، والذي أقر بصحة المخاوف الأمنية لرواندا. ونحن نذكّر بأن القوات الرواندية الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية موجودة هناك لسبب واحد لا غير، هو المشاكل الأمنية لرواندا وشعبها. وأود كذلك أن أعيد تأكيد التزام حكومتي بتأييد جميع أحكام اتفاق لوساكا، والتزامها

بسحب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية متى تمت تسوية مسألة نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج وإعادة التوطنين. وقد أشاد ممثل بنغلاديش صباح اليوم إلى انسحاب قوات ناميبيا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، علما بأن الوجود الناميبي كان مجرد وجود رمزي. وناميبيا ليست لها حدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وليست لها مشاكل أمنية معها ولذلك فهي غير معنية ببرنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، وهو ما يُعد أحد الشروط الضرورية لانسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ختاما، أود أن أهنئ أخانا وصديقنا إبرهيم فال، الأمين العام المساعد، على مهامه الجديدة. ونحن نتمنى له كل النجاح.

الرئيس: المتكلم التالي المدرج اسمه على قائمتي هو ممثلة كوستاريكا. وإني أدعوها للجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة تشاسول (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): إسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، برئاستكم التي تستحقونها تماما للمجلس، لشهر أيار/ مايو. إن كوستاريكا تقدر العمل الذي قامت به سنغافورة خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية باعتبارها عضوا غير دائم في هذا الجهاز. ولقد لاحظنا قيادة السفير محبوباني والدور البناء الحاسم الذي يقوم به وفده. ونحن نعتقد أن عمله يبين بوضوح أهمية وجود بلدان صغيرة في هذا الجهاز لضمان فعاليته ومشروعيته.

إننا نرحب بعقد هذا الاجتماع التفاعلي بشأن عمل فريق العمل المخصص لمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا كفرصة لإجراء تبادل صريح للآراء مع رئيسه، السفير جغديش كونجول، وسائر أعضاء مجلس الأمن. ونحن ممتنون أيضا للرسالة المؤرخة ١٣ أيار/مايو التي بعث بها السفيران محبوباني وكونجول، بإرساء مبادئ توجيهية واضحة لهذه المناقشة. وتلك الوثيقة المفيدة، التي ساعدتنا على تركيز بياناتنا وعلى تحديد محتويات المناقشة، سابقة صحيحة ينبغي الأخذ بها.

إن كوستاريكا تؤيد تأييدا تاما مراقبة الأمم المتحدة للعملية الانتخابية في أفريقيا. ونحن نعترف بأن هذا النشاط ييسر التسوية السلمية لصراعات مختلفة، ليس في أفريقيا وحدها، وإنما في كل القارات أيضا. ويكفي أن نذكر بأمثلة السلفادور، وكمبوديا، وكوسوفو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أدت الأمم المتحدة دوراً لا غنى عنه في إعداد وتنسيق الانتخابات التي أجريت في أعقاب انتهاء صراعات مسلحة في تلك البلدان.

ومع ذلك، يجب أن نكون واقعيين بشأن هذه المهمة. الديمقراطية لا يمكن أن تبنى في يوم واحد. ووجود آليات انتخابية لا يضمن وجود الديمقراطية الحقيقية التي هي عملية مستمرة طويلة الأجل تتطلب جهودا مستمرة للتنسيق والاتفاق، واحترام إرادة الأغلبية وحقوق الأقليات والتفاهم والتفاوض. والديمقراطية الحقيقية لا توجد إلا داخل ثقافة احترام متبادل مزدهرة، وعندما يتوفر قبول عام لا لوجود المبادئ والأهداف المشتركة فحسب، بل أيضا للاختلافات المشروعة بين وجهات النظر والطرق القانونية للمعارضة.

إن الأمم المتحدة يمكنها أن تتعاون في عقد انتخابات حرة ونزيهة في حالة ما بعد انتهاء الصراعات بثلاث طرق. أولا، يمكن للمنظمة أن تتعاون بشكل مباشر في إعداد وإجراء الانتخابات. وخبرتها في هذا المجال كبيرة، تتراوح بين توفير الأمن للمراكز الانتخابية وإعداد الأدوار الانتخابية. ثانيا، يمكن للأمم المتحدة أن تتعاون في تجريد

العملية الانتخابية من السلاح بغرض تجنب الاحتيال، وتخويف الناخبين والعنف خلال عملية التصويت. وبلوغا لهذه الغاية، من الضروري تسريح ونزع سلاح المقاتلين السابقين. وثالثا، يمكن للمنظمة أن تساعد الزعماء السياسيين على احترام نتيجة العملية الانتخابية. وتحقيقا لهذا، من الأساسي أن تنشأ آليات مؤسسية لضمان شرعية الانتخابات ولتوفير الحلول السياسية للخلافات الأيديولوجية، والسياسية. وهذه المهام تتطلب الإعداد والتنفيذ المتأنيين. ومشاركة الأمم المتحدة خلال المرحلة الانتقالية حاسمة في هذا الخصوص.

علاوة على ذلك، ينبغي ألا تكون المساعدة في العمليات الانتخابية ومراقبتها قاصرة على المراحل الأولى من الانتخابات في فترة ما بعد الصراع، بل يجب أن تمتد خلال فترة التعزيز الديمقراطي. وإجراء عملية انتخابات واحدة لا يدل على العودة إلى الأوضاع الطبيعية. بل على العكس من ذلك، إنه ليس سوى الخطوة الأولى نحو وجود ديمقراطي. وللأسف فإن المجتمع الدولي يعتبر، في كثير من الحالات، أن عمله قد انتهى بمجرد إجراء الانتخابات الأولى. ولقد بينت التجربة خطأ هذا الاستنتاج.

إننا نعتقد بأن الأمم المتحدة ينبغي أن توفر المساعدة لتعزيز الديمقراطية على أساس مستمر. ومنظمتنا ينبغي أن تعزز، على حد سواء، دعم الآليات الاجتماعية والسياسية التي تعزز المنافسة الحرة عن طريق انتخابات مرحلية، وأيضا الشفافية، والحكم المسؤول المفتوح. وينبغي أن تعزز انتشار وتعميق الديمقراطية في كل مجالات المجتمع. ومن الضروري، بالتوازي مع هذا، ضمان أن العملية الديمقراطية لا تشوه أو تفسد بواسطة زعماء يثيرون الخلافات من أجل تعزيز طموحاتهم الخاصة على حساب مصالح المجتمع.

وفيما يتعلق بالتنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، نرى أن من الأساسي تحسين أنشطة كل جهاز في منع الصراعات وحلها في القارة الأفريقية. إن ولايات كل منها تضطر كلا منها على اتخاذ تدابير وتوصيات محددة لتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية للقارة. ومع، ذلك يجب ألا ننسى أن هذين الجهازين لهما مزايا واختصاصات مميزة.

إن لمجلس الأمن ولاية صون السلم والأمن الدوليين في وجه النزاعات السياسية والقانونية والتهديدات المسلحة للسلم. أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فمهمته تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاحترام العالمي لحقوق الإنسان. وبقدر قيام كل جهاز بمهامه كاملة، فإن جهود كل منهما ستعزز جهود الآخر وتسفر عن النتائج القصوى. وإذا لم تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاحترام التام لحقوق الإنسان، فإن السلام الدائم لن يتحقق في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، عندما تظل الصراعات المسلحة دائرة، يكون من المستحيل أن تتحقق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في القارة. ولهذا يكون من المرغوب فيه زيادة مستوى التعاون بين الجهازين، وبالتالي، تنفيذ المادة ٦٥ من الميثاق تنفيذا فعالا.

لذلك يبقى السؤال: كيف نعزز تلك العلاقة المتداخلة. في السنوات الأخيرة، اتُّخذت مبادرات مختلفة للسماح لبعض أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحضور اجتماعات مجلس الأمن، والعكس صحيح. وفي العام الماضي، طُرح اقتراح بعقد اجتماع عام للجهازين، على قدم المساواة، ولكنه لم ينجح. ولو نفِّذ هذان الاقتراحان لتحسن الاتصال بين الجهازين، وإن كان ذلك لا يضمن، بحد ذاته، تنسيقا أفضل لأنشطتهما التشغيلية. ومما يؤسف له أن

الاكتفاء بتبادل المعلومات أو تنسيق أنشطة مطورة بشكل مستقل ليس كافيا.

وبغية تطوير تعاضد حقيقي بين جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، فإن أنشطتهما يجب أن تنسق منذ اللحظة التي توضع وتقترح فيها. ويجب وضع استراتيجية مشتركة ومفصلة تتكامل فيها أنشطة كل جهاز مع أنشطة الجهاز الآخر. والقرارات لا يجوز أن يستمر اعتمادها بطريقة منعزلة.

وعلينا أن نُنشئ إطارا يمكن لأعضاء الجهازين من خلاله أن يقيِّموا بصورة مشتركة الحالة في أفريقيا من جميع جوانبها، كما يمكنهم العمل معا على وضع استراتيجية مشتركة استجابة لها. علاوة على ذلك، ينبغي لأعضاء مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقيّموا مع ممثلي الأمانة العامة الأنشطة التي يضطلع بها الجهازان بالفعل في أفريقيا. وينبغي لهم بعد ذلك أن يقرروا ماهية التحسينات المطلوب إجراؤها على الأدوات والآليات القائمة. وجوهر الأمر أن المطلوب فترة من التفكير الجاد، والرؤيا ذات الأمد البعيد، والنقد البنّاء، والجهود الحقيقية المشتركة. ونعتقد أن إجراء سلسلة من الحلقات الدراسية أو المعتزلات الدورية للجمع بين ممثلي الدول الأعضاء لكلا الجهازين والأمانة العامة من شأنه أن يكون خطوة أولى في ذلك الاتجاه.

وينبغي ألا نخدع أنفسنا بالتفكير في أن قيام تعاون أكبر بين الجهازين سيحسّن بصورة آلية فعالية الأمم المتحدة في تعزيز السلم والتنمية في أفريقيا. فالمشكلة الحقيقية ليست انعدام التنسيق بل انعدام الموارد وانعدام الأهداف الواضحة والولايات المحددة.

وإذا لم يجر تخصيص الموارد الاقتصادية والتقنية والبشرية، وإذا لم يتوفر الدعم السياسي الذي لا غنى عنه، لا يمكن لحفظ السلام في أفريقيا أن يكون فعالا. ولا يسع المرء أن يبني السلام إن لم يتصد لأسباب الصراع الكامنة. وتطوير الديمقراطية لا يتطلب إنشاء آليات انتخابية فحسب، وإنما أيضا عملية طويلة من غرس ثقافة ديمقراطية في النفوس.

ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إن لم تتوفر الموارد الضرورية للتنمية الاقتصادية، والتخفيف من حدة الفقر والبطالة، وبدون إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، والتنمية الاجتماعية تقتضي تضمينها حقوق الإنسان بوصفها المبدأ التوجيهي للسياسة الوطنية. فالمهمة ضخمة وتستدعي الدعم الثابت والراسخ من المجتمع الدولي بأسره.

إن مشكلة انعدام التنسيق لا تقتصر على العلاقات بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بل يمكن إيجادها في جميع مساعي المجتمع الدولي التي يحاول فيها مختلف الأطراف الرئيسية منع الصراعات أو حلّها. ولقد رأينا في بعض الأحيان كيف أن البلدان التي لها تأثير على الأطراف، وشتى المنظمات الدولية، ومختلف مجموعات الوسطاء، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية تعمل على تعزيز مبادرات يتناقض بعضها مع بعض أو تكون زائدة عن الحاجة. وفي مجال المساعدات الإنسانية الطارئة، يمكن للمرء أن يجد بعض المشاريع التي تفيض مواردها في حين يمكنه أن يجد مشاريع أخرى مهملة تساويها أهمية. ومما يفاقم تلك الصعوبات ازدواجية الولايات والتنافس على الموارد والنفوذ وتعدد الأهداف السياسية.

وثمة حل ممكن لمسألة التنسيق يكمن في إنشاء مجموعات من البلدان الصديقة. ولكن تلك أداة لا يمكن استعمالها إلا إذا كان عدد الأطراف الرئيسية صغيرا، وإذا كان لدى تلك الأطراف الرئيسية درجة عالية من الالتزام السياسي، وإذا كانت مصالحها تتلاقى عموما. وإذا لم تتوفر تلك الشروط، فإن هذه الآلية لن تفلح. علاوة على ذلك، ينبغي لمجموعات الأصدقاء ألا يحلّوا أبدا محل مجلس الأمن

بوصفه المركز الرئيسي لصنع القرار بالنيابة عن المجتمع الدولي.

ومن ناحية أخرى، فإن زيادة سلطة الممثلين الخاصين للأمين العام قد تحل بعض المشاكل التنسيقية. وأنجح الممثلين الخاصين هم أولئك الذين عملوا بوصفهم وسطاء بين الأطراف الفاعلة الدولية التي لا حصر لها، والذين كان بوسعهم أن يوجهوا مختلف الجهود في الميدان. ونعتقد أنه ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الوظيفة للممثل الخاص. لكننا ندرك أن ما يعوق هذه المهمة هو انعدام التنسيق بين العواصم والتنافس والتناحر بين الأطراف الفاعلة والهيئات المختلفة. ولن يكون بإمكان الممثلين الخاصين أن ينسقوا الأنشطة الدولية بشكل فعال إلاّ عندما تسلم الأطراف كافة وبشكل فعال بسيادة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع الصراعات وحلها، وعندما تخضع تلك الأطراف مصالحها الضيقة للاستراتيجيات والأهداف التي يعتمدها المجلس.

وبالنظر إلى الآثار المروعة للصراعات المسلحة على الشعوب الأفريقية، فإننا نؤمن بضرورة منع تلك الصراعات قبل نشوبها. وذلك يتطلب جهدا مستمرا ومتواصلا من الشعوب الأفريقية ذاتها ومن قادتها، بغية تهيئة مناخ من الاحترام المتبادل ونبذ العنف. ولا غنى عن ضمان الظروف المعيشية الكريمة لكل سكان القارة بغية تلبية احتياجاتهم الأساسية، وضمان احترام حقوقهم الأساسية وتمكينهم من حل خلافاتهم بطريقة ديمقراطية. والمطلوب هو انتهاج سياسة حازمة لتعزيز السلطات المدنية والحد من الإنفاق على الأسلحة وإعادة توجيه الإنفاق العسكري إلى التعليم والرعاية الصحية والإسكان والاستثمار الاجتماعي.

واليوم، نرى دلائل إيجابية على مستقبل أفضل لشعوب أفريقيا. وقد شهدنا نهاية بعض الصراعات المسلحة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والاحترام المتزايد لحقوق الإنسان والشرعية الديمقراطية. ويتزايد نشاط القادة الأفريقيين يوما بعد يوم في مجال منع وحل الصراعات التي تعصف بقارتهم في الوقت الذي يتجهون إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبهم. وعلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن التزام بتقديم الدعم الكامل لهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل إثيوبيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يتقدم بالشكر إلى الرئاسة السنغافورية على عقد هذه الجلسة. ولا أظنها مصادفة أن تحتل أفريقيا مكانة متقدمة في جدول أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة سنغافورة. وهذا يعود إلى الاهتمام الذي توليه سنغافورة لمشاكل أفريقيا. إن حضوركم، سيدي الرئيس، يؤكد ذلك. وشأني شأن بعض من تكلموا قبلي في هذا الموضوع، أود أن أقول إن لديكم فريقا ممتازا هنا في الأمم المتحدة. ويقود السفير كيشور محبوباني هذا الفريق باقتدار. ويود وفدي أيضا أن يشكر رئيس الفريق العامل المخصص لمنع الصراعات في أفريقيا وحلها، السفير جاغديش كونجول، على ما قام به من عمل رائع، وهو ما أدى إلى انعقاد جلسة مجلس الأمن اليوم تحديدا.

كما أرحب بوجود رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير سيمونوفيتش، والسفير كيبي ممثل منظمة الوحدة الأفريقية، وصديقي العزيز إبراهيم فال، الأمين العام المساعد، الذي أتمنى له التوفيق في مهمته الجديدة في داكار.

وعلى غير العادة، أود أن أشكر كل أعضاء مجلس الأمن الذين مازالوا مثابرين وباقين معنا إلى ما بعد الساعة

التاسعة مساء. كما أود أن أشكر المتكلمين الباقين على القائمة. وأود بصفة خاصة أن أشكر السفيرين اللذين بقيا معنا – السفير والممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، وسفير النرويج حتى لحظات مضت. إنهما يستحقان شكرا خاصا، على الأقل من وفدي، على بقائهم معنا.

ليس لدي بيان معد سلفا، وإلا لعممناه عليكم. وبعد أن استمعت إلى بيانات عديدة أوافق تماما على البيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا. وبذلك يكون بيان جنوب أفريقيا بيان إثيوبيا الرسمي. وسأقتصر على إضافة بضع نقاط عليه.

لقد أشارت المملكة المتحدة إلى الدروس المستفادة. وسوف أعرض بإسهاب الدروس المستفادة والأمور التي نشعر، نحن الوفد الإثيوبي، بأنه ينبغي للمجلس وسائر الأعضاء أن يبحثوها حقاً. قد يكون بعضها غير مستحب للمجلس، ولذلك تحملوني.

تكلم الكثيرون بشكل إيجابي جدا عن الحل الناجح للصراع الإثيوبي – الإريتري. نحن سعداء جدا باتفاق السلام الذي تم التوقيع عليه في الجزائر وبقرار لجنة الحدود، الذي قبله كلا البلدين. هذا أمر إيجابي جدا. ولكن إذا عدنا لنسأل عما إذا كان من الممكن في الماضي منع نشوب هذا الصراع؟ فالإجابة بنعم طبعا. ولا أريد أن أدخل في نقاش حول هذا الموضوع. وحيث أني لا أرى أصدقائي الإريتريين هنا فلن أتطرق لهذا الموضوع. ولكن كان من الممكن منع نشوب هذا الصراع. وفي رأينا أنه كان ينبغي لدور المجلس أن يكون أكثر قوة في مساندة دور منظمة الوحدة الأفريقية، التي اتخذت خطوة موحدة جيدة جدا من خلال آليتها لحل الصراعات. ولكن لم تُدعم في البداية. لم تحصل منظمة الوحدة الأفريقية، المنظمة الإقليمية، على المساندة الكاملة والقوية من المجلس. وأقول إنه كان بإمكان المجلس أن يمنع هذا الصراع؛ الصراع الذي يشير الجميع الآن إلى الحل الناجح له.

وتتعلق الدروس الأخرى المستفادة بالتنسيق من جانب الأطراف الخارجية المؤثرة. وهذا أمر مهم جدا. ولقد أشار بعض الأعضاء أيضا إلى ذلك. وفيما يتعلق بالتنسيق أو عدمه، كما أشارت بعض الوفود، مثل وفد جيبوتي، فإذا كان لدينا تنسيق جيد فلأن الأمر ينطوي على مصالح دولة كبرى. هذا أمر مؤسف، ولكن هذا هو الواقع. وفي سيراليون، التي كانت تدعمها المنظمة الإقليمية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حققنا نتيجة إيجابية وسعيدة. إنني أهنئ أشقائي وشقيقاتي في سيراليون على انتخاباتهم الناجحة.

وفي حالات أخرى لم يكن فيها الأمر كذلك، مثل الصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لم تُحل الصراعات. هناك أطراف كثيرة مؤثرة ومبادرات متعددة. وهذه نقطة أخرى أود أن أذكرها. ينبغي أن نتفادى كثرة المبادرات من أطراف مختلفة، بعضها ينطلق من مصالح مختلفة أو متضاربة. وأحيانا يغض المجلس البصر عن ذلك وينأى بنفسه، إلا إذا دفعته مصلحة قوية إلى الانخراط. وسوف يبقى بالطبع جميع الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس معنا هنا حتى ولو كانت الساعة التاسعة مساء، هذا إذا كان الأمر قيد النظر ذا أهمية كبرى لهم.

المجلس يفرض جزاءات. وأنا لا أقصد هنا الجزاءات الاقتصادية فحسب، بل الجزاءات بصفة عامة. وهذا أمر سليم إذا كانت الجزاءات مفروضة لأسباب وجيهة. ولكن ينبغي ألا يفرض المجلس جزاءات ما لم يضمن متابعتها، لأن الجميع سيتجاهلونها في هذه الحالة. وهذا هو ما يحدث في حالة جزاءات الأسلحة، وتوجد أمثلة أخرى عديدة يمكن الاستشهاد بها.

ينبغي للمجلس أن يتحرك عندما يكون طرف قد أخطأ بشكل واضح. ويقول لنا تقرير الإبراهيمي عن حفظ السلام أن أحد الدروس المستفادة هو أنه ينبغي تسمية الأشياء بأسمائها. والمجلس لا يفعل ذلك في بعض الحالات، مما يساعد على استمرار الصراعات. والذي يحدث أحيانا هو أن المجلس ينحاز في مواقفه، فينحاز حتى في تحديده لمن هم أطراف الصراع ومن يتم إقصاؤهم. وفي حالات يكون فيها مرتكب الجرم واضحاً، مثل حالة يونيتا في أنغولا، لم يتم عمل أي شيء. وتوجد الآن ظروف أخرى نأمل أن تساعد في حل تلك المشكلة.

لقد تم التشديد على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي. إننا نرحب بالتوجه والتعاون الجديدين الناشئين بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتوجد أيضا حاجة إلى تنسيق قوي جدا بين مختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وهو غير موجود. ولم يكن موجودا قبل الصراع وأثناء الصراع وبعد الصراع.

أختتم كلمتي بتقديم توصية واحدة. شيء جيد أن يزور المجلس أحيانا بلدانا ومناطق بها صراعات. ولابد من الاستمرار في هذه الممارسة، هذا من وجهة نظر وفدي. إلا أن وفدي يود أيضا أن يوصي بأن يعقد المجلس جلساته أحيانا بعيدا عن المقر في نيويورك. وكان المجلس قد فعل ذلك في مناسبتين. الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ في أفريقيا، داخل مقر منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا. والمرة الأخرى - ما لم أكن مخطئاً - في العام التالي، في عام ١٩٧٣، في بنما. إنها ممارسة جيدة. وأعتقد أنها ستعطي المجلس أيضا منظوراً داخلياً على أماكن غير نيويورك. وربما ينبغي أن يعقد المجلس هذه الجلسات عندما يكون الطقس قارس البرودة في نيويورك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوكري – كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد جمهورية أفريقيا الوسطى بجدول الأعمال المقترح، ونود أن نتشاطر مع المجلس جزءا من تجربتنا المتواضعة.

أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم لهذا الشهر. إن وجودكم هنا لدليل على تعاطف بلدكم، سنغافورة، مع قضية التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال حل الصراعات هناك واهتمامه بها. كما أود أن أشكر السفير لافروف ممثل الاتحاد الروسي، الذي أدار أعمال المجلس خلال الشهر الماضي باقتدار شديد.

إنني أقدر إدارة هذا العمل لأنه عمل تفاعلي ويعزز عزم الأعضاء وغير الأعضاء على إيجاد حلول للقضايا الصعبة التي تواجه أفريقيا.

يعرب وفدي عن ارتياحه للعروض الزاخرة بالبيانات التي قدمها السفير كونجول، رئيس الفريق العامل المخصص لمنع الصراعات وحلها في أفريقيا، والسفير كيبي من منظمة الوحدة الأفريقية والسفير سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أن بيان السيد إبراهيم فال، الأمين العام المساعد، الزاخر بالأفكار المتعمقة، يمكن أن يؤدي إلى زيادة التنسيق بين مجلس الأمن والفريق العامل بغية التصدي لبعض القضايا الجديدة بحل عادل ودائم.

تواجه أفريقيا مشاكل كبيرة شديدة التعقيد يتطلب حلها الملائم اتباع نهج متكامل وشامل. وأيا كانت الأزمات، فإن المشاكل تبقى نفس المشاكل وهي الفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، واللاجئين، والجفاف والمجاعة.

ومن دواعي التشجيع إلى حد كبير أيضا ملاحظة أن القادة الأفريقيين أنفسهم هم أول من يبادر بعمل شيء ما لدى ظهور التوتر واندلاع الصراع. لقد كان بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، مسرحا لأزمات متكررة في السنوات الماضية. وكان أول بلد في القارة الأفريقية يحظى باهتمام كبير من جانب القادة الأفريقيين، وكان هذا بمثابة إعادة تطمين إلى حد كبير. إن إنشاء وانتشار قوة مشتركة بين الدول الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي، ثم إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأخيرا، مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ساهمت يقينا في تحسين حالة الأمن.

ونعرب عن الشكر لجميع البلدان الأفريقية، والدول الصديقة في قارات أخرى، والاتحاد الأوروبي، وهيئات الأمم المتحدة، وهيئات منظمة الوحدة الأفريقية، القريبة والبعيدة، التي ساعدتنا في ترسيخ الوحدة الوطنية مجددا بصورة تدريجية. غير أني أعتقد بأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لم تنفذ ولايتها تنفيذا تاما. وبالرغم من أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أبدت رغبتها في تمديد ولاية البعثة، فإن تراجعها السريع ترك الانطباع بالافتقار إلى الثقة وهو ما لمسه المجتمع الدولي. لماذا انسحبت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بالرغم من انعدام الاستقرار السياسي، وبالرغم من أنه ما زال يتعين عمل الكثير في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؟ لقد كانت جمهورية أفريقيا الوسطى، المريض الذي لا يزال في مرحلة النقاهة عندما غادر الطبيب الغرفة.

لقد عقد اجتماع خاص معني بالتعاون مع جمهورية أفريقيا الوسطى في أيار/مايو ٢٠٠٠، تم فيه قطع بعض الوعود بتقديم معونة خارجية. وتكررت المطالبات بتشغيل البرامج التي توقفت. ومرة أخرى، كان تقديم المعونة الخارجية الموعودة مسألة يرثى لها، تماما في الوقت الذي كانت فيه جمهورية أفريقيا الوسطى تحرز تقدما. والسؤال لا يزال قائما: هل بالمستطاع تنفيذ برامج وطنية بينما يحاول البلد الفتي أن يخرج من تحت الأنقاض؟

وعلى سبيل المثال: هل بالمستطاع تنفيذ برنامج للتسريح خلال فترة السعي إلى السلام الانتقالية - أي، فيما بين نهاية الصراع وبداية التنمية؟ لقد مر عام تقريبا، منذ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠١، عندما جرت محاولة انقلابية في بانغي، هددت بدورها الحياة العادية. والبلدان الأفريقية هي التي أظهرت مرة أخرى قلقها.

ويرجع الفضل في استعادة السلام بصورة تدريجية إلى الدول الأعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء. لقد تكلم الرئيس بالنيابة للدول الأعضاء في الاتحاد باستفاضة كبيرة. وينبغي أن يدعم مجلس الأمن إجراءات هذا التجمع.

اجتمعنا هنا للتفكير بشأن العمل الذي ينبغي أن يقوم به الفريق العامل المخصص. إنه يعمل بنجاح ولديه برنامج مكثف. والشيء الذي نتوقعه منه هو أن يضطلع بعمل ملموس في إطار شتى قرارات مجلس الأمن بشأن الصراعات الأفريقية. من الواضح أن القضايا الأفريقية تضم بنودا كثيرة مدرجة في جدول أعمال المجلس. ولقد أثارت أصوات أكثر فصاحة مني في هذه القاعة مسألة تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وبالنظر إلى أزمة أفريقيا الوسطى كمثال، لدينا انطباع بأن المجلس بدأ يشعر بالتعب من هذا الصراع، بالرغم من أنه بذل جهودا كبيرة لإنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لأداء هذه المهمة، ولكن تم إلغاؤها بسرعة بالرغم من أن الحالة على أرض الواقع كانت محفوفة بالمخاطر.

دولة تعيش في مرحلة ما بعد الصراع لا تعني أنها دولة تنعم بالسلام. إن إعادة إقرار السلام عملية بطيئة تستغرق وقتا طويلا بخطى أكيدة. وأود أن أعرب عن الشكر

لجميع المتكلمين ولكل من تكلم عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين لم تكن خبراتهم مقنعة جدا. إن مشاركة المنظمات الإقليمية في الصراعات، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تتسم بأهمية كبيرة. وينبغي ألا ننسى تأثير المنظمات غير الحكومية، التي ما فتئت بشكل متزايد تضطلع بدور الوسيط في الأزمات الوطنية.

العمل الذي يقوم به الفريق العامل المخصص، وهو ما ننظر فيه، يجب استخدامه كعامل حفاز لعمل شتى الأفرقة المخصصة المنشأة في شتى الأماكن لإيجاد حلول للأزمات الأفريقية. نحن لا نريد فريقا عاملا آخر يقوم بنفس الأعمال التي تقوم بها برامج أخرى. الفريق العامل هذا، الذي سيعمل بالتوافق مع مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع منظمات إقليمية ومنظمات دون إقليمية أخرى، ينبغي أن يكون قادرا على تحديد الأولويات والآجال النهائية. وأخشى من وجود بعض الأخطار المتمثلة في تداخل الأعمال والأهداف، ولكن وفدي يعتقد بأن هذا الفريق الجديد قد يحقق تغييرا نحو الأحسن بالمقارنة بأفرقة أخرى أنشئت فيما سبق. وينبغي أن تكون الشفافية واليقظة مصدرين رئيسيين من مصادر القوة. ولا يجوز لأي منظمة إقليمية أن ترفض التعاون مع هذا الفريق. وسيؤدي العمل الذي سيقوم به الفريق دورا حاسما لتسهيل الاستماع إلى أصوات البلدان التي تواجه صراعات.

وسيعمل وفدي بالتعاون الوثيق مع الفريق العامل المخصص، الذي نعتقد بأن إنشاءه يحظى بترحيبنا جميعا. ونؤيد تأييدا تاما برنامج عمله والدور الذي سيواصل مجلس الأمن القيام به في هذا الصدد.

قبل أن أختتم كلمتي، أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد إبراهيم فال وأشجعه وأتمنى له النجاح في مهامه الجديدة في الأشهر المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدي ملاحظاته الختامية، أعطي الكلمة لسعادة السيد جغديش كونجول.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، بما أنك ستوجز مناقشة اليوم، سأتكلم بإيجاز كبير للتعليق على بعض النقاط التي أثيرت.

أولا وقبل كل شيء، أعرب عن الشكر للمتكلمين على مساهماتهم وكلماتهم الرقيقة التي وجهوها إليّ وإلى أعضاء الفريق العامل. ولقد أجاب زملائي في مجلس الأمن على تعليقات معينة أثارها أولئك المتكلمون. ونشعر بتشجيع كبير للدعم الواسع النطاق المقدم للفريق العامل المخصص ولبرنامج العمل الذي قدمناه. ونعرب عن تقديرنا البالغ للتعليقات التي طُرحت، ويقينا سنناقش تلك التعليقات أثناء مناقشتنا لأعمال الفريق العامل في المستقبل.

وأود أن أتصدى لنقطة أو نقطتين من النقاط التي أثيرت وأعلق بإيجاز عليها أو عليهما. أولا وقبل كل شيء، الجميع متفقون على قيام الحاجة إلى المزيد من التنسيق بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية. وأنا أعتقد أن هذه النقطة أثارها كل المتكلمين تقريبا. ولهذا، ثمة حاجة إلى التنسيق والاتصالات على نحو أوثق، مع منظمة الوحدة الأفريقية ذاتها ومع جميع المنظمات الأخرى دون الإقليمية، على حد سواء.

ثمة اقتراح آخر طُرح لدعوة الرؤساء التنفيذيين للمنظمات دون الإقليمية، قدر المستطاع. أريد أن أقول فقط إننا فكرنا كثيرا في هذه الفكرة، لأن هذا الفريق العامل غير رسمي، وبإمكاننا أن نوجه الدعوة إلى من يستطيع أن يقدم المساعدة للمساهمة في عمل الفريق العامل. وبالمثل، سيكون الفريق العامل المخصص مفتوحا - وأنا أعتقد بأنه قد تم التأكيد على مسألتي الشفافية والانفتاح. وينبغي أن نكون قادرين على الاجتماع مع أي شخص يستطيع أن يساهم،

فضلا عن البلدان المعنية بصورة مباشرة بأي موضوع قيد النظر. أردت فقط أن أعيد التأكيد على ذلك للأعضاء الذين أثاروا تلك النقاط.

والنقطة الأخرى التي تم التشديد عليها هي الإجراءات الوقائية وإمكانية استخدام المنظمات دون الإقليمية لإصدار الإنذار المبكر بشأن الصراعات. ويمكننا أيضا أن نؤكد للأعضاء أننا قطعا سننظر في ذلك.

وعندما أدلى السيد إبراهيم فال ببيانه في وقت سابق من صباح اليوم ذكر الاتصال الوثيق القائم بالفعل بين الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وأميننا العام، وأيضا بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية. وهذا صحيح جدا. فهم يجتمعون كل ستة أشهر، مرة في نيويورك ومرة في المكان الذي ينعقد فيه مؤتمر القمة الأفريقية.

ولكننا لم نجد نفس نوع الاتصال بين مجلس الأمن ومكتب منظمة الوحدة الأفريقية. ولذا أعتقد أنه يتعين علينا الآن أن نعمل على نحو أكثر دأبا مع منظمة الوحدة الأفريقية، وخاصة مع مكتب المراقب الدائم عن منظمة الوحدة الأفريقية هنا. وأعتقد أنه أيضا أثيرت النقطة المتعلقة بأنه ينبغي لنا أن نكون واضحين جدا بشأن المبادرات المتخذة، لأنه في كثير من الأحيان يمكن أن يكون هناك اختلاف في وجهات النظر والسياسات بشأن ما يمكن أن تفعله منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن. ولذا فإنه سيكون في غاية الأهمية أن تكون لدينا قناة خاصة للاتصال، كما قال السيد فال، بين مجلس الأمن والجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وهناك سؤال وجهه سفير بنن الموقر. بل كان موضوع توضيح كان يتطلع إليه بشأن ما في أذهاننا فيما يتعلق بمراقبة الانتخابات. وهذه مسألة حساسة جدا. وقد شعرنا كلنا في الفريق العامل أن الانتخابات الديمقراطية غالبا ما تكون بداية عملية للسلام، مثلما نفعله في سيراليون. والآن ستكون هناك انتخابات ويؤمل أن يكون هناك سلام بعد ذلك. ولكن في بعض الحالات، كانت الانتخابات سببا أساسيا في الصراعات، كما هي الحالة، مثلا، في مدغشقر. والفكرة هنا هي ليست مراقبة الانتخابات في المراحل الأخيرة فحسب، عند إجراء الانتخابات بالفعل، ولكن مساعدة العملية الانتخابية منذ البداية. وقد أشار سفير بنن بوضوح إلى مدى أهمية أن تكون القوائم الانتخابية مستكملة في وقت إعدادها وتجديدها، لأن تلك هي الفترة التي يمكن أن تُهزم فيها العملية الانتخابية برمتها. وبالتالي فإن الفكرة هي مساعدة أي دولة عضو، وذلك طبعا بطلب منها، في العملية الانتخابية بأكملها، منذ البداية تماما وحتى النهاية. وهناك أيضا مسألة تنسيق المراقبة بين مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية، ومراقبي الأمم المتحدة ومراقبي الاتحاد الأوروبي.

والمسألة الهامة الأخرى التي ذكرت هي مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتوصيات فريق الخبراء بشأن هذه المسألة. وأود هنا أن أقول فقط، كما ذكرنا في وقت سابق، إن الفريق العامل لن يكرر عمل مجلس الأمن أو أي هيئة أخرى. وهذه قطعا مسألة هامة، ولكننا نشعر بأن هذا الموضوع يعالج في محافل وأفرقة أخرى.

وقد ذكر أحد الأشخاص أيضا مسألة المرتزقة، وأنها أيضا مسألة تحتاج إلى المعالجة. وما سنحاول القيام به على مستوى الفريق العامل هو إعادة النظر في هذه المسألة لنرى ما إذا كان ينبغي للفريق العامل أن يتكفل بمحاولة التعامل مع مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

والنقطة الأخيرة، التي ظل يشدد عليها الجميع، هي أهمية أن يكون لنا اتصال وثيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية أن تكون لنا علاقات عمل خاصة مع

الفريق الاستشاري المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع. وما نحتاج إليه هنا ليس تعزيز التعاون فحسب، ولكن أيضا، كما يقول السفير غرينستوك، ضمان أن نرى نتائج تتحقق على أرض الواقع. وإننا قطعا نتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع السفير إيفان سيمونوفيتش بشأن هذا الموضوع، ونأمل أن نتمكن قريبا جدا من جعله يحضر معنا أحد اجتماعاتنا وأن يشاطرنا آراءه.

هذه هي النقاط القليلة التي أردت التطرق لها في هذه المرحلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في ملاحظاتي الختامية، اسمحوا لي أولا أن أشكر جميع المتكلمين على الكلمات الرقيقة الموجهة إلى وفدي وإلى شخصي. وكان شرفا عظيما لسنغافورة أن تترأس هذه الجلسة المتعلقة بهذا الموضوع الهام. وإني إذ خدمتُ شخصيا ممثلا دائما لسنغافورة لدى الأمم المتحدة قبل ٣٠ سنة، فإنه مما أسعدني وشرفني أن تفاعلتُ مع الممثلين الدائمين الموقرين خلال هذا الأسبوع.

وعندما افتتحتُ الجلسة صباح اليوم، أوضحتُ أنني في نهاية المناقشة سأحاول استخلاص بعض الاستنتاجات المحددة من مناقشاتنا، التي آمل أن تغذي في المستقبل عمل الفريق العامل التابع للمجلس والمعني بأفريقيا، وكذلك عمل المجلس بشأن القضايا الأفريقية. وآمل أيضا أن أشذب هذه النقاط وأوزعها في نهاية المطاف على الدول الأعضاء على مسؤوليتي الخاصة.

وقبل استخلاص هذه الاستنتاجات أود مرة أخرى أن أشكر السفير جادغيش كونجول، والسفير أمادو كيبي، والسفير إيفان سيمونوفيتش والأمين العام المساعد إبراهيم فال على إسهاماتهم الممتازة. وبالنيابة عن مجلس الأمن، اسمحوا لي أن أعرب عن عميق تقديرنا للأمين العام المساعد السيد إبراهيم فال على ما قدمه من إسهامات لا تقدر بثمن في عمل المجلس. وقد استفدنا فائدة عظيمة من تحليله الواضح للمسائل ورؤيته النافذة. ونتمنى له أطيب الأمنيات في جهوده الجديدة.

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أننا أجرينا اليوم مناقشة ثرة. وعندما بعثت موريشيوس وسنغافورة رسالة دعوتهما إلى جميع الأعضاء، لم تكن لدينا حقا فكرة عن أن هذه الدعوة ستحظى باستجابة هائلة، في شكل ٣٥ دولة من غير الأعضاء تخاطب المجلس. وهذا يدل على أن هناك رغبة كبيرة من جانب العضوية في أن تقدم إسهاما وتوصيات لعمل مجلس الأمن بشأن أفريقيا.

وليست مهمة سهلة أن يجمع المرء في خلاصة موجزة العديد من النقاط التي أثيرت هنا. ولذا ينبغي النظر إلى ملاحظاتي بوصفها خطوة أولى في اتجاه انتقاء النقاط الهامة التي طرحت اليوم. وسأقسم ملاحظاتي إلى جزأين. أولا، سأحاول استخلاص بعض النقاط العامة التي طرحت. وثانيا، سأسجل بعض المقترحات المحددة التي قدمت للفريق العامل المخصص لمتابعتها. وأعتذر مقدما إذا ما أغفلت أي نقاط رئيسية طرحها المتكلمون، ولكن سأجمع هذه النقاط في موجز معزز.

وقد طُرحت نقاط عامة عديدة. أولا، كما قال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير إيفان سيمونوفيتش، إن الاستراتيجيات الفعالة للتعامل مع منع نشوب الصراعات والإنعاش تقتضي اتباع نهج شامل. والواقع أن هذا ربما يكون أحد الاستنتاجات الرئيسية التي قد نستخلصها من مناقشة اليوم. ويلاحظ العديد من المتكلمين أنه كانت هناك سلسلة من المبادرات المتعلقة بأفريقيا، تتراوح ما بين المبادرة العامة المتمثلة في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، إلى مبادرات أكثر خصوصية. وهناك تحد يتمثل في ضمان أن تعمل هذه المبادرات معا بصورة متسقة.

وهنا أيضا يمكن للفريق العامل المخصص أن يقدم إسهاما قيما.

والنقطة الثانية التي برزت كانت في شكل مناشدة قوية من غير الأعضاء إلى أعضاء مجلس الأمن للنظر بعناية في كل وجهات النظر التي قدمت اليوم، وخاصة من البلدان الأفريقية. ولا شك عندي في أن أعضاء المجلس استمعوا بعناية إلى النقاط التي قُدمت وطلبت من قبل المجموعة الأفريقية. وقد رد بعض أعضاء المجلس أيضا على هذه النقاط. ونتيجة لذلك، كان لدينا حوار خصب وتفاعلي. ولكن الحوار ليس غاية في حد ذاته. وقد شدد العديد من المتكلمين على أن المجلس يحتاج إلى إقامة شراكة مع الدول الأفريقية. ونأمل في أن يساعد الحوار الصحي الذي أجريناه اليوم على إنشاء الشراكة التي دعا إليها العديدون.

ثالثا، أشير إلى أن بإمكان الفريق العامل أن يتفق على قائمة بالنجاحات والإخفاقات والدروس المستفادة في معالجة المشاكل في أفريقيا. وقد اقترح السفير غرينستوك، على سبيل المثال، عملية للدروس المستفادة من سيراليون. وإنني أستشهد بمثال وحيد، لكن العديد من الأمثلة الملموسة الأخرى قدمت لعمليات الدروس المستفادة.

رابعا، أشير إلى أن الفريق العامل، خلافا لمجلس الأمن – الذي يميل أكثر إلى الطابع الرسمي والتصرف على أساس رد الفعل– يعتبر هيئة غير رسمية ومخصصة، ويمكن أن يبادر بالفعل بدلا من رد الفعل وأن يجرب تدابير مبتكرة. وهذا ما اقترحه رئيس المجموعة الأفريقية، الممثل الدائم لبنن، وقد يستحق اقتراحه التفكير فيه.

خامسا، ساد اتفاق واسع فيما بين جميع المتكلمين على أن الفريق العامل يجب ألا يكرر العمل الذي يضطلع به مجلس الأمن؛ وينبغي له بالأحرى، أن يساعد مجلس الأمن في عمله وأن يقدم مساهمات ذات قيمة مضافة.

وأود الآن أن أنتقل إلى بعض الاقتراحات المحددة التي قدمت اليوم إلى الفريق العامل المخصص. وتتعلق تلك الاقتراحات المحددة بالبنود السبعة التي ترد في برنامج عمل الفريق العامل المخصص.

وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، قدمت الاقتراحات التالية: أن الفريق العامل يمكن أن يعين ممثلا للعمل مع الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إنشائه، في التحضير لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن أفريقيا الذي سيعقد في ١٦ أيلول/سبتمبر، والذي يمكن أن يتضمن إجراء مناقشات حول الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ وأن هناك حاجة إلى قيام الفريق العامل باتباع نهج متكامل وكفالة الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام وهو مجال آخر من مجالات التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وأن التعاون بين الفريق العامل والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يتناول فشل الشراكات بين أعضاء أسرة الأمم المتحدة ويساعد على معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للصراع.

وفيما يتعلق ببناء الثقة في منطقة نهر مانو، أشير إلى أنه ينبغي للمجلس أن يستمع إلى وجهات نظر المنظمات الإقليمية الأفريقية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن ما ينبغي عمله من أجل المنطقة؛ وأن بإمكان الفريق العامل أن يبحث عن الحلول المشتركة التي تؤثر في بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة – على سبيل المثال، تنفيذ برامج مشتركة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ووضع خطة عمل مشتركة لمكافحة الاتجار بالأسلحة بصورة غير مشروعة، وربما ترشيد مناصب الممثلين الخاصين للأمين العام.

وفيما يتعلق بدور الممثلين الخاصين للأمين العام في أفريقيا، أشير إلى أنه ينبغي للممثلين الخاصين أن يعملوا

بشكل وثيق بعضهم مع بعض على الرغم من اختلاف ولاياتهم الجغرافية، وخاصة في ميدان الدبلوماسية الوقائية.

وفيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى العمليات الانتخابية، بينما لاحظ المتكلمون أن مجلس الأمن ليس له دور مباشر في مراقبة الانتخابات، فإن الفريق العامل يمكن أن يفكر في صياغة قواعد مقبولة للجميع فيما يتعلق بإمكانية إقامة شراكة بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية لمراقبة العمليات الانتخابية في الشهور التي تسبق الانتخابات، وأثناء الانتخابات وأثناء إعلان النتائج. الأمر الذي يتطلب بوضوح نظرا متأنيا. كما يجب أن يساعد الفريق العامل على كفالة أن يبقي المجلس الحالة في مناطق الصراع قيد نظره، حتى بعد الانتخابات الناجحة. وقد أدت عمليات الانسحاب السابقة لأوانها من مثل هذه المناطق في الماضي إلى إعادة ظهور العوامل التي يمكن أن تورط الدول في صراع آخر.

وفيما يتعلق بإنشاء مجموعات الأصدقاء، لاحظ المتكلمون أن مجموعات الأصدقاء كانت فكرة جيدة ومفيدة للغاية لجمع معلومات عن حالات معينة وفي مجالي الوساطة وتقديم المساعي الحميدة. بيد أنها لا يمكن أن تحل محل المجلس في عمله.

وفيما يتعلق بمسألة التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية، جرت مناقشة غنية جدا. وتمثل أحد الاقتراحات في أنه ينبغي للفريق العامل أن ييسر تعميم جميع القرارات الصادرة عن الجهاز المركزي التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية وعن الأجهزة الأمنية الأخرى التابعة للمنظمات دون الإقليمية بوصفها من وثائق مجلس الأمن لكفالة تنفيذها بصورة فعالة. وطُرح أيضا اقتراح بأنه ينبغي للفريق العامل أن ييسر التفاعل والحوار بشكل دوري بين المجلس ومنظمة الوحدة الأفريقية، وأنه يمكن إجراء تبادل منتظم لمعلومات الإنذار المبكر بين الفريق العامل ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وفيما يتعلق بمسألة دعوة المنظمات غير الحكومية والأوساط الجامعية إلى الانضمام إلى عمل الفريق، لاحظ العديد من المتكلمين أن ذلك مفيد لعمليات التبادل في الحلقات الدراسية التي تضم المنظمات غير الحكومية ومجموعات الخبراء، وأن ذلك يمكن أن يساهم في عملية صنع القرار في المجلس.

ولقد ذكرت أن هذه الخلاصة القصيرة لا يمكن أن تنصف المناقشة الغنية التي أجريناها اليوم. وقد أعطاني موظفيّ في وقت سابق قائمة طويلة بالاقتراحات لكي أشير إليها في ملاحظاتي الختامية، ولكن ليس بوسعي، نظرا لضيق الوقت، إلا أن أكتفي بذكر بعضها. ويسرني أيضا أن أعلم المجلس بأن خلاصتي ستوضع على موقع بعثة سنغافورة على شبكة الإنترنت، وأننا سنضع لاحقا سجلا أكثر تفصيلا لكل النقاط الرئيسية التي أثيرت أثناء نقاش اليوم.

كان الغرض الرئيسي من مناقشة اليوم أن نوفر للمجلس توطئة لمواصلة التركيز بشكل نشيط على العديد من التحديات التي نواجهها في أفريقيا. ونأمل أن يهتدي الأعضاء، ، عندما تجري المناقشة القادمة بشأن هذا الموضوع، بالنقاش الغني الذي أجريناه اليوم. ويسرني في هذا الصدد، أن أسمع بأن المملكة المتحدة ستبني على نتائج نقاش اليوم أثناء رئاستها خلال شهر تموز/يوليه.

أخيرا، أود أن أشكر أعضاء المجلس وغير الأعضاء لاشتراكهم ولمساهماتهم في المناقشة.

لم يبق متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٣٠.